التعليم الجامعى وتنمية الاتجاهات نحو بعض القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى

دراسة ميدانية على طلاب جامعة الزقازيق

إعداد

د/ سعيد طه محمود أبو السعود

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة الزقازيق

مقدمة:

اقترن الحديث عن القضية السكانية باسم مالتوس Malthus منذ كتب مقالته عن العلاقة بين قوة السكان وقوة الأرض فى عام ١٧٩٨ والتى أشار فيها إلى أن السكان يتزايدون، فى حالة غياب الروادع، بمعدلات هندسية Geometrical Ratio بينما تتزايد الموارد فقط بمعدلات حسابية Arithmetic Ratio (٨٤ : ٧).

وتتفاوت الآراء اليوم عبر حقبة زمنية مديدة بين فئة تعتبر النمو السكانى أزمة والسبب الأساسى لجميع المشكلات الاجتماعية الأخرى، وبين فئة أخرى تعمل على تشجيع النمو السكانى بهدف حل المشكلات الاجتماعية (١٤ : ١٧). ويتبع هذا التفاوت فى المواقف وجود مضامين ومتطلبات تربوية مختلفة، للتعامل مع المسائل السكانية وعلاقتها بقضايا البيئة والتنمية.

ومصر من الدول التى وجهت اهتماما كبيرا للتزايد السكانى وآثاره المختلفة. فمنذ عام ١٩٥٢ شعرت الدولة بأن ثمة مشكلة وأنها سوف تكون العقبة الرئيسية لجهود رفع مستوى المعيشة، وشكلت «لجنة المسائل السكانية» فى عام ١٩٥٣، التى تحولت فيما بعد عام ١٩٥٨ إلى «جمعية الدراسات السكانية» التى تبنت اطروحة السياسة السكانية للتعامل مع النمو السكانى المتوقع (٣١ : ١٦). وتتابعت السياسات السكانية التى تبنتها الدولة منذ الخطة القومية الأولى ٧٣ - ١٩٨٢ (٥١ : ٢٠٣-٢١٢) وانتهاء بخطة المجلس القومى للسكان ١٩٩٢ - ١٩٩٧ (٣٦ : ١٨).

وقد اقترن بالسياسات السكانية عدد من الإجراءات والمشروعات لتطوير التعليم من أجل الحد من التزايد السكانى، وتضمين التربية السكانية فى برامج التعليم النظامى وغير النظامى، فتكونت لجنة من الخبراء فى عام ١٩٧٤ لإدخال التربية السكانية بالخطط والمناهج الدراسية. وبدأ التنفيذ منذ عام ١٩٧٦. ثم انشئ مكتب التربية البيئية والسكانية الذى تحول، ومن بعده الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية، عبء تنظيم ونشر برامج التربية السكانية ونشر التعليم لترقية الخصائص السكانية (٤٠ : ١٨-٥٠). وتتابعت مشروعات التربية السكانية منذ عام ١٩٨٢ (٥٠ : ١٨-٢٠).

وانطلاقا من خطط اليونسكو ومواكبة للاتجاهات الحديثة الرامية لتعزيز التعليم الجامعى ودوره فيما يتعلق بالقضايا السكانية [٥٠ : ٣] ظهرت عدة برامج لإدخال التربية السكانية فى الجامعات المصرية، مثل «الاجتماع الاستشارى لعمداء كليات التربية حول إدخال التربية السكانية فى مقررات كليات التربية من ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٩١ [٥٠] و «مشروع التربية السكانية بالمدارس والجامعات» فى إطار الخطة الخمسية للمجلس القومى للسكان ١٩٩٢ - ١٩٩٧[٣٦ : ١٨].

ولما كان دور الجامعة لا يقتصر على الجانب المعرفى فقط، وإنما يتعداه إلى تدعيم القيم المرغوبة واكساب قيم واتجاهات جديدة تتوا م مع متغيرات العصر الحالى[٤٨ : ٥٢٢]، فإن هناك حاجة إلى تحليل المشروعات والبرامج التى استهدفت تدعيم دور الجامعة فى التربية السكانية والتعرف على مدى اكتساب طلاب الجامعات للاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى فى مصر.

الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

فى ضوء ما سبق تمثلت مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

١- ما معالم التزايد السكانى فى مصر؟ وما أهم عوامله؟

٢- ما طبيعة العلاقة بين التزايد السكانى وقضايا البيئة والتنمية؟ وما موقف السياسة السكانية القومية وبرامجها التربوية من هذه العلاقة؟

٣- إلى أى مدى يمكن أن يساهم التعليم الجامعى فى مواجهة تحديات التزايد السكانى فى إطار وظائفه المختلفة؟ وما أهم أدواره وآلياته من خلال التربية السكانية؟

٤- ما واقع اتجاهات الشباب الجامعى نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكاني؟ وما علاقة هذه الاتجاهات بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة؟ وإلى أي مدي تختلف وفقا لمستوى الفرقة الدراسية ونمط الدراسة والجنس والبيئة ؟

إجراءات البحث:

اتبع الباحث الإجرا ات التالية للإجابة على تساؤلات البحث:

- تمت الإجابة على التساؤل الأول من خلال تحليل معالم التزايد السكانى فى مصر، وأهم العوامل المؤثرة فيه.

- وتمت الإجابة على التساؤل الثانى من خلال تحليل أشكال الطرح الفكرى لعلاقة التزايد السكانى بقضايا البيئة والتنمية، وما تعبر عنه من اتجاهات ومواقف أيديولوجية، وما يرتبط بها من مضامين ومتطلبات تربوية، ومن ثم تحديد موقف السياسة القومية للسكان وما ارتبط بها من إجرا ات ومشروعات تربويه.

- وتمت الإجابة على التساؤل الثالث من خلال التعرف على أهمية التعليم الجامعى فى مواجهة تحديات التزايد السكانى، ودراسة الامكانات المختلفة فى إطار وظائف الجامعه، وكذا تحليل مداخلها وآلياتها المختلفة فى التربية السكانية فى ضوء التجارب والاتجاهات الحديثة فى هذا المجال.

- وتمت الإجابة على التساؤل الرابع من خلال الدراسة الميدانية وإجراءاتها المختلفة، بما فيها تطبيق المقياس الذى صممه الباحث لتحقيق أهداف الدراسة واستخلاص النتائج وتفسيرها ومن ثم الخروج بالتوصيات الملائمة.

منهج البحث:

فى ضوء الإجراءات السابقة اعتمد الباحث على منهج التحليل الفلسفى للدراسات فى مجال الإطار العام للبحث وبخاصة فى الجانب النظرى كما اعتمد على المنهج الوصفى لتشخيص الواقع الكمى والكيفى من خلال تحليل البيانات المختلفة التى جاءت بالتقارير والبحوث وكذا من خلال الدراسة الميدانية للبحث الحالى.

أهمية البحث:

إن الجامعة بمخرجاتها تمثل إسهاما تنمويا بكل أبعاده وإن علاقتها بالبيئة هى علاقة اجتماعية صحيحة تجعلها فى موقع الريادة، هذا الدور المتوقع من الجامعة لن يتحقق إلا من خلال مشاركة الجامعة فى مشروعات وبرامج التنمية الحادثة فى المجتمع[٤٨:٥٢٢]، ومن ثم كانت هناك حاجة لوقفه للتعرف على موقف الجامعة من برامج التنمية والتحديات المختلفة التى يواجهها المجتمع المصرى.

وتنبع أهمية البحث من أهمية التعليم الجامعى وخطورة تأثيره فى ضوء مؤشرات الأعداد الهائلة التى تخضع لتأثيره، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلاب المقيدين فى العام الجامعى ١٩٩٦/٩٥ وحده (٦٩١٨٠٠)[١٣ : ٥٢] طالب، كما تنبع أهمية البحث من أهمية دور الجامعة فى إعداد الشباب بصفتهم الشخصية، وكأفراد فى جماعات، وقادة فى المجتمع، وما يرتبط بكل ذلك من ضرورة إعدادهم لمواجهة التحديات والمشكلات التى تواجههم وتواجه مجتمعهم فى الحاضر والمستقبل.

وقد أكدت الدراسات على أهمية التعرف على اتجاهات الشباب كمؤشر على درجة انسحابهم فى قضايا المجتمع، ومن ثم قدرتهم على المشاركة فى عمليات التطوير والبناء [٩٩ : ٥٦٩] .

وإذا كانت الطريقة التى ينظر بها الناس إلى أوضاعهم السكانية الخاصة ضمن الإطار العام لتضخم مجتمعهم تتطلب المزيد من البحوث [١٤٨:١٤] فإن ثمة حاجة خاصة للتعرف على اتجاهات الشباب الجامعى من القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى، والتعرف على دور التعليم الجامعى فى مجال التربية السكانية ومدى مواكبته للتجارب والاتجاهات الحديثة فى هذا المجال.

مصطلحات البحث:

الاتجاه:

هناك تداخل بين الدراسات الخاصة بالقيم والاتجاهات، لأن المصطلحات عرفت بشكل فضفاض

واستخدمت باتساق ضئيل [٦١ : ٥٩٠-٥٩١]. لذا حاول بعض الباحثين أن يميزوا بين اصطلاح الاتجاه وغيره من المصطلحات وبخاصة القيم، حيث رأى البعض أن القيم هى الجزء الأعمق من مستويات الاتجاه[٣٤:٣٤٢]، ورأى البعض الآخر أن الاتجاه أقل عمومية وثباتا وتجريدا، وأسرع تكوينا، وأقل موافقة اجتماعية من القيم[٤٩ : ٥٤١].

ويمكن تشبيه الاتجاه بالخط المستقيم الذى يمتد بين نقطتين إحداهما تمثل أقصى القبول للموضوع الذى يتعلق به الاتجاه، والأخرى تمثل أقصى الرفض لهذا الموضوع، والمسافة القائمة بينهما تنقسم إلى نصفين عند نقطة هى الحياد التام، ويتدرج أحد النصفين شيئا فشيئا نحو ازدياد القبول كلما ابتعدنا عن نقطة الحياد ويتدرج النصف الآخر نحو ازدياد الرفض[٤٧ : ٢٧٣]. وهكذا فى ضوء الدراسات المختلفة حول الاتجاهات[٤٧:٢٧١-٢٧٤، ٢٩:٤٧٩-٤٨٠، ٣٤:٣٤١-٣٤٢، ٦١: ٢٧١-٢٧٤، ٢٤:١٧٤، ٤: ٣٩٧-٣٩٨]. يمكن للباحث تعريف الاتجاه على أنه استجابة تعبر عن موقف الفرد بالقبول أو الرفض أو الحياد نحو موضوع محدد أو قضية معينة.

الدراسات السابقة:

تنوعت اتجاهات الدراسات السابقة على النحو التالي:

١- الدراسات التقويمية لأثر البرامج التربوية والتعليمية فى المواقف المتصلة بالتزايد السكانى:

ويتمثل **النمط الأول** من دراسات هذا الاتجاه فى الدراسات التى تناولت أثر التعليم على اتجاهات الخصوبة كما فى دراسة بويد Boyd سنة ١٩٩٤[٥٦: ٢٧٥-٢٨١] التى أشارت إلى وجود تأييد محدود للفروض الخاصة بأثر الحراك التعليمى للنساء السود على خفض الخصوبة لديهن أكثر مما لدى النساء البيض، ودراسة أكسين Axinn سنة ١٩٩٣[٤٤ : ٤٨١-٤٩٣] التى أشارت إلى وجود تأثير قوى لتعليم الأمهات، وكذا الأطفال على اتجاهات الخصوبة، والتحكم فى حجم الأسرة، ودراسة كوكران وآخرين Cochran, et al. سنة ١٩٩٠ [٤٥ : ٣١٣-٣٣٩] التى توصلت إلى أثر التعليم فى تحديث نظرة الإنسان المصرى وبالتالى سلبيا على الخصوبة، كما أوضحت الأثر الذال للطموحات التعليمية للأزواج بخصوص أبنائهم، فى تحديد حجم العائلة سواء فى الريف أو الحضر، كما ظهر متغير المعرفة بوسائل منع الحمل كأهم المتغيرات المؤثرة فى تحديد حجم الأسرة. كما يندرج تحت هذا النمط دراسة بولاتاو Bulatao سنة ١٩٨٤ [٥٧] التى توصلت إلى الأثر الفعال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة تعليم النساء فى خفض الخصوبة على المدى الطويل.

وهناك **نمط ثان** تناول بالتقويم النواتج المختلفة للبرامج التعليمية وبخاصة أشكال الوعى السكانى والقيم والاتجاهات السكانية، ومن دراسات هذا النمط دراسة رضى عبد المجيد سنة ١٩٩١[٢] التى توصلت إلى وجود فروق بين تخصصات المعلمين فى الاتجاهات نحو التربية السكانية، وبخاصة لصالح

معلمى الدراسات الاجتماعية والتربية الفنية، بينما لا يوجد أثر دال لمتغيرى الخبرة والبرامج التدريبية. كما توصلت دراسة عبد التواب عبدالله سنة ١٩٨٢[٣١] الى نفس النتائج تقريبا.

وتوصلت دراسة مكدوناه McDonough سنة ١٩٨٠[٧٧] إلى أن طلبة المدرسة الثانوية يؤيدون تعليم تنظيم الأسرة، وأن هذا التأييد يتزايد مع التقدم الدراسى وارتفاع المستوى الوظيفى للأبوين، مع وجود تفضيل أكبر نسبيا لدى الإناث. أما دراسة السيد الشيخ والسيد جميل ١٩٨٠[٩ : ٣٦-٣٥] فتوصلت إلى وجود أثر للمدرسة الثانوية المصرية فى تكوين اتجاهات سكانية إيجابية وارتفاع الوعى السكانى لدى الطلبة.

وتوصلت دراسة ليلى عبد الستار سنة ١٩٧٨[٣٧] إلى قصور المقررات الدراسية وطرق التدريس والأنشطة الطلابية بالمدرسة الثانوية فى مواجهة مشكلة الانفجار السكانى. بينما توصلت دراسة بانجافونجس Panjaphonges سنة ١٩٧٨[٨١] فى تايلندا الى ضعف مستوى المعرفه السكانية لدى عينة الدراسة من معلمى المدارس الثانوية والطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بمعاهد المعلمين، بينما جاءت الاتجاهات إيجابية نحو ضبط النمو السكانى، وتبنى مفهوم التربية السكانية فى المدارس، كما أشار أفراد العينة إلى الآثار السلبية للنمو السكانى على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - دراسات تناولت قضايا التربية السكانية خارج إطار التعليم الجامعى:

وتناول هذا المحور القضايا سواء من حيث تطور الأهداف أو المجالات أو البرامج أو الآليات، بما فى ذلك الخبرات العالمية والمحلية.

ومن الدراسات التى اهتمت بأكثر من مكون من المكونات السابقة، دراسة كلارك Clark سنة ١٩٩٣[٢٨] التى أشارت إلى تطور الاهتمامات العالمية بالتربية السكانية فى العقود الحديثة، وإلى العلاقة الارتباطية بين الاهتمامات السكانية والبيئة وبالتالى بين كل من التربية السكانية والتربية البيئية. كما عرض تقرير اليونسكو سنة ١٩٩٠[٨٣] للأهداف والنتائج الخاصة بتطوير المناهج والوسائل التعليمية والتدريب المهنى والبحوث والتقويم والإدارة والإشراف والخطط المستقبلية فى مجال التربية السكانية.

وهناك نمط آخر من الدراسات التى انصب اهتمامها على مكونات محددة، كالأهداف كما فى دراسة سايكس Sikes سنة ١٩٩٣[٨٥:٣٦-٣٦]، التى أشارت إلى أن التربية السكانية يجب أن تنمى القدرة على التفكير والفهم للموضوعات التالية:

- الاحترام للآخرين، خصوصا من الجنس الآخر.
- التقدير للذات.
- الامكانية والرغبة فى التخطيط خصوصاً للحمل.
- القدرة على مقاومة ضغط الآخرين.

وهناك نمط ثالث تناول مجالات التربية السكانية مثل دراسة دينجو دى فارجاس Dengo de Vargas سنة ١٩٩٣[٢٤:١٩-٢٤] التى أشارت إلى مجالات التربية المستمرة فى الموضوعات السكانية.

ودراسة دى بلويس DeBlois سنة ١٩٩٣[٦٣: ٢٤-٢٩] التى أكدت على أن التربية السكانية يجب أن تعبر عن القضايا الاجتماعية والدينية والسياسية وأشارت إلى أن هناك مجالات كثيرة لا تزال مجهولة للتساؤلات الديموغرافية.

وهناك نمط رابع اهتم ببناء برامج التربية السكانية ووحداتها مثل دراسة عواطف حسان ١٩٨٥[٣٥] التى حاولت تصميم مرجع لوحدة مقترحة فى التربية السكانية لمعلم التاريخ الطبيعى فى الصف الأول الثانوى، وأشارت الى عدم كفاية المتخصصين فى تدريب معلمى التربية السكانية، وعدم وجود حلقات تدريبية لتعميق المفاهيم السكانية للمدرسين، كما قام محمد جميل ببناء العديد من الوحدات الدراسية فى مجال التربية السكانية: منها على سبيل المثال إعداده مرجعا لوحدتين دراسيتين للمعلم فى مادتى التربية وعلم النفس، والمجتمع وخدمة البيئة، لدور المعلمين والمعلمات سنة ١٩٨٣[٤١].

كما أشار قسم التعليم والثقافة بالفلبين سنة ١٩٨٠[٦٥] الى بناء وحدات مشابهة للطلاب المسلمين بالمرحلة الثانوية فى مجالى التربية الصحية والدراسات الاجتماعية مثل وحدة النمو السكانى والتنمية الاقتصادية للصف الأول، ووحدة «التناسل والخصوبة والعقم» للصف الثالث الثانوى.

وهناك نمط خامس من دراسات هذا الاتجاه تناول آليات التربية السكانية ومحاولات صياغتها وبنائها، وبخاصة أساليب التدريس مثل دراسة بويلاسكى Poplaski سنة ١٩٩٤[٨٢]. التى قدمت معلومات عن التدريس بخصوص النمو السكانى العالمى، للصف التاسع بالنظام المدرسى لإحدى مقاطعات نيويورك، عن طريق استخدام طرائق تعليميه متعددة، وتمثل المكون الرئيسى منها فى استخدام أنشطة الأسئلة القائمة على الوثائق Document Based Question، علاوة على استخدام استراتيجيات التعليم التعاونى والمناقشات الجماعية ولعب الأدوار. كما أكدت دراسة فاليرين Valerien سنة ١٩٩٣[٩١: ٣٧-٥١] على أهمية استخدام المربيين السكانيين للمواد التعليمية المتطورة، والوسائل المبوجهة لإثارة المشاركة النشطة من الطلاب.

وهناك نمط سادس تناول الخبرات العالمية والاقليمية والمحلية فى مجال التربية السكانية، مثل الدراسة الدولية لليونسكو سنة ١٩٨٢[١٤] التى حاولت القيام بتحليل وتنسيق الأفكار الأساسية والمنهجية للتربية السكانية للدول المختلفة وتجميع خبرات المتخصصين فيها خلال خمس عشرة سنة قبل عام ١٩٧٨ وعمل تقويم واقعى لأنشطة التربية السكانية والكشف عن الصعوبات النظرية والعملية التى تعوق سبل تطويرها فى مختلف البلدان وتناولت الدراسة موضوعات مثل: تطور نشاطات التربية السكانية، وأهدافها، والدراسات السكانية اللازمة لها، وتخطيطها، ومنهجية البحث فيها، وتنفيذ برامجها المدرسية وغير المدرسية، واحتياجاتها المستقبلية.

وعلى المستوى الإقليمى ظهرت مجموعة دراسات مثل دراسة الوردينى El Wardini سنة ١٩٩٣[٦٦: ١١٣-١١٨] التى ناقشت أهداف التربية السكانية فى البلاد العربية، ومعوقات تضمينها فى المناهج، والحالة الواقعية لمشروعات التربية السكانية فيها، ودراسة بلاسيو Placio سنة ١٩٩٣[٨٠: ١٠٨-١١٣] التى قدمت مراجعة لتاريخ برامج التربية السكانية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى فى

الفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٢، والتغيرات فى الخصوبة والوفيات والهجرة أثناء تلك الفترة كما تناولت قضايا مثل الأساليب الحكومية ودوافعها، ونقص الكوادر والتدريب للمعلم، والتعليم عن بعد، ونظم الإدارة الجديدة.

وقدمت دراسة هان Hane سنة ١٩٩٣[٧١: ٨٨-٩١] تحليلا للخصائص العامة للتربية السكانية فى الدول الإفريقية بما فى ذلك التركيز على التقاليد الثقافية الوقائية، وافترضت أن تحسين أحوال النساء ربما يكون محورا للتربية السكانية، لآثاره الإيجابية على الصحة الأسرية والحماية البيئية وتعليم الأطفال. بينما ركزت دراسة مويتو Muito سنة ١٩٩٣[٧٨: ٩٧-١٠٢] على التربية السكانية فى الدول الإفريقية الناطقة بالانجليزية، فى إطار الأهداف والاستراتيجيات والمجالات الإرشادية، والمداخل، وبرامج التعليم المستمر. ومتطلبات المستقبل. وعبر تقرير اليونسكو سنة ١٩٩١[٨٨] عن الحلقة البحثية التى دارت بين ممثلى دول إقليم الباسيفيك وآسيا لمناقشة خبرات بلدانهم فى مجال التربية السكانية، وتطوير الاستراتيجيات التعاونية لمواجهة الحاجات الملحة لتلك المنطقة، واحتوى التقرير على عدة فصول تتناول المدخل المعرفى للقضايا، وملخصات تقارير الدول، والتطورات والاتجاهات على مستوى القطر والإقليم، والاستراتيجيات المصممة لمواجهة الاحتياجات الناشئة، والورش والحلقات واللقاءات، والأنشطة التدريبية المقترحة للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٥.

وهناك دراسات تعبر عن خبرات بلدان بعينها مثل دراسة مولى Molly سنة ١٩٩٣[٧٩: ١١٨-١٢٣] التى ناقشت المشكلات السكانية وجهود إعداد برامج تنظيم الأسرة والتعليم السكانى فى الهند منذ الثلاثينيات، وقدمت وصفا لمشروع التعليم السكانى القومى فى المدارس والتعليم غير النظامى، وتدريب المعلم وتعليم الكبار، والتعليم العالى.

وقدمت دراسة إبراهيم أبو العلا سنة ١٩٨٣[١] تحليلا للواقع المصرى فى مجال إعداد وتدريب معلم التربية السكانية ومقارنته بتجارب بعض الدول الأخرى مثل تونس والفلبين وكوريا الجنوبية، وتوصلت إلى عدم وجود إعداد مستقل لمعلم التربية السكانية فى مصر، وعدم كفاية التدريب للمعلم أثناء الخدمة، بينما يوجد إعداد مستقل لمعلم التربية السكانية فى الفلبين مثلا. بينما احتوت دراسة السيد الشيخ ومحمد جميل سنة ١٩٨٠[٩: ٢٣-٢٥] على تحليل للتجربة المصرية فى التربية السكانية وتوصلت إلى احتواء بعض المقررات الدراسية كالجغرافيا والتربية القومية واللغة العربية والتربية الدينية، على المفاهيم السكانية أكثر من غيرها كالرياضيات مثلا. وكذا افتقار مراحل تعليمية كاملة الى مجال أو أكثر من التربية السكانية وطغيان الطابع المعرفى على التربية السكانية فى مناهج المواد المختلفة.

٣ - دراسات تناولت قضايا التربية السكانية على المستوى الجامعى وشبه الجامعى:

وعبر النمط الأول من هذا الاتجاه عن الاهتمام بتقديم تصورات وبرامج للتربية السكانية بكليات التربية ومن دراسات هذا النمط وحدات التعليم الذاتى لكليات التربية فى إطار مشروع التربية السكانية بالجامعات سنة ١٩٩٦[١١١] حيث شكل فريق عمل من أساتذة كلية التربية بجامعة عين شمس والمتخصصين لإعداد كتاب مرجعى لوحدات التعليم الذاتى فى مجال التربية السكانية، واشتملت

الوحدات على موضوعات مختلفة. واشتملت كل وحدة على تحديد للأهداف والمحتوى، والاختبارات التقويمية، وأهم القراءات الاضافية.

وحاولت دراسة رضا توفيق سنة ١٩٩٤[٢٠] بناء برنامج فى التربية السكانية لإعداد معلمى الدراسات الاجتماعية بكليات التربية وعرضت الدراسة لخطوات بناء البرنامج. وأشارت نتائج الدراسة الى ضعف تأثير الجنس والتخصص فى المفاهيم السكانية، وكان مستوى الطلبة فى المفاهيم السكانية تحت المتوسط بينما كان اكتسابهم للاتجاهات السكانية مرتفعا، وأشير إلى الأثر الدال للوحدة المقترحة فى هذه الاتجاهات.

واستهدفت دراسة سمير عبد الوهاب سنة ١٩٩٣[٢١] التخطيط للتربية السكانية بكليات التربية وفى سبيل ذلك قامت ببحث علاقة السكان بقضايا التعليم ومشكلاته، والآثار التربوية للتزايد السكانى، وقضايا التربية السكانية. وحاولت دراسات «الاجتماع الاستشارى لعمداء كليات التربية» سنة ١٩٩١[٥٠] تحديد التوجهات المستقبلية للتربية السكانية بكليات التربية فى الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ووضع خطة لإدخالها فى محتوى مقررات هذه الكليات ونوقش فى الاجتماع دراسات مختلفه كان من بينها دراسة عن «إدخال التربية السكانية فى كليات التربية بالاشارة الى تجارب بعض الدول العربية فى هذا المجال» التى تناولت الأدوار التى يجب على المعلم القيام بها، والاستراتيجيات المقترحة لإدخال التربية السكانية فى كليات التربية، مع تحليل تجارب كل من سوريا وتونس والسودان فى هذا المجال.

وحاولت دراسة محمد صالح سنة ١٩٨٨[٤٤] أن تتعرف على أهمية الثقافة السكانية فى إعداد طلبة كليات التربية، وجوانب الثقافة التى يجب أن تتضمنها مناهجها، وكذا دور الأنشطة الطلابية فى هذا المجال، وأشارت النتائج الى ضرورة الثقافة السكانية، وعدم كفاية ما يوجد منها بمناهج كليات التربية، كما أشارت الى قصور دور الأنشطة الطلابية. ووجدت اختلافات دالة لصالح الكليات المختلطة، والأقسام العلمية فى بعض المجالات.

وأشارت دراسة فولر وآخرين .Fuller et al سنة ١٩٨٢[٦٩] الى تطور التربية السكانية فى الولايات المتحدة الأمريكية وتجربة جامعة ولاية ميريلاند Maryland فى إنشاء معهد للتربية السكانية يقدم ورشا للمعلمين وغيرهم من المهتمين بالمجال.

أما النمط الثانى فتناول برامج التربية السكانية ومصادرها على المستوى الجامعى الأكبر ويدخل فى هذا الإطار دراسة جاكوبسن Jacobsen سنة ١٩٩٣ [٢٠] التى عرضت لبرنامج التعليم المتصل بالتغير العالمى، الذى صمم بواسطة أساتذة الجامعة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، لتلبية احتياجاتهم العلمية الخاصة بهذا التغير، وركز البرنامج التعليمى على التفاعل بين النمو السكانى والأنشطة الانسانية المؤثرة فى التغيرات الكونية.

وعرضت دراسة فرى Frey سنة ١٩٩٢[٦٨] لأحد المقررات الدراسية الذى يقدم كمدخل لمرحلة البكالوريوس، عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة فى التركيب الديموغرافى الأمريكى عبر العقود الأربعة الأخيرة، وسمح المقرر لطلبة بالعمل فى فرق صغيرة للبحث فى كيفية حدوث التغيرات الديموغرافية، كما استعين ببعض التمارين والمناقشات الساسية.

بينما حاولت دراسة فيلانوفا Villanueva سنة ١٩٩٢[٩٢:٢٣-٢٥] أن تُقوِّم مصادر التربية السكانية الواقعة فى اثنتى عشرة جامعة وأنشطتها للوصول إلى الطلاب، ومن خلالهم إلى المجتمع المحلى، برسائل سكانيه، كما ناقشت الدراسه المدركات والاتجاهات التى تغيرت، وكذا المناهج ومواد التعليم وبرامج التدريب والتوثيق والنشر والاتصال.

بينما تناولت دراسة هارتمان Hartman سنة ١٩٨٤[٧٢] سلسلة من المصادر للمواد التعليمية والمقررات على المستوى الجامعى، وما بعده، فى الديموغرافيا، واحتوت على مصادر للتدريس، ومخططات لمقررات مختلفة فى التحليلات الديموغرافية ومجالاتها والقضايا المتصلة بها، مع الاستعانة ببعض التعيينات لموضوعات معينه، وكذا مقترحات لمشروعات بحثيه.

تعليق على الدراسات السابقة:

تعددت محاور الدراسات السابقة وأنماطها بين الدراسات المسحية والتقويمية للآثار والنواتج السكانية للبرامج التعليمية، والدراسات التى تناولت بالتحليل التربية السكانية ومكوناتها وقضاياها المختلفة خارج إطار التعليم الجامعى - والدراسات التى اهتمت بدراسة هذه المكونات والقضايا فى إطار التعليم الجامعى عموما أو كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلم بصفة خاصة. وتنوعت أهداف هذه الدراسات واهتماماتها كما تنوعت بيناتها ومناهجها وأسفرت عن نتائج مختلفة لعل أهمها ما يلى:

- هناك تأثير قوى للتعليم وبخاصة بين النساء على التغيرات الديموغرافية وبخاصة الخصوبة.

- هناك تأثير فعّال للتعليم على الاتجاهات السكانية الايجابية وبدرجة أقل على مستوى الوعى السكانى.

- هناك تفضيل أكبر لدى الإناث ، لبرامج التعليم المتصلة بالتربية السكانية.

- هناك فروق فى الاتجاهات نحو القضايا السكانية وبرامجها التربوية تبعا لتخصصات الإعداد والمستوى الوظيفى للآباء وبدرجة أقل تبعا لمتغير التقدم الدراسى.

- أشارت الدراسات الى العلاقة بين القضايا السكانية وكل من القضايا البيئية والتنموية وبالتالى بين برامجها التربوية؛ ومن ثم احتوت برامج التربية السكانية على العديد من القضايا التى تعبر عن هذه العلاقات.

- أشارت الدراسات الى عدم كفاية برامج التدريب وأن ثمة حاجة متزايده لتنظيم برامج مناسبة للإعداد وبخاصة على المستوى الجامعى.

وفى ضوء ما سبق تظهر أهمية الدراسة الحالية فى التحليل والتقويم لموقف الشباب الجامعى من مختلف القضايا المتصلة بالتزايد السكانى والتربية السكانية، كما تظهر أهمية الدراسة فى ضوء ندرة الدراسات والبحوث التى عرضت بالتنظير والتحليل والتقويم الامبريقى لمختلف المواقف الأيديولوجية للشباب الجامعى من مثل هذه القضايا وبخاصة التى بحثت فى المجتمعات المشابهة لمجتمع البحث الحالى.

الإطار النظرى للبحث

عرض الباحث فى الإطار النظرى للقضايا المختلفة المتصلة بمحاور البحث، والتى تمثلت فى القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى فى مصر والقضايا المتعلقة بالتعليم الجامعى ودوره فى مواجهة تحديات التزايد السكاني.

أولاً: أهم القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى فى مصر:

هناك عدة قضايا تتعلق بالتزايد السكانى فى مصر ويتمثل أهمها فيما يلى:

- معالم التزايد السكانى وأهم عوامله فى مصر.
- التزايد السكانى وعلاقته بقضايا البيئة والتنمية.
- السياسة والسكانية فى مصر وبرامجها التربوية للتعامل مع التزايد السكانى.

١-معالم التزايد السكانى وأهم عوامله فى مصر:

يعود أول تعداد سكانى لمصر، يقوم على أسس إحصائية سليمة، إلى عام ١٨٨٢[٣٠:١٨٦-١٨٧] ويوضح الجدول رقم (١) والشكلان رقما (٢، ٣) تطور عدد سكان مصر منذ ذلك التاريخ.

جدول رقم (١)
تطور سكان مصر فى العصر الحديث(*)

سنوات التعداد	عدد السكان بالمليون	معدل النمو السكانى بين التعدادات%
١٨٨٢	٦,٨٠٦	-
١٨٩٧	٩,٧١٥	٢,٤٠
١٩٠٧	١١,٢٨٧	١,٥٨
١٩١٧	١٢,٧٥١	١,٢٨
١٩٢٧	١٤,٢١٨	١,١٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٣	١,١٤
١٩٤٧	١٩,٠٢٢	١,٧٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٢,٣٨
١٩٦٦	٣٠,٠٨٥	٢,٥٤
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨	٢,٢
١٩٨٦**	٤٨,٥٠٤	٢,٨
١٩٩٦**	٦٠,٤٥٢	٢,١

(*) المصدر: صلاح الدين نامق اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٨٨.

(**) مصدر بيانات عامى ١٩٨٦، ١٩٩٦، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت ١٩٩٦ ص ١.

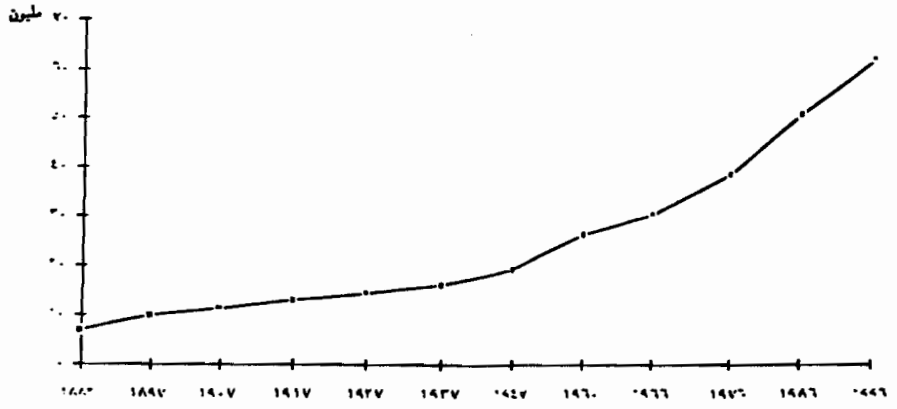

شكل رقم (١)
تطور عدد السكان فى مصر من ١٨٨٢ - ١٩٩٦

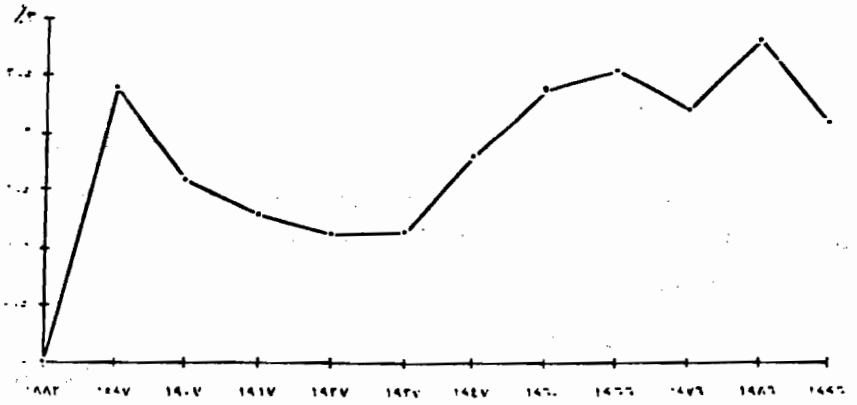

شكل رقم (٢)
تطور معدل النمو السكانى فى مصر من ١٨٨٢ - ١٩٩٦

ويتبين من الجدول أن عدد سكان مصر تزايد من ٦,٨ مليون نسمة تقريبا فى عام ١٨٨٢ ليصل إلى ٦١,٤٥٢ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦ أو بما يقدر بعشرة أمثال التعداد الأول تقريبا، وبينما استغرق تضاعف السكان أول مرة خمسين عاما فى الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٤٧، فانه لم يستغرق سوى ثلاثين عاما بين عامى ١٩٤٧ - ١٩٧٦. كما يوضح الجدول أن معدلات النمو السكانى ظلت موجبة خلال السنوات المختلفة للتعدادات، وإن كانت تميل إلى الارتفاع عموما بعد عام ١٩٤٧، كما يوضح الشكلان الطفرة التى طرأت على التزايد والنمو السكانى خاصة بعد عام ١٩٤٧.

ويشير الوضع المقارن للسكان بأن مصر تحتل المركز السابع عشر بين دول العالم الأكثر سكانا طبقا لتعداد ١٩٩٦[٨: ١] كما يفوق معدل النمو السكانى متوسط الدول النامية أو دول اقتصاديات السوق الصناعية [٥: ٢٠٦-٢٠٧] كما يفوق متوسط دول العالم وإن كان أقل من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا[٦: ٢٤٤]

ومن غير المتوقع أن يتوقف التزايد السكانى على الأقل على المدى القريب وذلك لأن نسبة كبيرة من سكان مصر، تقدر بحوالى ٣٥٪، تقع فى الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنه)[٨: ٥] وهى الفئة التى يتوقع لها الدخول قريبا فى سن الإنجاب.

ولعل من المفيد فى هذا المجال الإشارة إلى أن شعوب العالم تمر وفقا لنظرية التحول الديموغرافى بثلاث مراحل؛ وهى المرحلة البدائية والمرحلة الانتقالية ومرحلة النضج السكانى، وتتميز مصر بأنها تمر بالمرحلة الانتقالية التى يحلو للبعض تسميتها بالانفجار السكانى أو الثورة الديموغرافية، والتى تتميز بارتفاع معدل النمو السكانى نتيجة لانخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد مرتفعا، ويعكس مرحلة النضج السكانى التى تتميز بانخفاض كل من المواليد والوفيات[٢٣: ١٩-٢١] كما يسود فى أغلب الدول الأوربية والولايات المتحدة واليابان.

عوامل التزايد السكانى:

ويرجع التزايد السكانى فى مصر بالدرجة الأولى إلى الزيادة الطبيعية أى تزايد عدد المواليد عن عدد الوفيات، انظر الجدول رقم (٢) ومنه يتبين أن معدل الوفيات انخفض فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩١ من (٩,٤) إلى (٧,٥) فى الألف بينما انخفض معدل المواليد من (٣٩,٨) إلى (٣٠,٨) فى الألف ومن ثم انخفضت الزيادة الطبيعية من (٣٠,٤) إلى (٢٣,٤) فى الألف وهى بالرغم من ذلك تظل من أعلى المعدلات العالمية[٥: ١١-١٢].

وإلى جانب الزيادة الطبيعية هناك سلسلة معقدة من العوامل المؤثرة فى كل من المواليد والوفيات وفى العلاقة بينهما ومن ثم حجم التزايد السكانى ونوعيته وتوزيعه.

ولأن معدلات الوفيات قد انخفضت فى أغلب دول العالم ارتباطا بارتفاع مستوى المعيشة، وتبنى السياسات الوقائية والعلاجية، أصبح معدل المواليد هو العامل الحاسم للتمييز بين الدول المختلفة فى المرور بمراحل التحول الديموغرافى، ولعل هذا ما يوضح اتجاه أغلب الدراسات الى تفسير واختبار

العوامل المؤثرة فى المواليد وبصفة خاصة معدل الخصوبة Fertility Rate كمقياس أكثر تحديدا لأنه يعبر عن عدد المواليد لكل امرأة فى المتوسط[١٥: ١٨].

جدول رقم (٢)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى مصر

فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩١(*)

السنه	معدل المواليد فى الألف	معدل الوفيات فى الألف	معدل الزيادة الطبيعية فى الألف
١٩٨٥	٣٩,٨	٩,٤	٣٠,٤
١٩٨٦	٣٨,٧	٩,٢	٢٩,٥
١٩٨٧	٣٧,٩	٩,١	٢٨,٨
١٩٨٨	٣٧,٥	٨,١	٢٩,٤
١٩٨٩	٣٢,٨	٨,١	٢٤,٧
١٩٩٠	٣١,٥	٧,٥	٢٤,٠
١٩٩١	٣٠,٨	٧,٥	٢٣,٣

(*) المصدر: محمد أمين المفتى، ومصطفى هاشم محمد، المشكة السكانية فى مصر، فى المجلس القومى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان: مشروع التربية السكانية فى الجامعات وحدات التعلم الذاتى لكليات التربية، ١٩٩٦م. ص ١١.

وقد اتجهت الدراسات الى تفسير معدلات الخصوبة فى ضوء متغيرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد اختزلتها بعض الدراسات بطريقة آليه فى مؤشرات منفصله مثل الدخل القومى والتحضر[٩٠: ١١٨] بينما اتجهت دراسات أخرى الى تحليل محددات الخصوبة فى عوامل مثل التعليم والحالة الوظيفية للنساء، ووفيات الأطفال، وتوزيع الدخل، وبرامج تنظيم الأسرة[٩٠: ١٢٠]، وهناك اتجاه آخر من الدراسات التى عقدت مقارنات بناء على متغيرات الجنس والبيئة وحجم الأسرة والتركيب العرقى والعمرى للسكان، وفى ضوء هذه الاتجاهات يمكن تحليل أهم العوامل المؤثرة فى التزايد السكانى بمصر على النحو التالي:

أ: الدخل:

على الرغم من أن الدخل القومى لا يعكس خصوصية التنمية الاقتصادية فى الدول المختلفة ولا يعكس التفاوتات فى التنمية بين القطاعات المختلفة[٩٠: ١١٨] وليس وحده العامل الحاسم فى تحديد الخصوبة، فانه يمكن بشئ من التجاوز القول بأن الفقر يرتبط الى حد بعيد بارتفاع معدلات الخصوبة، ففى

البلدان الفقيرة والأكثر فقرا يريد الآباء أطفالا أكثر مما يستطيعون أن يعولوا، أو يوفروا لهم من أحوال صحية وتغذية ملائمة، كما توجد قيود تقليدية أقل على النشاط الجنسي[٩٩: ٣١٧]. كما أن هناك اتجاها لدى الأسر التي تفتقر الى الدخل المناسب وفرص العمل وغير ذلك من أشكال الضمان الاجتماعي. الى إنجاب الأطفال ليعملوا أولا، ثم لإعالة الأبوين المسنين فيما بعد[١٢: ١٦٥] وهكذا يمكن تفسير الفروق في معدلات الخصوبة بين مصر وبعض البلدان الغنية في ضوء مؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي[٥: ٢٥٤-٢٥٥].

وتشير الدراسات الميدانية على مصر إلى العلاقة القوية بين كل من مهنة الزوج ودخل من ناحية ومعدلات الإنجاب والمعتقدات نحو الحجم الأنسب للإنجاب من ناحية أخرى، حيث تميل فئات الأقل دخلا ووظيفة الى تكوين اتجاهات نحو الأسر الأكبر، والإنجاب الفعلي لعدد كبير من الأطفال[٥٠: ٣٣٠-٣٣١، ٥٣-٥٤].

ب- التحضر: Urbanisation

حتى مع تحسن الأحوال الاقتصادية فسوف تمارس الأمم والمناطق الإقليمية والتجمعات المختلفة، أنماطا ديموغرافية مختلفة وفقا للتأثيرات الحضارية المتنوعة[٢٣: ٢٧٣].

وهكذا يوجد داخل الدولة الواحدة أنماط مختلفة من معدلات الخصوبة والنمو السكاني. وبخاصة بين الريف والحضر، حيث يرتبط بالتحضر الاتجاه نحو التصنيع وتراجع الرؤية التقليدية للحياة. والاتجاه نحو الأسرة النووية، والعدد الأصغر من الأطفال[٩٠: ١١٩،٩٠] كما تتجرد الأسرة من الكثير من وظائفها التقليدية في الانتاج والاستهلاك والتربية، فضلا عما تشكله حياة المدن من ضغوط على السلوك التقليدي للمرأة، وحاجتها الى مهارات جديدة غير تقليدية، ومن ثم تقل الحاجة إلى عمالة الأطفال وتنخفض اسهاماتهم. وتزيد حاجة النساء للاستقلالية في ضوء حصولهن على فرص العمل، كما تنخفض معدلات وفيات الأطفال ومن ثم الحاجة إلى التعويض بالإنجاب[٩٠: ١٠٠-١٠١] كما تزيد الكلفة الاقتصادية لإنجاب وتربية الأطفال[٩٠: ١٢٧]، وتزيد فرص الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة وتيسيراتها[٩٠: ١٣٣]. ويرتبط بكل ذلك تغيير نمط السلوك الإنجابي. والرغبة في تكوين أسر صغيرة. هذا بخلاف البيئات الريفية التي تتسم بالعديد من الخصائص التي تساعد على ارتفاع معدلات المواليد على النحو التالي:

- يكون الأطفال قادرين على العمل في مجالات عديدة مثل الزراعة والحصاد. وغير ذلك من مهام العمال البالغين، في سن صغيرة كما يتوقع من الأطفال أن يقوموا باسهاماتهم كل بما يتفق وتكوين الأسر الكبيرة نافعة اقتصاديا[٦: ٢٢٥-٢٢٦].

- ينظر الريفيون إلى الأطفال كمصدر تأمين لرعاية الآباء عندما يتقدمون في العمر[٩٤].

- ينتشر في المجتمع الريفي العديد من القيم والاتجاهات والعادات المشجعة على الإنجاب. حيث ينظر الريفي إلى التوالد والإنجاب على أنه قدر محتوم، ويجد عزوة في حجم العائلة وتربية وبخاصة الذكور، ويرى أن كثرة الأولاد بركة ومصدر للرزق، وترى النساء أن كثرة الأولاد وسيلة للمحافظة على الزوج، كما ترتفع عموما قيمة الإنسان بقدرته على الإنجاب[٥١: ١٢٦-١٣٠]. هذا علاوة على ارتفاع معدل

الوفيات نسبيا فى الريف عن الحضر، ومن ثم تزيد الحاجة إلى إنجاب أكبر عدد ضمانا لبقاء عدد منهم.

وتؤكد التقارير الاحصائية لمصر التفسيرات السابقة حيث قدر معدل النمو السنوى لسكان الحضر فى عام ١٩٩٦، بنسبة ١,٨٥٪، بينما بلغ معدل النمو السنوى لسكان الريف ٢,٢٦٪[٢:٨] كما بلغ متوسط حجم الأسرة فى الحضر ٤,٣ فرد، وفى الريف ٥,٣ فرد[٢:٨].

كما تؤكد إحدى الدراسات الأمريكية بأن لبيئة الزوجين علاقة قوية سواء بالعدد الفعلى أو العدد الأمثل للمواليد حيث ترتفع هذه الأعداد لدى أبناء البيئات الريفية وشبه الريفية مقابل الحضرية[٣٣١:٣].

وأشارت دراسة أخرى إلى أن ٧١٪ من النساء الحضريات بمصر لا يردن مزيدا من الأطفال فى مقابل ٥٨٪ فى شمال مصر الريفى، و ٢٣٪ فى صعيد مصر الريفى[٣٢٠:٥٩].

وبالرغم من التزايد المستمر لنسبة سكان مصر الحضرية من ١٧٪ عام ١٩٠٧ الى ٤٣٪ عام ١٩٩٦[١:٨]، مما يتوقع معه التفاؤل بانخفاض كبير فى معدلات الخصوبة، إلا أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك وقد يرجع ذلك إلى أن نمو سكان الريف كان أعلى من نمو سكان الريف، كما أن نمو السكان الحضريين كان فى الغالب على حساب سكان الريف، من خلال الهجرة الداخلية وبالتالى حمل المهاجرون معهم العديد من عاداتهم وتقاليدهم المؤثرة فى الإنجاب.

جـ - التعليم:

إن التعليم إحدى وسائل التعجيل بالتغيرات الاجتماعية البنيوية الضرورية و المطلوبة لخفض الخصوبة[٦٠:١٤٤]. وتشير الدراسات إلى أن التعليم أكثر أهمية فى تحديد معدل الخصوبة من البيئة والحالة الوظيفية للآباء[٦٠: ١٣٠-١٣١] وقد أشارت الدراسات إلى أثر التعليم فى الخصوبة فى اتجاهين: اختص الاتجاه الأول بعلاقة تعليم الوالدين ،وبخاصة النساء، بالخصوبة وبصورة أكثر خصوصية فى ضوء نظرية كاسارد Kasard، واختص الاتجاه الثانى بعلاقة تعليم الأطفال بالخصوبة فى ضوء نظرية كالدويل Caldwell حول السلوك الإنجابى والذى أشار إلى أن تكاليف الأطفال المتعلمين، مع وجود برنامج لتنظيم الأسرة، أهم عنصر للتحكم فى حجم الأسرة[٥٥: ٤٨٢-٤٨٣].

وإذا كانت النظريات والدراسات تتفق على أثر التعليم فإنها تختلف فى آليات التأثير[٤٠ : ٤٨١]. وتتمثل أهم آليات تأثير التعليم فى الخصوبة، وبالتالى التزايد السكانى، فيما يلى:

- اكساب الإنسان الإحساس بأنه سيد مستقبله وأنه يتحكم فى مصيره بعكس المفهوم التقليدى الذى يركز على فوائد الطفل[٢٩ : ٢٣٤].

- اتساع النظرة للحياة والمستقبل.

- زيادة الشعور بالمسئولية نحو الأطفال والعناية بهم.

- تأخير سن الزواج ومن ثم انخفاض العدد المحتمل للمواليد.

- تبنى تنظيم الأسرة، واستخدام وسائل منع الحمل بدون الحاجة إلى دوافع خارجية.

- مواجهة الآباء بالتكاليف المالية الخاصة بتعليم أطفالهم[٧٦: ١٦-١٧].

- وحتى لو كانت التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم ضئيلة فى الأعوام الأولى فإنها ما تلبث أن تصبح طائلة فى المدارس الثانوية كما تتطلب التكاليف الأولية للتعليم الدفع الفورى بينما تكون منافعه بعيدة المدى، مما يتناقض مع منطق الخصوبة العالية.

- ويتمثل أحد آثار التعليم فى أنه يقلل من رغبة الأطفال ومشاركتهم الفعلية فى الأنشطة المساعدة للأسرة، ومن ثم يزيد التعليم للأطفال من أعبائهم على أنشطة البالغين بالأسرة[٦٠: ١٢٤-١٢٧].

- ومن ناحية أخرى يؤثر التعليم فى خفض مستوى الوفيات من خلال زيادة الوعى الصحى والوعى بالوسائل الوقائية والعلاجية[٦٠: ١٣٤-١٤٠]، ومن ثم ينعكس ذلك بصورة غير مباشرة على خفض معدلات الخصوبة حيث أشارت الدراسات الى العلاقة بين انخفاض الوفيات، وبخاصة وفيات الأطفال، وانخفاض الخصوبة[٩٠: ١٢].

- هناك علاقة بين تعليم النساء على وجه الخصوص، وتحسين نوعية الحياة، من ناحية وقدرة المرأة من ناحية أخرى على اتخاذ قرارات مستقله بخصوص حجم الأسرة، ودورها الأكبر فى القرارات المتصلة بالإنجاب والاستفادة من الخبرات الإعلامية حول تنظيم الأسرة، وتأخير سن الزواج ومن ثم تضاؤل الفترة المحتملة للحمل والإنجاب[٦٠: ١٣٢، ٩٠، ١٢٠، ٧٥: ١٧].

وتشير إحدى الدراسات التى أجريت لاختبار أثر التعليم على الخصوبة فى مصر، إلى العلاقة العكسية بين الحالة التعليمية للزوجين وكل من العدد المرغوب والفعلى للمواليد [٣: ٢٣٠]. كما أشارت دراسة أخرى إلى تأثير الطموحات التعليمية للآباء، بخصوص أبنائهم، فى تحديد حجم الأسرة[٩٩: ٣٣٥].

وباستقراء واقع التعليم المصرى يمكن تفسير الارتفاع فى معدلات الخصوبة والتزايد السكانى، حيث تشير مؤشرات التعليم المصرى الى الانخفاض عند مقارنتها بالمتوسطات المختلفة وبخاصة الدول الصناعية فى جميع المستويات، كما تنخفض فى مجال التعليم الابتدائى بصفة خاصة عند المقارنة بالدول النامية ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو المتوسط العالمى[٥: ٣١٢-٣١٩، ٩: ٢٤٥-٢٤٠]. انظر الجدولين رقمى (٣، ٤) ومنهما يتبين التدنى العام لمؤشرات التعليم فضلا عن ارتفاع معدل الأميه بين النساء حيث وصل إلى حوالى ٦١٪ بينما وصل بين الذكور إلى حوالى ٣٦٪ وتشير الإحصاءات الحديثة من ناحية أخرى الى ارتفاع معدل الأميه بين المصريين عموما إلى ٣٨,٦٪ من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر[٣٠].

جدول (٣)

النسب المئوية للقيد فى المراحل التعليمية المختلفة فى مصر

والدول الناميه ودول السوق الصناعية(*)

الحالة	التعليم الابتدائى		التعليم الثانوى		التعليم العالى	
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
مصر	٧٥	٨٥	٢٦	٦٢	٧	٢٦
م الدول النامية	٧٨	١٠١	٢٢	٣٩	٣	٨
م دول السوق الصناعية	١٠٧	١٠٢	٦٣	٩٣	٢١	٣٩

(*) المصدر: البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العام ١٩٨٨ ، ص ٣١٢ - ٣١٣.

جدول (٤)

النسب المئوية للقيد فى المراحل التعليمية المختلفة فى مصر ودول

شمال افريقيا والشرق الأوسط ودول العالم(*)

الحالة	التعليم الابتدائى				التعليم الثانوى				التعليم العالى		أميه الكبار	
	إناث		ذكور		إناث		ذكور		إناث		ذكور	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٥
مصر	٦١	٨٩	٨٤	١٠٥	٣٩	٦٩	٦١	٨١	١٦	١٧	٦١	٣٦
دول شمال افريقيا والشرق الأوسط	٧٤م	٩١م	٩٨م	١٠٤م	٣٢م	٥١م	٥٢م	-	١١م	-	٥٠.	١٨.
العالم	٨٩م	١٠٠م	١٠٤م	١٠٩م	٣٨م	٥٧م	٤٩م	٦٥.	١٣م	١٥.	-	-

(*) المصدر البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩٦، ص ٢٥٠- ٢٥١.

د - وضع النساء فى المجتمع:

تشير الدراسات الى أن الإناث أكثر تفضيلا لتنظيم الأسرة وبالتالى البرامج التعليمية المتصلة تنظم الأسرة(٧٧: ٦١٧٣) بينما تشير إحدى الدراسات على المجتمع المصرى إلى أن الأزواج لم يظهروا كعامل حاسم فى تفضيلات حجم الأسرة لدى زوجاتهم(٥٩:٣٣٦) وقد يرجع الدور الأكبر للنساء إلى أنهن يتحملن المخاطر المحتمله للحمل والولادة بالدرجة الأولى.

وتعود الآلية التى يؤثر بها هذا التفضيل بالدرجة الأولى إلى الوضع الذى تتمتع به النساء فى المجتمعات، وقدراتهن على اتخاذ القرارات باستقلالية - ويعود ذلك بدوره إلى جانبين الأول منهما يرتبط بدرجة تعليم النساء فى المجتمع، وقد سبقت الاشارة إلى تأثيره فى خفض الخصوبة. بينما يرتبط الجانب الثانى بمدى مشاركة النساء فى العمل والانتاج ؛وقد أشارت بعض الدراسات الى أهميته فى خفض الخصوبة(٩٠:٩٠-١٢٠) ، نتيجة لتأثيره فى عدم قدرة المرأة على التفرغ لأعباء الحمل والإنجاب ورعاية الأطفال، وكذا نتيجة لما يمكن أن تؤمنه الوظيفة من وضع اجتماعى ووظيفى ومن ثم تغيير فى التركيبه الكاملة للشخصية(٩٠:٩٠-١٢٠).

ومع ذلك هناك بعض الدراسات التى تقلل من تأثير عمالة النساء فى خفض الخصوبة، بعكس عامل التعليم(٥٧).

ومادام وضع المرأة فى الدول النامية ومنها مصر يأتى فى درجة تالية لمكانة الرجل، اعتمادا على ضآلة مشاركتهن فى العمل والتعليم(٦:٢٥٠-٢٥١)، ومادام وضع المرأة يعتمد على عدد الأطفال الذين تنجبهم؛ فهناك احتمال ضئيل فى أن تنخفض المعدلات الحالية للخصوبة بصورة ملموسه(٢٣:٣٧٣).

هـ - العامل الدينى:

تشير الدراسات الى تأثير نمط الدين ودرجة التدين على اتجاهات الخصوبة، فقد أشارت مارى باورز Mary Powers إلى تأثير الدين على مستوى الخصوبة وبخاصة فى الولايات المتحدة، ووجدت أغلب الدراسات أن لدى الكاثوليكيين أعلى معدلات الخصوبة، بينما يوجد لدى اليهود أدنى المعدلات، ويقع البروتستانت فى موقع وسط بين المجموعتين(٨٣:٢٦١) ومع ذلك فقد أشارت إحدى الدراسات إلى عدم وجود فروق حقيقيه بين المسلمين والمسيحيين فى غانا، وإن كانت المجموعتان الرئيسيتان أقل من المجموعات الدينية الأخرى(٦٠:١٣٤).

وقد يعود بعض الاختلاف فى نتائج الدراسات الى أن تأثير الدين يرتبط بعوامل أخرى مثل الإقامة والتعليم والحالة الاجتماعية والاقتصادية، فانخفاض الخصوبة لدى اليهود فى الولايات المتحدة مثلا يرتبط بتمركزهم فى المناطق الحضرية ووضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة، بينما يرتبط ارتفاع الخصوبة لدى المسلمين بالقوى التى تعود إلى المولد فى المجتمعات الإسلامية(٨٣:٣٦٣).

هكذا قد تعود المعدلات المرتفعة للخصوبة وبالتالى التزايد السكانى فى مصر، فى جانب كبير منها، إلى تأصل بعض المعتقدات الدينية المشجعة على التناسل والتكاثر.

و - توزيع الدخل والتنمية:

تشير الدراسات الى أن الخصوبة تتناقص بدرجة أسرع فى الدول التى يكون فيها توزيع الدخل أكثر تكافؤا، بالمقارنة بالدول التى يتناقص فيها هذا التكافؤ، ومرجع ذلك جزئيا إلى أن التوزيع للدخل بصورة متكافئة يعنى استفادة أكبر عدد من الناس من الخدمات الصحية والتعليمية، ومن ثم التأثير العكسى على الخصوبة والتزايد السكانى[١٢١:٦٠].

ز - التركيب العمرى والعرقى للسكان:

عندما تكون نسبة كبيره من السكان فى مرحلة الطفولة أو الشباب فإن ذلك معناه وجود احتمال كبير لاستمرار معدلات الخصوبة والتزايد السكانى لفترة أطول، وهذا هو السائد فى دول العالم الثالث، ومنها مصر التى يقع حوالى ٣٥٪ من سكانها فى الفئة العمرية أقل من ١٥ سنه[٢:٦] ولذلك أشار أحد تقارير البنك الدول إلى أن مصر لن تبلغ معدل التوازن أو الثبات السكانى إلا فى عام ٢٠٢٠ حيث يفترض عنده وصول عدد السكان إلى نحو ١٣٢ مليون نسمة[٥:٣٠٦-٣٠٧].

أما من حيث تأثير التركيب العرقى فتشير بعض الدراسات إلى أن الأقليات العرقية تميل إلى تسجيل معدلات خصوبة؛ أعلى كما فى حالة الهنود الحمر فى الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لدراسة جيمس جارميلو James Jarmillo[٥٦].

وربطت دراسات أخرى بين المستوى التعليمى والتركيب العرقى، ووجدت أثرا متساو للحراك التعليمى على خفض الخصوبة لدى كل من البيض والسود[٥٦: ٢٧٥-٢٨١]، أما فى مصر فلا يمثل هذا البعد ظاهرة تستحق الدراسة، ولذلك لم يعثر الباحث على دراسات تؤكد تأثيره.

٢- التزايد السكانى وعلاقته بالبيئة والتنمية:

تأثر النقاش حول علاقة التزايد السكانى بكل من البيئة والتنمية، بحدود الفهم لكل منهما؛ فقد استخدم مفهوم البيئة بعدة أشكال، تراوحت بين البيئة العالمية Global Environment أو النظام الإيكولوجى Ecosystem والبيئة بمعنى نمط انتاجى ومعيشى معين كالبيئة الريفية مقابل البيئة الحضرية، والاستخدام للبيئة كنقيض للوراثة أو المؤثرات الاجتماعية مقابل البيولوجية[٨٦:٢٠-٢١].

وعلى غرار اصطلاح البيئة استخدم اصطلاح التنمية بطرائق مختلفة؛ فبينما ركز البعض على الجوانب الاقتصادية، ركز البعض الآخر على الجوانب الاجتماعية والثقافية، واستجاب فريق ثالث للفهم الشامل لجوانب التنمية، حيث عرفت بأنها «مجموعة عمليات للتغيير الارتقائى يخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحى الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، يقوم به أساسا أبناء الوطن»[٥٤:٨].

وقد أفرز الوعى بالعلاقة التبادلية بين التزايد السكانى وكل من البيئة والتنمية مواقف متنوعة تراوحت بين التفاؤل والتشاؤم.

ومن المستحيل تحليل المواقف المعاصرة حول علاقة التزايد السكانى بكل من البيئة والتنمية بمعزل

عن الخطاب الذى دار منذ حوالى قرنين من الزمان؛ فاللغة التى تستخدم حاليا، تعكس مزيجا من الحوار الفلسفى والعلمى الذى ظهر فى القرن الثامن عشر. والذى اصطبغ فيما بعد بلون الصراعات السياسية والأيديولوجية للأجيال التالية[٨٦:٢٧].

ويمكن تحليل النقاش حول علاقة التزايد السكانى بالبيئة والتنمية إلى مرحلتين أساسيتين تميزت كل منها بخصائص معينة على النحو التالى[٨٦:٢١-٢٨].

***المرحلة الكلاسيكية:**

وتقسم بدورها إلى الفترة من ١٧٤٠ - ١٨٨٠، والفترة من ١٨٨٠ - ١٩٤٠. وانصب الاهتمام فى الفترة الأولى على قضايا مثل خصوبة التربة والتوازن الحضرى/ الريفى، وقد أكد المتفائلون من كونسرسيه Condercet إلى ماركس Marx، على الامكانية، غير المحدودة، لتنمية الموارد من أجل الوفاء باحتياجات التزايد السكانى، وأن القيد الوحيد يتمثل فى نمط العلاقات الاجتماعية والتى تشكلها العلاقة الفنية، وبينما ينشد الماركسيون التحول الى المجتمع الحضرى والصناعى، فان العديد من اليوتوبيين فكروا فى الهروب الى بيئات جديدة تتحقق فيها القدرات الإنسانية وتتخلص فيزيقيا وخلقيا من المفاسد القديمة.

وعلى النقيض رأى المتشائمون أمثال مالتوس Malthus ودى ميستر DeMaistre، ومروروا بشبنجر Spengler وفرويد Freud، أن الخطأ الأساسى فى الرؤية السابقة يتمثل فى عدم الانتباه لطبيعة تخلق الإنسانى، ونزعته التدميرية وعدم قابليته للتغيير، كما رفض بعض المحافظين التأويل الماركسى بأن الأزمات البيئية وبخاصة الحضرية مجرد تحولات انتقالية.

وفى الفترة الثانية من ١٨٨٠ - ١٩٤٠ تسرب المكون العلمى للنقاش، وقدم المؤلفون كثيرا من المقترحات التى ساقها فى الأساس، علم الأحياء الداروينى Darwinian Biology وعلم الوراثة Genetics والهندسة الوراثية Eugenics، واعتقد الكثيرون فى الآثار السلبية للتحضر على السكان وبخاصة ضعف الخصوبة، ومع ذلك فهناك كثيرون أقلقهم التفسير البيولوجى، وما يتضمنه من اختلافات بين الأمم أو الطبقات فى درجة الخصوبة، فشجعتهم هذه الهواجس إلى الحد من التفسير البيولوجى واتجهوا إلى نظرية التحول الديموغرافى.

ومع ظهور الأزمة الاقتصادية واقترانها بانخفاض الخصوبة فى الثلاثينيات ظهر بعض الاقتصاديين أمثال كينز Keynese وبعض الديموغرافيين أمثال الفاميدرال Alva Mydral وجونار Gunar وخنيد تشارلز Enid Charles ممن طوروا مدخلا جديدا للتعامل مع القضايا، يمتلئ بالتشاؤم والعبوس[٨٦:٣٧].

وتتسم النماذج الكلاسيكية للحوار عموما بالمبالغات البيانية والعاطفية على الرغم من المسحة العلمية التى ظهرت على استحياء فى آخر هذه المرحلة.

*** المرحلة الحديثة بعد عام ١٩٤٠:**

اختفى الحوار فى هذه المرحلة، عن تناقص الانتاج سواء فى صورته الاقتصادية أو الديموغرافية،

ولذلك تركز الاهتمام على التزايد السكانى، وما يرتبط به من احتمالات الازدحام السكانى. ومع بداية الستينات ظهرت اهتمامات جديدة بالآثار السلبيه للنمو الاقتصادى، المقترنة بالقلق حول التزايد السكانى كنتيجة لتزايد معدلات المواليد الغربية، وتناقص الوفيات فى العالم النامى.

ومع أن أنصار التنمية استطاعوا أن يشرحوا وجهة نظرهم فى مقابل أنصار تنظيم الأسرة فى مؤتمر بوخارست فى عام ١٩٧٤[٢٣:١١-١٢] إلا أن الاتجاهات المتفائلة منيت بعدة صدمات فى السبعينات؛ ارتباطا بأزمة البترول وظاهرة التضخم الاقتصادى، والحوادث الذرية فى جزيرة الثلاثة أميال الأمريكية فى عام ١٩٧٩، وبعدها بعقد من الزمان فى تشرنوبل السوفيتية، وغير ذلك مما ألقى بعديد من الظلال على التفاؤل التكنولوجى، وصولا إلى القناعة بوجود حدود للموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجى، وهذا ما يفسر إلى حد كبير ظهور حركة الخضر فى ألمانيا وغيرها من الدول.

وكرد فعل للحركة البيئية Environmentalism، وكمزيج من التحليل الاقتصادى والتفاؤل والأيديولوجيا التحرريه، ظهر شكل جديد من مذهب الإيمان بالوفرة Cornucopianism فى الثمانينات، وتمسك أحد الأشكال المتطرفه لهذا المذهب بالاعتقاد فى عدم وجود حدود حقيقية لكل من النمو الاقتصادى والسكانى، وذهب شكل آخر إلى التسليم بأن المورد الرئيسى يتمثل فى العقول البشرية. وأن التزايد السكانى يعنى وجود امكانية لموارد أكثر، وقد أثير هذا الطرح بقوة بين ما يطلق عليه الفرنسيون الطبقة السياسية Political class وبين المدافعين عن العلاقات العامة والدفاع السياسى وجماعات الحق الجديد الأمريكية الذين كان لهم جميعا تأثير عظيم فى الحقبة الريجانيه. ويبقى للباحثين انتظار ما تسفر عنه الحوارات الفكريه فى عقد التسعينات.

وهكذا ومن خلال التحليل التاريخى السابق يتبين لنا وجود اتجاهين أيديولوجين رئيسيين بخصوص علاقة التزايد السكانى بقضايا البيئة والتنمية هما؛ الاتجاه المتفائل والاتجاه المتشائم.

٢-١- الاتجاه المتفائل:

وينظر الاتجاه المتفائل عموما الى التزايد السكانى على أنه قوة للتنمية مؤكدا على براعة الانسان فى التغلب على تحديات البيئة[٥٥:٤٨] وأن الموارد لا نهائية وغير قابلة للنفاذ نظرا لوجود مساحات شاسعة من الأرض غير مأهولة بالسكان ولم تستخدم ثرواتها بعد، مقابل قدرات الإنسان العقلية الخلاقة، والتقدم التكنولوجى الذى سيفتح أمامه أسرار الكون واستخدام موارد بديلة للطاقه، والخامات الصناعية، وإعادة تصنيع المخلفات[٢٤:٣] ويندرج تحت هذا الاتجاه اليوتوبيون والماركسيون وبعض المذاهب الدينية اليهودية والكاثوليكيه والإسلامية. وبعض أشكال الفكر النفعى[٤٥٤:٧٠]، وقد يستعين أنصار هذا الاتجاه بالاستخدام الظاهرى للبيانات العامه والتحليلات الاقتصادية.

وقد تفاوتت المواقف المعبرة عن الاتجاه المتفائل[٤٣:٣٩-١٤]؛ فهناك الموقف المؤيد لإنجاب الأطفال ويرى أن التزايد السكان قوة إيجابية إذا تم استغلالها استغلالا حسنا[٣٩:٤٩] سواء للتنمية الاقتصادية أو حماية المناطق المخلخلة سكانيا، أو تحقيق القوة العسكرية والسياسية وعلاج مشكلات النباين بين

المجموعات العرقية والدينية[٤٠:٥].

وهناك الموقف الثورى الذى يرى أن البرامج السكانية مجرد مسكنات للتناقضات الاجتماعية والسياسية الأساسية، وبديله عن إعادة توزيع الثروة، ومحاولة للسيطرة على الفئات المحرومة. فكما يقول ليوبولد تشيسايو « لا ترجع الأزمه الى نقص فى الموارد بل إلى الاستغلال والتوزيع غير العادلين للموارد »[٣٨: ٦١].

وينظر الموقف المناهض للاستعمار والإبادة الجماعية للشعوب، بعين الشك فى البواعث العنصريه والاستعماريه للدول الغنيه من وراء دفع الدول الفقيره إلى تبنى البرامج السكانية، ومحاولتها لتخفيض العدد النسبى والمطلق لسكان الدول الفقيرة وهم من غير الجنس الأبيض عموما، وهكذا يرى أصحاب هذا الموقف أن أحد أهداف الغرب هو تخفيض عدد سكان العالم الثالث بدعوى أنهم أكثر مما يلزم[٦٧:٩٩].

ويرى الموقف المتعلق بالافراط فى الاستهلاك أن النمو السكانى ليس مسئولا عن أزمات الغذاء. ولكن المشكلة تكمن فى نمو معدل الاستهلاك[١٩:١٩١-١٩٢]، ويرى هذا الموقف أن تردى البيئة ناجم عن نشاطات الدول الغنيه بالدرجة الأولى وليس معدلات الخصوبة فى الدول الناميه. بدليل أن ثمول الغنيه تمتلك ٨٥٪ من إجمالى الناتج الاقتصادى العالمى بينما تمثل فقط ٢٣٪ من السكان[٢٣:٦١].

ويؤمن الموقف المتفائل بإمكانات التكنولوجيا فى قدرتها على توفير المتطلبات المختلفة للأعداد المتزايدة من البشر، ويفتد أصحاب هذا الموقف امكانات التكنولوجيا فى مجالات الانتاج والمعالجة والتدوير للموارد المختلفة، وتقليل الفاقد منها، وبما يساهم فى حل مشكلات البيئة والتنمية[٩٩:١١].

وهناك الموقف الذى يرى أن اختلال توزيع السكان هو السبب الرئيسى فى الإحساس بمشكلات التزايد السكانى، والمسألة أوضح ما تكون فى مصر التى يعيش فيها حوالى ٩٩٪ من السكان فى مساحة لا تتجاوز ٤٪ من المساحة الكلية، ولعل التكدس السكانى فى هذه المساحة الضيقة قد ساهم فى الضغط على الموارد المتاحة فى الوادى والدلتا[٢٨:٤٣].

أما الموقف المتعلق بالوفيات والضمان الاجتماعى، فيشير إلى أن ارتفاع معدل الخصوبة مجرد استجابة طبيعية لارتفاع معدل الوفيات ولضمان بقاء عدد من الأبناء أحياء، ومن ناحية أخرى فإن الأطفال الأحياء هم الوسيلة الرئيسية التى يحقق من خلالها الفقراء الضمان عند الشيخوخة ويخضعة فى ظل حكومات لا تبالى بالفقراء.

ويشير الموقف المتعلق بوضع المرأة ودورها إلى أن الأعراف السائدة فى النمو السكانى تحدد دور النساء كأدوات للإنجاب بالدرجة الأولى.

ويرى أحد أشكال الموقف المتعلق بالعقيدة الدينية أن حجم السكان لا يمثل مشكلة لأن الله قادر على سد احتياجات البشر مهما كانت أعدادهم، ويؤمن شكل آخر بوجود مشكلة مرتبطة بالنمو السكانى. ولكنه يرفض أخلاقيا الحلول المقترحة مثل وسائل منع الحمل الحديثة وطرائق التعقيم الجراحية. ويتجه البعض مثل فينبرج Feinberg إلى تحليل الحقوق الأخلاقيه فى الوجود لمن لم يولدوا بعد[٣٣:٤٦٦-٤٦٣].

ويشير الموقف المتعلق، بالمخاطر الصحيه الى تعديد مخاطر استخدام وسائل منع الحمل وبخاصة على النساء ووقوعهن ضحايا المرض والموت نتيجة الاستخدام الخاطئ لهذه الوسائل أو اللجوء للاجهاض[٢:٩٨-٩٩].

ويذهب الموقف المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الى ارتباط معدل الخصوبة بنمط ومستوى التنمية السائدة، وأن الاكتظاظ السكانى نتيجة للتخلف وليس سببا له[٣:١٢٩]، كما يرى أن برامج تنظيم الأسرة لا يمكن أن تحل محل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتكون النتائج فعاله[٩٠:١٢٣].

ويشكك الموقف المتعلق بالعدالة الاجتماعية فى قدرة البرامج السكانية ويرى أن التزايد السكانى ليس مشكلة فى حد ذاته إلا إذا اقترن بانخفاض الموارد وسوء توزيعها[٩٠:١٢٢] وفى دراسة لريبتو Repetto على ٦٨ دولة تبين أن معدلات الخصوبة ارتبطت بتوزيع الدخل فى هذه الدول[٩٠:١٢٣].

المضامين التربويه للاتجاه المتفائل:

يتضمن الاتجاه المناهض للبرامج السكانية عموما التأكيد على دور التربية فى التعامل مع القضايا السكانية المختلفة بما فيها التحضر، واختلالات التوزيع السكانى، والقضايا التنموية للسكان، أكثر من التأكيد على قضية التزايد السكانى.

وتتنوع المضامين التربوية مع تنوع المواقف المختلفة لهذا الاتجاه على النحو التالى:

١- يتضمن الموقف المؤيد لإنجاب الأطفال، التأكيد على تنمية بعض الاتجاهات الرافضة لسياسات تنظيم الأسرة وتحديد النسل، وتشجيع اتجاهات الزواج المبكر والتكاثر، وقد يتطرق إلى التأكيد على الحاجة الى استثمار وتنمية الموارد البشرية وتوظيفها فى مجالات العمل والانتاج.

٢- وتتضمن المواقف الثوريه، وتلك المتعلقة بالتنمية والعدالة الاجتماعية، توجيه برامج التربية والتعليم للتصدى لمظاهر الفقر والأمية والأمراض والظلم الاجتماعى سواء لنتائجها أو لأثرها على نسبة المواليد[٩١ : ٢٣٣] هذا فضلا عن خلق قيم جديدة تساعد على تتبع الواقع الاجتماعى والبيئى والتنموى المتغير بسرعة[٩٢ : ٤٠].

٣- وقد يتضمن الموقف المناهض للاستعمار، اللجوء إلى آليات التربية الوطنية لتبصرة أفراد المجتمع بالمخاطر الخارجية، واكسابهم المهارات والاتجاهات وأشكال الوعى اللازمة لتطبيق نماذج المحلية فى التنمية والاستبعاد الانتقائى لنماذج التنمية الأجنبية.

٤- وتتضمن المواقف المتعلقة بالاستهلاك، والدينية، والأخلاقية تطرق البرامج التربوية والتعليمية لتحليل الموقف الدينى والأخلاقى للمسائل السكانية، والتأكيد على ضرورة مشاركة رجل الدين فى تكوين تصورات جديدة للحياة الثرية، وتكوين الأخلاقيات الزاهدة فى الانتفاع من المولود.

٥- ويتضمن الموقف المتعلق بإمكانات التكنولوجيا، التنمية للمعارف والاتجاهات والمهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها فى مجالات الانتاج والاستهلاك.

٦- ويتضمن الموقف المتعلق بتوزيع السكان بناء وتنمية اتجاهات الإعمار للمناطق المخلخلة سكانيا، والتأكيد على دور التعليم فى تنمية قدرات البشر على معالجة الازدحام، وتعزيز التسامح والتعاطف الضروريين للعيش فى عالم مزدحم[١٢:١٧١].

٧- ويتضمن الموقف المتعلق بالوفيات والمخاطر الصحية لوسائل منع الحمل، التأكيد على دور التربية الصحية فى جعل الصحة قيمة فى المجتمع، وتشجيع الاستخدام الأمثل للخدمات الصحية وتنميتها.

٨- ويتضمن الموقف المتعلق بالضمان الاجتماعى تنمية الوعى والبصيرة لدى الآباء بالأهمية الحقيقية للأسرة ودورها الذى لا يتعدى كونها آلية للبقاء البشرى[٢١:٢٣٣].

٩- ويتضمن الموقف المتعلق بالوضع الاجتماعى والاقتصادى للنساء تنمية الوعى الجماهيرى بأهمية تغيير الأعراف المنحازة ضد المرأة والاهتمام ببرامج تعليم النساء ومحو أميتهم. وتحسين المهارات الوظيفية لديهن.

٢-٢ - الاتجاه المتشائم:

على النقيض من الاتجاه السابق، ينظر هذا الاتجاه إلى أن «الانفجار السكانى» مسئول بصورة أساسية عن الضغوط على البيئة العالمية وأن النمو السكانى غير المستحب سوف يصل سريعا إلى مستوى القدرة النهائية التى يمكن أن تتحملها الأرض، ولابد من وجود انخفاض سريع وعاجل للنمو السكانى خاصة فى الدول الأقل نموا[٥٥:٥٨]، ويرى أحد المعبرين عن هذا الاتجاه أن مشكلة تزايد السكان فى جمهورية مصر العربية تشكل مع قلة الموارد عقبة خطيرة تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٥٠:٥٤].

وتظل الخلفيه الفكرية المعبرة عن هذا الاتجاه هى نفس ما عبر عنه مالتوس Malthus من قبل، بوجود قوتين غير متكافئتين هما قوة السكان وقدر الأرض على انتاج المواد، بمعنى أن السكان يتزايدون، فى ظل عدم وجود روادع، بمعدلات هندسية Geometrical Ratio، بينما تتزايد الأشياء فقط بمعدلات حسابيه Arithmetic Ratio[٧:٨٤]، وينضم إلى المعسكر المالتوسى البيولوجيون والأمريكيون الاجتماعيون والديمقراطيون والمحافظون الماديون والشخصيات ذات الثقافة القانونية والمنقبون[١٤:١٠]. كما ينظم لهذا الاتجاه أنصار الحركة البيئية Environmentalism التى ظهرت فى الستينات ووصلت لذروتها فى السبعينات[٩٩:٧٣]، كما أصبح مفهوم المالتوسية اليوم جزءا من المفردات التى تستخدمها الأمم النامية فى المناظرات العلميه والشعبيه حول مشاكل النمو السكانى[٦٠:٢٣].

ومن منظور هذا الاتجاه عدد كثير من الباحثين المشكلات البيئية والتنموية الناجمة عن التزايد السكانى فى مصر على النحو التالى:

١- تزايد عدد المعالين وبخاصة من الصغار تحت ١٥ سنه، حيث وصلوا إلى نحو ٢٠.٧ مليون سنة ١٩٩٦ وبنسبة تبلغ ٣٥٪ من جملة السكان[٢:٨] وهى نسبة كبيرة بالمقارنة بالدول الأوربيه مثلا، والتى لم تتعد فى فترات نموها القصوى ٣٠٪ وتقل حاليا عن ٢٥٪[٩٠:١٢٣] ومن المعروف أن النسبة العاليه من

المعالين تشكل ضغطا على الموارد والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لأنها فئة مستهلكة فى الغالب[١٦:١٢٨].

٢- زيادة مشكلة البطالة حتى وصلت إلى ٨٪ بين خريجى التعليم الجامعى، و ٨٠٪ بين خريجى التعليم المتوسط[٤٢:٩٩]، والتى قد تسهم بدورها فى زيادة اعباء المجتمع ومشكلاته المختلفة[١٦:١٢٧].

٣- انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة أو المساحة المحصولية، حيث بلغ نصيب الفرد المصرى منها على التوالى فى عام ١٩٨٧ (٠,١٤)، (٠,٢٧) فدان بينما كان نصيبه منهما على التوالى فى عام ١٨٩٧ (٠,٥٣)، (٠,٧١) فدان[٤٤:٢٠]، ويتوقع أن ينخفض نصيبه منهما فى عام ٢٠٠٠ إلى (٠,١٠)، (٠,٢٠) فدان على التوالى [٤١:٦].

٤- زيادة العجز الغذائى وتزايد حجم الواردات المصريه من أغلب السلع الغذائية حيث قدر بنحو ٣ مليارات دولار سنة ١٩٨٥[١٩:١٨].

٥- الهجرة الداخلية والنمو الحضرى، ويرتبط بالتحضر سلسلة لا تنتهى من المشكلات مثل الازدحام السكنى والعجز فى الغذاء والتعليم والصحة والإسكان والمياه والمواصلات، هذا فضلا عن العزلة النفسية والاحباطات الناجمة عن عدم القدرة التكيفية مع حياة المدينة، كما تدهورت الأرض الزراعية نتيجة للزحف العمرانى[٩١:١٧٦-١٨٠].

٦- انخفاض نصيب الفرد المصرى من الدخل القومى بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى، حيث تصنف مصر بين الدول الفقيرة من حيث نصيب الفرد من الدخل القومى[٦:٢٥].

٧- اختلال البيئة الطبيعية، نتيجة لزيادة الاستهلاك وإهدار الموارد والحد من التنوع الحيوى، وانتشار التلوث بأنواعه المختلفة[٣:٢١، ٢٣:٢٧٣].

٨- ظهور مجموعة من المشكلات التعليمية مثل:[٣:١١-١٤، ٤٤:٢٩-٣٢، ٢٦:١٤٢-١٤٥].

- عدم قدرة النظام التعليمى على استيعاب الملزمين.
- ازدحام الفصول بالتلاميذ، وكذلك قاعات المحاضرات، خاصة فى الكليات النظرية.
- قصور النظام التعليمى عن تقديم تعليم جيد وتخلفه عن مواكبة التغيرات المجتمعية والعالمية.
- تعدد الفترات الدراسية حتى شملت فى أحد التقديرات حوالى ٦٧,٧٪ من المدارس[٣:١٤] وقدر عدد المدارس المطلوب بناؤها حتى سنة ٢٠٠٢ للقضاء على هذه الظاهرة، بحوالى ٥٤٠٨ مدرسة[١٣:١٢].
- نقص الأبنية التعليمية وعدم صلاحية الكثير منها وقدرت الخطة السابقة عدد المدارس المطلوب بناؤها للاحلال والتجديد ٥١٨٠ مدرسة ولمواجهة التزايد السكانى ٣٦٨٦ مدرسة[١٣:١٢].

- زيادة مخصصات الانفاق على التعليم، حيث ارتفعت جملة الانفاق، على التعليم غير الأزهرى، من ٧.٩٧٧ مليار جنيه أو ما يقدر بنحو ١٣.٧٪ من الموازنة العامة فى عام ١٩٩٤/٩٤، الى ١١.٢ مليار جنيه وبنسبة ١٥.٦٪ من الموازنة العامه فى عام ١٩٩٦/٩٥[٢٥:١٣].

- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم، رغم أن المحاولات قد أدت إلى خفض نسبة التسرب من ٢٠٪ إلى ٨٪[١١:٣].

- زيادة أعداد الأميين من ١٧.١٤٨ مليون إلى ١٧.٣٤٨ مليون بين عامى ١٩٨٦-١٩٩٦ على الرغم من انخفاض نسبة الأميين من ٤٩.٦٪ إلى ٣٨.٦٪[٤:٨].

وهكذا وفى ضوء هذه النظرة المتشائمة يتبنى أنصار هذا الاتجاه البرامج والسياسات السكانية للحد من التزايد السكانى، وتتنوع مواقف أصحاب هذا الاتجاه:[٤٤-٤٣:١٤] فمنها الموقف المتعصب الذى ينادى بالتحكم فى النمو السكانى حتى لو استدعى الأمر استخدام القوة والتشريعات الملزمة، كما يحدث فى الصين حيث يجبر الحوامل اللاتى يتحين تعليمات الدوله على الإجهاض[١٤٠:٩٣].

وهناك الموقف المتعلق بتوفير الوسائل المتطورة لتنظيم النسل والتحكم فى الخصوبة وتتنوع إجراءاته بين توفير هذه الوسائل بأسعار معقولة، والحرص على طول فترة الرضاعة الطبيعية، والتعامل مع مشاكل الصحة العامة المصاحبة لعمليات الاجهاض، وتوفير وسائل التعقيم للجميع دون التقيد بعمر[٢٦٠:٢٣]. وقد يرفض هذا الموقف دخول أجيال المستقبل فى التفكير الاخلاقى، فكما أشار رونالد جرين Ronald Green ليس هناك حاجة لدخول الاشخاص المحتملين تجريديا فى تفكيرنا الأخلاقى على الاطلاق، وهذا معناه واقعيا عدم وجود أشياء مثل حق المجئ إلى الوجود أو حق الميلاد[٤٤٦:٧٠].

وهناك الموقف المؤكد على حقوق الإنسان وبخاصة المرأة فى تقدير حجم أسرتها والسيطرة على عملياتها الجسدية، وقد يذهب إلى دعم الاجهاض ومنع الحمل، أو تعديد المنافع الصحية لتنظيم النسل على الأمهات والأطفال[٤٤:٦٦، ٥١: ٢٦٦]، أو الاشارة إلى الآثار السلبية للحمل والولادة على جمال المرأة ورشاقتها[١٥٩:٢].

وهناك الموقف المؤكد على أهمية البرامج السكانية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتنوع رؤى هذا الموقف بين التأكيد على الآثار السلبيه للنمو السكانى على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاشارة إلى أن ثمة فوائد للتزايد السكانى ولكن من الأفضل أن يكون هذا التزايد بمعدلات معتدلة من النمو وعلى فترات متباعدة، والاقتراح بوجود برنامج سكانى فعال كمكون أساسى لأى برنامج تنموى.

وهناك الموقف الذى يشكك فى قدرة التكنولوجيا، ويقلل من امكاناتها فى توسيع قاعدة الموارد الطبيعية، والحد من المخاطر البيئية الناجمة عن الأنشطة الانسانية[٨٦: ٢٩].

المضامين التربوية للاتجاه المتشائم:

يتضمن هذا الاتجاه بالاضافة الى تحليل الأعباء التعليمية والتربوية الناجمة عن التزايد السكانى، التأكيد على أهمية التعليم فى تأخير سن الزواج، وزيادة شعور الفرد بمسئولياته تجاه أطفاله، وتبنى اتجاهات تنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل، والتدريب على مهاراتها المختلفة، والتعريف بمزايا الرضاعة الطبيعية، وتوعية النساء بحقوقهن فى مجال اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم الأسرة أو الإجهاض.

كما قد يذهب هذا الاتجاه الى تضمين أشكال التربية والتعليم التحليلات المختلفة لمخاطر التزايد السكانى على البيئة ومجالات التنمية وتفنيد مزايا الأسرة الصغيرة.

كما قد ينادى أنصار هذا الاتجاه بحث القيادات الدينية والأصوليه وإقناعها بعدم جدوى تمسكها بالموقف المعادى لتنظيم الأسرة[٢٣:٢٥٤].

كما قد يذهب الى توعية الناس بأن ثمة حدودا للموارد البيئية وإمكانات التكنولوجيا، وأن التقدم التكنولوجى سوف يؤجل فقط اللحظة التى تصبح فيها المشكلات بلا حل[٨٤: ٧-٨].

وقد يصل هذا الاتجاه الى ادراج التربية السكانية كمجال أساسى فى السياسات والبرامج السكانية التى يتبناها وحتما ستؤثر هذه السياسات والبرامج على طبيعة الأهداف والقيم التربوية السكانية.

وكخلاصة للتحليل السابق يتبين أن كل اتجاه انحاز إلى موقع مختلف من علاقة التزايد السكانى بقضايا البيئة والتنمية، وبالتالى من حيث المعارضة أو التأييد للبرامج السكانية وسياساتها، وتنوعت مواقف كل اتجاه وكذا مضامينه التربوية. والباحث بدوره يرى أن النمو السكانى ليس إلا عاملا من عوامل عديدة تسهم فى أزمة البيئة ومشكلات التنمية فالتزايد السكانى لا يعنى شيئا مالم يقترن بمعدلات الاستهلاك وحجم الموارد ومدى تنوعها، وتوزيعها بين الفئات والمناطق المختلفة، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة فالتزايد السكانى فى بيئة ما ذات موارد محدوده مثلا، أكثر اشكالية على البيئة وجهود التنمية بالمقارنة ببيئة أخرى تزخر بالموارد وتنقصها الأيدى العاملة، وقياسا على ذلك المقارنة بين النمو السكانى فى وادى النيل ودلتاه، مقابل المناطق الجديدة الزاخرة بالموارد والمخلخله سكانيا فى بقية مساحة مصر. ولذلك فقد نأى بعض الباحثين بأنفسهم عن العلاقة السببية البسيطة ورأى أن ثمة علاقات معقدة تربط بين السكان والتنمية والبيئة الطبيعية؛ ويتفق مع ذلك ما أشار إليه جون كلارك John Clark بأن بين السكان والبيئة تعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية التى تلعب أدوارا حيويه وسيطة. وأن تلك العوامل يسهل التعامل معها أكثر من النمو السكانى على الأقل على المدى القصير[٥٤: ٢٠].

وتعقد العلاقة لا يعفينا عن تحليلها ومحاولة التعامل معها سواء نظرنا إلى المتغير السكانى على أنه قضية ثانوية أو أزمة سياسية أو أعطيناه درجة متوسطة من الأهمية فمن المستحيل الجزم بأن الظاهرة السكانية لا ترتبط بنوعية الحياه التى يعيشها جميع الناس حاضرا ومستقبلا[٦١: ٢٢] وهكذا تقتضى النظره الشاملة التعامل مع كافة المتغيرات العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية، ومهما تعددت الاتجاهات فان

هناك حاجة للتربية والتعليم، إن لم يكن للحد من التزايد السكانى، فللتعامل مع كل ما يرتبط به من عوامل أو آثار كما أن هناك حاجة للبرامج التربوية والتعليمية للتعامل مع كافة متغيرات العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية، وأن تتسع هذه البرامج لأكثر من التزايد السكانى للتعامل مع المكونات الديموغرافية مثل التوزيع، والهجرة، والمكونات التنموية المتصلة بالخصائص السكانية كما فى مجالات الصحة والتعليم والدخل، مع ضرورة إيجاد صيغ تتكامل من خلالها برامج التربية السكانية والتربية البيئية والتربية التنموية.

١،٣ لسياسة السكانية فى مصر وبرامجها التربوية للتعامل مع التزايد السكانى:

تعرف السياسة السكانية بأنها مجموعة من الإجراءات والبرامج التى تصاغ لانجاز أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ديمقراطية أو سياسية عن طريق التأثير فى التغيرات السكانية والخصائص الديموغرافية(٥١:٤:٢٠).

ومصر من البلدان التى لها تاريخ طويل فى الاهتمام بالمسائل السكانية حيث تناولت الكتابات القديمة الزيادة والنقصان فى عدد سكان مصر وأثر ذلك على الحياة الاقتصادية ارتباطا بحالة فيضان النيل ولاعتبارات عسكرية(٥١:٤).

وفى العصر الحديث بدأ التفكير فى تنظيم الأسرة وحل المشكلات المتصلة بالسكان منذ العقد الثالث من القرن الحالى(٤٢:٢٨). ومنذ عام ١٩٥٢ أصبحت الدولة واعية بأن المشكلة السكانية سوف تكون العقبة الرئيسية لجهود الشعب المصرى نحو رفع مستويات المعيشة، وشكلت فى عام ١٩٥٣ «لجنة المسائل السكانية» التى تحولت فيما بعد فى عام ١٩٥٨ إلى جمعية الدراسات السكانية التى تبنت أطروحة السياسة السكانية للتعامل مع النمو السكانى المتوقع(٧٦:١٦).

ومنذ أوائل السبعينات، ومع تكشف قصور الإجراءات السابقة سعت الدولة التى تبنى عدة خطط للسياسة السكانية التى ارتبط بها مجموعة من البرامج والاستراتيجيات التربوية. ويمكن تحديد أهم معالم هذه الخطط وبرامجها على النحو التالى(٥١:٣:٢-٢١٢).

٣-١- خطة السياسة القومية فى الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٢:

ويطلق على هذه الخطة المدخل الاجتماعى الاقتصادى لتخفيض الإنجاب(٢٦:١٣٩)، حيث استهدفت بالدرجة الأولى الوصول بالنمو السكانى إلى ١٠.٦ فى الألف عن طريق خفض معدل المواليد وعدم زيادة الوفيات، والوصول بحجم السكان إلى (٤١) مليون نسمه، مع التركيز على مجموعة من العوامل مثل رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى، والتعليم، وتشغيل المرأة والميكنة الزراعية، وتصنيع الريف، وخفض معدل وفيات الأطفال، والضمان الاجتماعى، والإعلام والتوعية، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة.

وقد اقترن بهذه الخطة تكوين لجنة من الخبراء فى عام ١٩٧٤ لإدخال التربية السكانية بالخطط

والمناهج المدرسية مع البدء فى إعداد المعلمين والموجهين لتقديم المفاهيم السكانية فى جميع المراحل. وفى عام ١٩٧٦ بدأ تنفيذ المقررات الجديدة، وأنشئ مكتب التربية البيئية والسكانية الذى كان نواة للادارة العامه للتربية البيئية والسكانية فيما بعد(٥٠:٥:١٥).

وقد سارت جهود وزارة التربية والتعليم فى هذه الفترة فى اتجاهين، تمثل الأول فى نشر التعليم مع الاهتمام بالخصائص السكانية عن طريق الحد من الأميه والاهتمام بالتعليم الفنى، وتمثل الاتجاه الثانى فى التربية السكانية والتأكيد على أهدافها ومفاهيمها واتجاهاتها لتشكيل سلوك النشء وتوجيه أسلوب حياتهم(٥٠:٥:١٦-١٨).

ومع ذلك لم يتحقق العديد من الأهداف العامة لهذه الخطة، وبخاصة فى مجال خفض معدل المواليد، نتيجة لانخفاض معدل التنمية، وطفرة المواليد التى أعقبت حرب ١٩٧٣.

٣-٢- خطة السياسة القومية فى الفترة من (١٩٨٣-١٩٩٢):

وقد أطلق عليها المدخل التنموى لمواجهة المشكلة السكانية[٢٦:١٣٩]، وتميزت هذه الخطة بتجاوز قضية النمو السكانى إلى إعادة توزيع السكان والاهتمام بالخصائص السكانية، أكثر مما فى الخطة السابقة؛ ولذلك تمثلت أهم أهدافها فيما يلى:

- خفض معدل النمو السكانى عن طريق إعادة ترتيب العوامل المؤثرة بصفة خاصة على تنظيم الأسرة كمكون رئيسى.

- إعادة توزيع سكان مصر ليكونوا أكثر انتشاراً على المساحة الكلية.

- الارتقاء بالخصائص السكانية، بما فيها الخصائص التعليمية والتدريبية والانتاجية والصحية والثقافية.

وقد اقترن بهذه الخطة عدة مشروعات فى مجال التربية السكانية المدرسية وغير المدرسيه على النحو التالى:[٥٠:١٨٠-٢٠]

- مشروع التربية السكانية المدرسية ١٩٨٢-١٩٨٣، الذى استهدف تدعيم التربية السكانية داخل المقررات الدراسية، لتنمية الاتجاهات والمهارات اللازمة لاتخاذ القرارات للموا مة بين دخل الفرد وحجم أسرته مستقبلا. وتم فى إطار هذا المشروع انتاج شرائح ووسائل تعليمية، وعقدت حلقات دراسية لتدريب المدرسين والموجهين فى مرحلة دور المعلمين.

- مشروع التربية السكانية غير المدرسية ١٩٨٤، الذى استهدف إدماج التربية السكانية فى مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية، وتكوين كوادر مؤهله لأساليب إدخالها وتدريسها على المستويين القومى والمحلى، كما تضمن المشروع انتاج وسائل تعليمية، وإرسال بعثات من خبراء التربية السكانية الى جنوب شرق آسيا للاستفادة من خبراته.

- مشروع التربية السكانية ١٩٨٦-١٩٩٠، والذى تمثلت أهدافه البعيدة فى التخطيط لتواجد

التربية السكانية فى المواد الدراسية مع الاهتمام بتنمية المرأة وتوجيه التلاميذ لحياة أفضل، وتمثلت الأهداف القريبة للمشروع واستراتيجياته فى تدريب نحو (٢٥٠٠) معلم ومعلمة بالمرحلة الاعدادية، و(١٤٥٠) من العاملين فى مجال تعليم الكبار ومحو الأميه، و (٩٠٠) من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، و (٦٠) من قيادات وزارة التربية والتعليم، علاوة على انتاج عدد من المطبوعات والمراجع وأدلة المعلمين والطلاب.

- الاجتماع الاستشارى لعمداء كليات التربية فى الفترة من ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٩١ لإدخال التربية السكانية بكليات التربية فى إطار خطة اليونسكو (٩٠ - ١٩٩٥) لتعزيز دور التعليم الجامعى[٤٣:٥٠].

٣-٣- السياسة القومية بعد عام ١٩٩٣:[٤٢:٣١-٣٥]

وجاءت أهداف السياسة الحالية لتؤكد على أهداف الخطة السابقة مع التركيز على خفض معدل النمو السكانى والخصوبة لكل سيدة، ليصل إلى ٣,٧ طفل فى عام ١٩٩٦، ثم ٣,١ طفل فى عام ٢٠٠١، ورفع معدل ممارسة تنظيم الأسرة ليصل إلى ٥١٪ فى عام ١٩٩٦ و ٦٠٪ فى عام ٢٠٠١، مع العناية بالتوزيع الجغرافى للسكان عن طريق إنشاء مجتمعات جديدة تستوعب ١٥٪ من السكان، والارتقاء بالخصائص السكانية كما سبق فى الخطة السابقة.

وتنوعت أساليب تحقيق الأهداف السابقة بين توفير وسائل تنظيم الأسرة وخدماتها، ومراجعة التشريعات المؤثرة فى السلوك الإنجابى والعناية بالأمومة والطفولة وحماية الأسرة بالتعليم والضمان الاجتماعى، والتأكيد على تنمية ثقافة المرأة والقضاء على أميتها، وتوفير فرص العمل لها، وإعداد وتنمية الشباب لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة والمشاركة فى الدعوة لها، والاهتمام بالتعليم الأساسى والقضاء على ظاهرتى التسرب والأمية، مع الاستعانة بأجهزة الإعلام، ووضع نظم متكاملة للبيانات والمتابعة والتقويم والبحث فى هذه المجالات.

وقد توازى مع الخطة الخمسية للمجلس القومى للسكان (١٩٩٢ - ١٩٩٧) وجود خطة للتربية تضمنت برنامجين، اتصل الأول بتطوير التربية السكانية، واحتوى بدوره على مشروعين أحدهما خاص بالتربية السكانية بالمدارس والجامعات، والآخر بالتربية السكانية خارج المدرسة تحت عنوان «المشروع القومى للتربية السكانية للشباب». أما البرنامج الثانى فركز على جهود محو الأمية[٤٣:٥٠].

وقد أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها وبمساعدة الوزارات الأخرى مهمة نشر التربية السكانية، وتمثلت أهم مجالات العمل فى تطوير المناهج وتدريب المعلمين، وتعليم المرأة من خلال المناهج المتصلة بالأمومة والطفولة والأسرة مثل الاقتصاد المنزلى.

وهكذا يستنتج أن السياسة السكانية المصرية وبرامجها التربوية كانت إلى حد بعيد ترجمة للاتجاه المتشائم وموقفه ومضامينه التربوية تجاه قضايا التزايد السكانى وإن كانت قد اتصفت بالمرونة والاتساع فى اتجاهها وأهدافها خاصة بعد عام ١٩٨٣. ولا تزال هناك العديد من التطلعات المستقبلية التى تتطلب الإنجاز وبخاصة فى مجال تنظيم الأسرة والارتقاء بالخصائص السكانية مع التركيز على مجال محو الأمية.

ثانيا: التعليم الجامعى ودوره فى مواجهة تحديات التزايد السكانى:

إن جامعات اليوم على خلاف ما سبق لم تعد بمنأى عن المجتمع الذى توجد فيه بل هى جزء منه تتفاعل معه وتسهم فى تشكيله، وهى إلى جانب ذلك أداة حل مشكلاته وراسمة خط سيره نحو حياة أفضل[٤٨: ٤٩٩-٥٠٠].

وهكذا فإن على الجامعات المصرية أن تستجيب للتحديات التى تواجه المجتمع المصرى، وبخاصة المتصلة بالتزايد السكانى ولن يتحقق لها ذلك إلا عن خلال استيعابها للاتجاهات الحديثة وقيامها بوظائفها المختلفة فى مجال التربية السكانية.

ومن ثم يتناول هذا المحور: أهمية التعليم الجامعى فى مواجهة تحديات التزايد السكانى، ودور الجامعات فى التربية السكانية لطلابها.

١- أهمية التعليم الجامعى ووظائفه فى مواجهة تحديات التزايد السكانى:

أشارت تقارير المسئولين إلى أن التزايد السكانى من أهم التحديات العصرية المطروحة أمام الجامعة كمؤسسة تهدف الى تمكين الشباب من التفكير العلمى وحل المشاكل واطلاق قدراته الى أقصى درجاتها[٣٢: ١٦].

وتنبع خطورة التعليم الجامعى وأهمية دوره فى مواجهة تحديات المجتمع، من منطلق الأعداد الهائلة التى تلتحق به وتتخرج فيه فعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلاب المقبولين بالجامعات المصريه (١٤٨٣٧٨) طالبا فى عام ٩٤/ ١٩٩٥ و (١٧٧٣٤٥) طالبا فى عام ١٩٩٦/٩٥ بينما بلغ اجمالى المقيدين (٩٧٥٦٤٥)، و (٦٩١٨٠٠) على التوالى[٤١: ١٣]. هذا بخلاف الأعداد التى تستقبلها جامعة الأزهر والكليات والمعاهد العليا التى تشرف عليها وزارة التربية والتعليم.

كما تنبع أهمية التعليم الجامعى، من كون الجامعات تمثل القيادة الفكرية والعلمية فى المجتمع. وهى المؤسسات القادرة، لما يتوافر لديها من كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا، على التعامل مع كل المشكلات والتحديات[٩٤: ٣].

وهذه حاجة لتفعيل دور التعليم الجامعى فى معالجة قضايا التزايد السكانى وبخاصة من خلال التربية السكانية فى ضوء ما أفرزته خطط اليونسكو واتجاهات السياسة السكانية وما أكدت عليه الدراسات الميدانية من أهمية وجود ثقافة سكانية بالتعليم الجامعى؛ حيث أشارت عينة إحدى الدراسات وبنسبة ٨٩ على ضرورة الثقافة السكانية بالتعليم الجامعى وبخاصة فى كليات التربية[٤٤: ٣٣٧] وتزداد هذه الحاجة فى ضوء ما أشارت إليه نفس الدراسة من عدم كفاية ما يوجد بالفعل من معلومات خاصة بالمشكلة السكانية فى المناهج الجامعية[٤٤: ٣٣٧].

وتستطيع الجامعة القيام بأدوارها فى مواجهة التحديات السكانية من خلال قيامها بوظائفها المختلفة التى ارتضاها المجتمع بمختلف فئاته. وهناك شبه اتفاق بين المتخصصين فى مجال التعليم الجامعى على أن أهم وظائف التعليم الجامعى، التى من خلالها يستطيع تقديم خدماته . هى التعليم

والبحث العلمي وخدمة المجتمع[٣٢: ٩٤، ١٨: ٤٦٨-٤٦٩، ٤٣: ٥٦-٥٨]. كما نالت هذه الوظائف كذلك موافقة مختلف قطاعات المجتمع المصرى[٤٨١: ٥١٢-٥١٥].

ومن خلال وظيفة التعليم تستطيع الجامعة المشاركة فى تنمية الموارد البشرية تنمية كاملة وشاملة، وإمداد المجتمع بما يحتاجه من المتخصصين والقادة فى جميع مجالات الحياة[٤٣: ٤٣].

وفى ضوء ذلك هناك حاجة إلى النظر فى قدرات التعليم الجامعى على استيعاب التزايد السريع فى أعداد الطلاب، وتقديم تعليم على مستوى عال يتوا م مع متطلبات المجتمع والتنمية[٣٢: ١٠٤]، كما يجب أن تسعى الجامعة الى تنمية شخصية الطالب ولا تركز على الجانب التحصيلى أو المعرفى فقط وانما تتعدى ذلك إلى تكوين مواطن يحب المعرفة ويبحث عنها ويتأملها ويضيف إليها، ومواطن تعلم وتدرب على التفكير المنطقى فى أمور حياته الشخصية وعلى السعى لحل مشكلاته بطريقة علميه، وعلى تحمل الاختلاف فى الآراء وعلى التعبير عن آرائه بطريقة مقبوله، مواطن يملك القدرة على تحليل القضايا والمشكلات للوصول إلى أفضل النتائج. كما يمتلك القدرة على تحمل هموم الوطن ومشكلاته والتصدى لحلها[٤: ٣٩٤].

كما أن ثمة حاجة لتطوير المناهج وتقويمها فى ضوء ما يفرزه الواقع السكانى من تحديات بيئية وتنموية، وفى ضوء ما يطرحه التزايد السكانى من قضايا تتطلب المعرفه والفهم واكتساب القيم والاتجاهات الايجابية اللازمة لاتخاذ قرارات مناسبة فى المواقع المختلفة التى يتبوأها الفرد. هذا فضلا عن أهمية مواكبة هذه المناهج للاتجاهات المعاصرة فى إدخال قضايا التربية السكانية بالتعليم الجامعى.

وللبحث العلمى أهمية لا تقل عن وظيفة التعليم فى عملية التنمية؛ فهناك أهمية خاصة لوظيفة البحثية ارتباطا بما يتوافر فى الجامعة من كوادر بشرية قادرة على انجاز الأنشطة البحثية المرتبطة باحتياجات التنمية، ولأن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التى يمكن عن طريقها القيام بأنشطة البحث بصورة انضباطية[٣٢: ٥٠٠].

وتستطيع الجامعة من خلال وظيفة البحث، أن توفر قاعدة أساسية من البيانات والمعارف حول علاقة التزايد السكانى بقضايا البيئة والتنمية وإيجاد الحلول الفنية والتشريعية والقيمية للمشكلات الناجمة عن العلاقة، وبما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع.

وهناك حاجة خاصة فى هذا المجال الى حشد طاقات مؤسسات التعليم الجامعى لاجراء البحوث فى مجال التربية السكانية[٣٤].

وتعبر وظيفة خدمة المجتمع عن مدى انفتاح الجامعة على المجتمع التى تنتمى إليه ومن خلالها يتم التفاعل بينها وبينه[٣٣، ٩٦] واستخدام مؤسساتها كمراكز إشعاع تستهدف خدمة المجتمع[١٨: ٤٦٩].

ويستطيع التعليم الجامعى من خلال هذه الوظيفة، أن يساعد على مشاركة الطلاب فى برامج ومشروعات التنمية فيما يعرف بالخدمة الدراسية؛ حيث يقوم الطلاب أثناء دراستهم بتقديم خدمات عملية للمجتمع المحلى خلال فترة محدودة أو عدة فترات فى المشاريع أو المجالات التى تتوا م مع ميادين

تخصصهم، بالاضافة الى إثراء معارف الطلبة بالخبرة العملية، وتفهمهم لطبيعة مشكلات مجتمعهم(٤٨:٥١٧).

ويرتبط بوظيفة خدمة المجتمع تشجيع مؤسسات التعليم الجامعى على تنظيم وتصميم وتنفيذ وتقويم برامج للتربية السكانية تستهدف قطاعات الشباب والكبار(٥٠:٣٥)، كما يرتبط بذلك الاستعانة بجهود الشباب الجامعى فى جهود محو الأمية والاستفادة بهم فى إثارة أشكال الوعى السكانى واتجاهاتها لدى أفراد المجتمع المحلى(٤٢:٣٤).

٢- دور الجامعة فى التربية السكانية لطلابها:

ولكى يتسنى تقويم التعليم الجامعى فى مجال التربية السكانية، من الأهمية تحليل عدة قضايا مثل مفهوم التربية السكانية وأهدافها ومجالاتها، وأهم الاتجاهات الحديثة للتربية السكانية فى الجامعات، ومن ثم التعرف على مداخل التربية السكانية وآلياتها بالتعليم الجامعى.

٢-١ مفهوم التربية السكانية ومجالاتها وأهدافها:

تعددت تعريفات التربية السكانية، ومن هذه التعريفات ما جاء فى الحلقة الدراسية بسنتياجو عام ١٩٧٤ بأنها "جهد تربوى متعدد الاختصاصات يفصح عن العوامل التى تؤثر فى الخصائص النوعية والكمية للسكان من بنى البشر ويسهم فى إعداد الفرد فى ميادين التربية الجنسية، والحياة الأسرية والتربية الوطنية، وديناميات السكان، والتربية البيئية بهدف أن يشعر الفرد وأن يكون مسئولا عن تحديد واجبه. والمشاركة فى تحسين نوعية الحياة فى ثقافته خلال الحقبة التى يعيش فيها"(٤٢:١٤).

وتعرف التربية السكانية وفقا للمفهوم المصرى بأنها "الجهد التربوى الموجه لتنمية فهم الدارسين للظاهرات السكانية من حيث أسبابها والعوامل التى تتحكم فيها، والآثار المترتبة عليها، والعلاقات التى تربطها، مع توجيه هذا الفهم نحو تكوين اتجاهات إيجابية تؤثر فى سلوك الأفراد وتشكل تصرفاتهم فى مستقبل حياتهم بما يرفع من مستوى معيشتهم"(٢٩:١٧، ٢٤-٢٣:٥٠).

هكذا ينطوى مفهوم التربية السكانية على تنمية المعارف وأشكال الفهم والوعى والاتجاهات الإيجابية وكذا المهارات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات السكانية المناسبة، لتحسين نوعية الحياة فى الحاضر والمستقبل، على مستوى كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلى والأمه والعالم.

وبذا يتداخل ويتكامل مفهوم التربية السكانية مع ما تنطوى عليه مفاهيم تربويه أخرى كالتربية الأسرية والتربية الجنسيه والتربية البيئية والتربية التنموية والتربية الوطنية.

وتتميز التربية السكانية بالتركيز على القضايا الخاصة بنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم، كما يشكل علم السكان والديموغرافيا الشعبية محورا أساسيا للمعرفه الخاصة بالتربية السكانية(٦٢:٤).

وتشير الدراسات الى وجود عدة مجالات تتحقق من خلالها التربية السكانية، فقد أكدت دراسة دى بلوس De Blois على أن التربية السكانية يجب أن تعبر عن القضايا الاجتماعية والدينية والسياسية،

وأن تتسع البرامج الى أكثر من تنظيم الأسرة لتشمل قضايا مثل الهجرة، والتوقع العمرى، والصحة العامة[٦٣:٢٤-٢٩].

وأكدت دراسة دى فارجاس De Vargas على أن التربية السكانية تشمل موضوعات مثل السكن والجنس، والديموغرافيا الاجتماعيه، والحقوق الإنسانية[٦٤:١٩-٢٤].

وأكدت التجارب المختلفة على مجالات عامة للتربية السكانية مثل دينامية السكان، والعوامل التى تتحكم فى النمو السكانى، والآثار المترتبة على النمو السكانى، وفسيولوجيا الإنجاب والتكاثر البشرى والتخطيط للمستقبل[١٧:٣١]، وهى الى جانب السياسة السكانية نفس المجالات التى أكدت عليها الدراسات المصريه[٥٠:٢٤-٢٦، ١٧:١٩-٢٣، ٤١:٥٣-٥٦].

وتبرز الصفه المميزة للتربية السكانية من الأهداف التى تؤكد عليها والتى لم تحظ بتقليب باهتمام أساسى فى البرامج التربوية الأخرى. وتستهدف التربية السكانية عموما، مساعدة الناس على تفهم الأحداث السكانية وبصفة خاصة المسببات لهذه الأحداث ونتائجها[١٤:١٣]. كما تهدف الى تمكين المتعلمين من اكتساب المعرفه والقدرات والاتجاهات والقيم الضرورية لفهم وتقويم المواقف الشخصية. والعوامل الدينامية التى أفرزتها، والآثار التى تؤثر بها على نوعية الحياة الحالية والمستقبلية. وكذ تمكين المتعلمين من اتخاذ القرارات والشعور بالمسئولية عنها، على أساس تقديراتهم الشخصية. والمشاركة فى القرارات الجماعية التى تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٦٢:٤٠].

وهناك عدة سياقات لأهداف التربية السكانية، ففى السياق السكانى يمكن للتربية السكانية أن تعين الناس على إدراك وتحديد طبيعة المشكلات التى تنطوى على عناصر سكانية، وفى سياق تنموى يمكن أن تستهدف التربية السكانية مساعدة الناس على أن يدركوا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتأثر الى حد ما بالعمليات السكانية وأن قراراتهم قد تعتمد على الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع أو الدولة، وأخيرا وفى سياق تربوى، يمكن لبرامج التربية السكانية أن تسهم بطرائق متعددة فى التعليم العام للتربية وفى التجديد[١٤:٢٤].

ويرتبط تحديد أهداف التربية السكانية إلى حد بعيد بالسياسات السكانية القوميه، وباختلاف النظرة حول طبيعة القضايا السكانية المهمة، وأبعادها المختلفة، والفئات المستهدفة. ولا يمكن أن يكون هناك اتفاق على أهداف التربية السكانية إلا فى مجال الأهداف العامة والمرامى.

وهناك عدة صعوبات لتحديد الأهداف بلغة الأغراض خاصة فى مجال القيم والاتجاهات. فمثلا هدف "كتوعية الطالب بمزايا الأسرة الصغيرة يكون مفتوحا للنقد من حيث مدى انجازه أو فرصه تحقيقه ما"[١٤:٧٨-٧٩].

كما أن هناك صعوبات لحصر الأهداف المحدده لاختلافها مع تنوع الجماعات المستهدفة وتأهيلها السابق، ونمط العلم ومستواه، والمكان والمدى الزمنى المحدد للبرنامج التربوى، وغير ذلك من المعايير والعوامل.

وارتباطا بمجالات التربية السكانية تتمثل أهم أهداف التربية السكانية فيمايلى[١٧:١٩-٣١]:

أ- اكتساب المعلومات فى المجالات التالية:

- المفاهيم السكانية الأساسية ومقاييسها الديموغرافية مثل التركيب السكانى، والكثافة، والمقاييس الديموغرافيه وعملياتها.

- العوامل التى تتحكم فى النمو السكانى بما فيها تأثير الموقف السكانى واتجاهاته. والقيم والعادات، وسياسة الدولة تجاه ذلك.

- الآثار المترتبة على المشكلة السكانية فى مصر فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنظام البيئى بعملياته ومكوناته.

- فسيولوجيا الإنجاب والتكاثر البشرى.

- السياسة السكانية وبرامجها فى مصر ودول العالم المختلفه، بما فى ذلك دور التربية السكانية.

- التخطيط للمستقبل فيما يتصل بالقضايا السكانية واتخاذ القرارات بشأنها.

ب - تنمية الاتجاهات العلمية والسلوك المسئول نحو القضايا السكانية والحجم المناسب للأسرة وترشيد الاستهلاك والتقدير للحقائق المتصلة بالنمو السكانى، وإثارة الدافعية للتعرف على المشكلات السكانية وعلاجها.

جـ - تنمية المهارات المختلفة مثل، الملاحظة، والاستنتاج، والتصنيف، والمقارنة، والتحليل والتركيب، والتقويم، واستخدام الرموز، وجمع المعلومات وتفسيرها، وتلخيصها، والوصول إلى التعميمات، وإعداد الرسوم والجداول والخرائط وتفسيرها. والمشاركة فى أعمال خدمة المجتمع، ومهارات البحوث فى المسائل السكانية.

٢-٢- أهم الاتجاهات الحديثة والتجارب فى التربية السكانية بالجامعات:

يشير التطور فى مجال التربية السكانية إلى أن إدخالها فى الجامعات جاء فى مرحلة تاليه لإدخالها فى التعليم العام، وتشير الأدبيات إلى أنه قد تم بنجاح وضع مقررات دراسية مستقلة للتربية السكانية بالتعليم الجامعى بدءا من السبعينات[١٧ :٣٠]. وظهرت عدة تجارب تعبر عن اتجاهات مختلفة للتربية السكانية بالجامعات فى الدول المختلفة.

وكانت دول جنوب شرق آسيا من الدول السباقة فى هذا المجال، ففى جمهورية **كوريا** شاركت عدة جامعات فى برنامج قومى لوزارة التربية فى مجال التربية السكانية[١٤ :١٧٢] وتتبنى جامعة سول على وجه الخصوص برنامجا تراوح فيه عدد الساعات المخصصه للتربية السكانية داخل كل علم بين ١٠ ساعات كما فى التاريخ الكورى العام والخاص، و ٨٤ ساعة كما فى الخدمة الاجتماعية. وتنوعت موضوعات التربية السكانية داخل العلوم المختلفة.

كما شهدت جامعة أيوها للنساء بكوريا إدخال مقرر دراسى تحت عنوان «السكان والمستقبل» كما

تلقى جميع الطلاب فى جامعة كوريا سلسلة من المحاضرات علاوة على مطبوع بعنوان مشكلات سكانية تم إعداده فى أوائل عام ١٩٧٦، وكان بين المقررات المهنية التى تقدمها جامعة يونسى بكوريا فى مجال التربية السكانية، مقرر دراسى عن المدرسه والمجتمع ضمن برنامج لإعداد المعلمين قبل الخدمة؛ وذلك لتنمية الوعى بمدى تفاعل المتغيرات السكانية فى المجتمع وتأثيرها على التعليم الأساسى[١٤:١٧٢].

وتميزت **الفلبين** بوجود قسم مستقل فى كلية التربية لإعداد معلم متخصص فى التربية السكانية، ويمنح هذا القسم درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه كما أدخل برنامج مستقل للتثقيف السكانى فى قسم التربية بجامعة البنات،واشتملت جوانب الثقافة السكانية الأساسية على ما يلى:[٤٤:١١١].

أ- الديموغرافيا (مصادر المعلومات السكانية، المقاييس الديموغرافيه، ديناميات السكان فى الانسان والنبات والحيوان).

ب- المحددات (الخصوبه، والوفيات، والهجرة، ونظريات السكان).

جـ - آثار العمليات السكانية.

د- الجانب الجنسى.

هـ - التخطيط للمستقبل.

وفى **الولايات المتحدة الأمريكية** شهدت المعاهد الصيفية تقديم مجموعة واسعة من الاختصاصات تستهدف زيادة ا مهارات الخاصة بإجراء البحوث فى حقل السكان والديموغرافيا ، وعلاج النقص فى المعارف والمفاهيم السكانية،[١٩:٦٧] ومن التجارب فى هذا المجال، إنشاء معهد للتربية السكانية Population Education Institute فى إطار جامعة ميريلاندMaryland، يقدم ورشا صيفيه للمعلمين وغيرهم من المهتمين بالمجال، وتضمن البرنامج المصطلحات السكانية والديموغرافية الأساسية، وعلاقة السكان بمستوى المعيشة، والاقتصاد، وتأثير السكان على البيئة. والسياسات والبرامج السكانية[٦٩].

كما أشير إلى وجود برنامج تعليمى صممه أساتذة الجامعة فى كلورادو Colorado لطلاب المرحلة الجامعية الأولى يهدف إلى تلبية احتياجاتهم العلميه حول التغيرات العالميه، وركز البرنامج على التفاعل بين النمو السكانى والأنشطة الانسانية المتصلة بالتغيرات العالمية، وتكون البرنامج من وحدات تعلمية تتصل بالأسس الديموغرافية، وأنماط النمو السكانى، والخصوبة، ومحدداتها، وسياسات تشجيع الأسر الصغيرة، ومستقبل سكان العالم، والسكان فى البيئة، واشتملت كل وحدة على محتوى وأسئلة، ومفتاح للاجابة والمناقشة[٢٤].

كما اهتمت الجامعات الأمريكية والانجليزية بإدخال مقررات دراسية فى الثقافة العامة الإجبارية والاختيارية تتناول القضايا المحلية والعالمية وخصوصا فيما يتصل بالمشكلات الماديه والاجتماعية المرتبطة بالحياة البشرية[٤٣:٦٨-٧٠].

وهناك عدة تجارب عربيه، فى مجال التربية السكانية، بالتعليم العالى[٤٢-٢٥٠]؛ ومن هذه

التجارب، **التجربة السوريه** بكلية التربية بدمشق، والتى استهدفت تطوير وعى أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا، والفرقة الرابعة (قسم التربية وعلم النفس)، بالعلاقة بين ديناميات السكان ونوعية الحياة، واشتمل البرنامج على عدة دورات تدريبية للفئات المختلفة، كما اشتمل على مقرر دراسى منفصل فى الفصل الأول للسنه الأولى، بواقع ثلاث ساعات أسبوعيا، مع إدماج مفاهيم التربية السكانية فى المقررات الأخرى، وانتاج نسخ من الكتاب المرجعى للتربية السكانية، ودليل تدريب المعلم.

وتنفيذا **للسياسة القومية التونسية** الرامية إلى الحد من الزيادة السكانية، وجعل التربية السكانية من مكونات العمل التربوى الاعتيادى، جاءت تجربة المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، وتمثلت أهدافها المباشرة فى زيادة نسبة المعلمين المدربين والملمين بالتربية السكانية، وانتاج كراسات ومراجع وتقارير وثيقة الصلة بالتربية السكانية، مع إصدار نشرة إعلامية ودورية لتوزيعها على المعلمين المستفيدين من برنامج المعهد، وتضمن البرنامج إدخال مفاهيم التربية السكانية فى برامج الماجستير فى التاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية التى يدرسها المعهد بالمراسلة، مع عقد امتحان فى نهاية العام، كما تم إعداد وحدات دراسية فى موضوعات السكان (فى الجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية)، وعلم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا الحيوانية) والتراث الوطنى (جغرافيا، تاريخ)، وعلم البيئة العام، والأيكولوجيا الحيوانية والنباتية، والاحصاء. كما تم إعداد مواد سمعية لبثها بالإذاعة، وبرنامج للحاسب الآلى، وعقدت مناظرات ومؤتمرات وحلقات للمعلمين والمتدربين.

وفى **السودان** بدأ إدخال التربية السكانية بمؤسسات التعليم العالى والجامعى، منذ عام ١٩٨٣ فى إطار مشروع التربية السكانية الذى تنفذه وزارة التربية والتعليم. وأدخلت التربية السكانية بمؤسسات التعليم العالى فى صورة مقرر دراسى الزامى يدرس خلال فصل دراسى كامل. يجتاز الطالب فى نهايته امتحانا كتابيا، وسبق ذلك إنعقاد ورش لأعضاء هيئة التدريس لتحديد الأهداف والمحتوى وطرق التدريس.

وقد تكون المقرر الدراسى من جانبين أحدهما نظرى والآخر عملى، واشتمل الجانب النظرى على المفاهيم السكانية الرئيسية مثل: التربية السكانية ومفهومها وأهدافها ومحتواها، والموقف السكانى فى السودان، والتربية السكانية وعلم السكان، وظاهرة الهجرة فى السودان، وأوجه العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية، وفسيولوجيا الإنجاب والتكاثر، والسكان والتنمية، والسكان والغذاء، والسكان والزراعة، والأسرة والتربية الأسرية، وتوجهات إسلامية فى مجال التربية السكانية، وطرق وأساليب تدريس التربية السكانية.

ويركز الجانب العملى على طرائق التدريس، حيث يقسم الدارسون الى مجموعات عمل بعد كل محاضرة نظرية، لمناقشة القضايا السكانية المرتبطة بموضوع المحاضرة، كما تستخدم أساليب متنوعه مثل أسلوب المثيرات، وعصف الذهن، وإيضاح القيم، وتحديد المشكلات واقتراح حلولها، وطريقة الاكتشاف، والمواجهة، والدراسات الحقلية، والزيارات الميدانيه. ويُخصص للجانب العملى ساعتان، ويشارك فى الاشراف عليه أساتذة الجامعة المتخصصون وخبراء التربية السكانية.

أما فى **مصر** فقد بدأ إدخال التربية السكانية بالجامعات فى إطار مشروع التربية السكانية ١٩٨٦

- ١٩٩٠ الذى تضمنت أهدافه تعريف (٩٠٠) من أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية، بمجالات التربية السكانية حتى ينقلوا خبراتهم إلى طلابهم قبل تخرجهم[٢٠:٥٠]، ثم كثفت الجهود فى ظل مشروع التربية السكانية بالجامعات فى إطار الخطة الخمسية للمجلس القومى للسكان ١٩٩٢ - ١٩٩٧، وقد استهدف المشروع ما يلى:[١:٥٣].

- دعم المفاهيم السكانية بالكتاب الجامعى.
- وضع مقررات سكانية متخصصة تناسب مجالات الدراسة بالكليات والمعاهد العليا.
- وضع مقرر تربية سكانية لكليات التربية.
- دعوة هيئات التدريس بالجامعات الى الاهتمام بالتربية السكانية.
- توفير المطبوعات والمعينات التعليمية اللازمة لخدمة أهداف التربية السكانية.

وفى إطار المشروع السابقه تم تشكيل فريق عمل من أساتذة كلية التربية بجامعة عين شمس والمتخصصين لإعداد كتاب مرجعى لوحدات التعليم الذاتى فى مجال التربية السكانية. وكلف فريق العمل بكتابة الموديولات فى الموضوعات المختلفة ومراجعتها واعتمادها، واشتملت الموضوعات على قضايا مثل؛[٥١] الهرم السكانى ، وحقوق الانسان والمشكلة السكانية، والتلوث والمشكة السكانية، والسكان وكل من الموارد، والغذاء، والخدمات العامة، والمشكلة البيكانية فى مصر، والتربية السكانية ونشأتها وأهدافها ومفاهيمها ومجالاتها، والمشكلة السكانية والتنمية، والتكاثر وصحة الإنسان. وقد حددت الأهداف العامة للوحدات والمحتوى والاحتياجات التقويمية وأهم القراءات الإضافية.

وعلاوة على ما سبق تدرس التربية السكانية فى كليات التربية بمصر فى شعب إعداد معلم التعليم الثانوى متضمنه فى مقررات الثقافة العامه أو التربية ومشكلات المجتمع، أو فى شعبة التعليم الابتدائى فى صورة «دراسات أسريه وبيئية»[٢٦:١٥٥-١٥٦]، كما تدرس عن بعد فى برنامج التأهيل التربوى لمعلمى المرحلة الابتدائية من خلال مقررات مستقلة مثل الدراسات السكانية، والتربية السكانية، أو مندمجة مع مجالات أخرى كما فى حالة "العلوم البيئية والدراسات البيئية".

وهكذا ومن خلال التحليل للتجارب السابقة يتبين ما يلى:

١- تنوعت الفئات المستهدفه من برامج التربية السكانية على المستوى الجامعى، بين طلبة المرحله الجامعية الأولى، كما أشارت أغلب التجارب، وطلبة الدراسات العليا كما أشارت تجارب الفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية، وتونس وسوريا، كما أشير إلى وجود برامج خاصة بأعضاء هيئة التدريس كما فى تجارب سوريا، والسودان ومصر.

٢- تنوعت مداخل التربية السكانية بالجامعات سواء فى إطار الثقافة العامه، كما فى كوريا والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية ومصر، أو فى صورة مقررات مهنيه مستقلة كما فى كوريا، والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية، وسوريا والسودان ومصر، أو فى صورة اندماجية مع ما يلائمها من المقررات الدراسية، كما فى كوريا وسوريا، ومصر.

٣- تنوعت إجراءات التدريس للمقررات بين المحاضرات الدراسية والبرامج العمليه القائمة على الأنشطة التدريسية والمشروعات البحثية والزيارات الميدانية كما تشير التجربة السودانية وكذا اسلوب المراسلة، أو التعليم عن بعد كما أشارت تجربتا تونس ومصر.

٤- تنوعت الإجراءات المعاونه بين ورش العمل وحلقات البحث لأعضاء هيئة التدريس، والدورات التدريبية القصيرة للطلاب، والمؤتمرات والندوات والحلقات لجميع الفئات، وإعداد الوسائل التعليمية وكتب وأدلة المعلم والطالب، وعمليات التقويم المناسبة وأساليب التدريس.

٥- يوجد شبه اتفاق على مجالات معينة للثقافة السكانية بالجامعات مثل: المفاهيم السكانية الأساسية والعمليات الديموغرافيه الأساسية، والنمو السكانى أسبابه وآثاره وعلاقة السكان بالبيئة والتنمية، وفسيولوجيا الإنجاب والتكاثر البشرى، والتخطيط للمستقبل، بينما يوجد اتفاق أقل حول الخصائص السكانية القوميه، والسياسات السكانية وأهدافها التربوية والتوجهات الدينية فى مجال التربية السكانية.

٢-٣- مداخل التربية السكانية وآلياتها بالجامعات:

توجد عدة مداخل للتربية السكانية بالبرامج الدراسية، وتتمثل أهم هذه المداخل فيما يلى:[١٤:١٦٣-١٦٦، ٢٥:٣٠٧-٣٠٨].

أ- المدخل المتكامل: أو إدخال التربية السكانية فى صورة مقرر دراسى منفصل ويتميز هذا المدخل بوجود امكانيات أكبر لتكامل عناصر المنهج، وإن كان يضيف أعباء جديدة على الخطط الدراسية.

ومن الصيغ المقترحة فى هذا المجال لإدخال التربية السكانية بالجامعات إما أن يتم إدخالها فى اطار ما يعرف بالثقافة العامه أو الثقافة السكانية أو من خلال مقرر مستقل تحت عنوان التربية السكانية، وقد أشار نحو ٩٢,٨٪ من عينة احدى الدراسات إلى أهمية وجود مقرر للثقافة العامه بالتعليم الجامعى يهتم بالمشكلات المعاصرة[٣٣:٢٨٩] كما أشار ٨٩٪ من عينة دراسه أخرى إلى ضرورة الثقافة السكانية بصفة خاصة بالتعليم الجامعى[٤٤:٣٣٧].

وتتنوع إجراءات هذا المدخل، بين مقررات إلزامية يدرسها جميع الطلاب، أو مقررات إنسانية لطلبة الكليات العمليه، أو مقررات فى العلوم الطبيعية لطلبة التخصصات الإنسانيه، أو مقررات اختياريه يدرسها أى من هذه الفئات أو جميعها[٣٣:٣٠١].

ب - مدخل الوحدات: ويقوم على تضمين التربية السكانية كجزء أو وحدة أو أكثر فى مقررات دراسية قائمة أو جديدة أو مطورة، ويمتاز هذا المدخل بتلاقى الحواجز التقليدية بين العلوم، وإن كان يتطلب تدريبا للقائمين بتدريس المقررات التى أدخلت فيها الوحدات الجديدة فضلا عن صعوبة تحقيق الانسجام بين الوحدة وبقية المقرر الدراسى.

وقد يأخذ هذا المدخل أحد شكلين إما اعتبار المشاكل السكانية إحدى المشكلات الاجتماعية، أو افتراض وجود موضوع أو أكثر ضمن المقررات الدراسيه، كقضايا التنمية أو البيئة، يمكن إدخال التربية السكانية من خلالها. وعادة ما يتم إدخال التربية السكانية داخل العلوم الاجتماعية، والعلوم العامه، والأحياء، والاقتصاد المنزلي، والرياضيات، والتربية الصحية، والتربية البيئية، والتربية التنموية.

جـ - المدخل الاندماجي: والذى يتمثل فى تطعيم محتوى المفاهيم القائمة بمفاهيم التربية السكانية ضمن عملية التعليم الاعتيادية، دون حاجة للاجرائين السابقين. ويتميز هذا المدخل بامكانية تطبيقه دون اضافة أعباء كبيرة على الخطط الدراسيه وإن كان يؤخذ عليه صعوبة تحقيق التكامل بين المفاهيم المندمجة والمقررات الأصلية، كما يتطلب إيصال النتائج والارشادات اللازمة للقائمين بالتدريس.

د- وقد يترك الأمر للمعلمين لاختيار المكان والزمان المناسبين لعرض وتدريس المفاهيم السكانية، وهذه الطريقة أقل إرضاء، وتتطلب وعيا أكبر من القائمين بتدريس هذه القضايا، ومن غير الواقعى افتراض أن يكونوا جميعا على نفس الدرجة من الكفاءة والاهتمام.

هـ- وهناك إجراءات أخرى تقوم على استخدام الأحداث الجارية والأنشطة التى تقع تحت اشراف النظام الدراسى، وان كانت خارج إطار الصفوف النظامية، وقد تتمثل هذه الإجراءات فى المعارض، والمحاضرات، والندوات، والحلقات الدراسية. كما يمكن توجيه اهتمام الطلاب نحو المشكلات السكانية عن طريق الأنشطة المتمثلة فى الرحلات وخدمة البيئة، والنشاط التمثيلى، والنشاط الثقافى المتنوع والمعسكرات فى مناطق الكثافة السكانية المرتفعة لدراستها وتوعية الأهالى فيها[١٤٤:١٤٢].

وتمتاز هذه الطريقة على تنوع إجراءاتها، بتقديم المسائل السكانية بطريقة موجزة واضحة، ولا تتطلب انفاقا كبيرا وان كانت تترك المجال مفتوحا لكل نظام دراسى يختار ما يشاء ويهمل ما يشاء. كما قد يساء تخطيط مثل هذه الإجراءات بما يحقق الافادة منها لذا يتطلب هذا المدخل حسن التخطيط، وإيمان ووعى القائمين على إجراءاته، وتوافر الإمكانات المادية والاستعدادات[١٤٤:١٤٢].

ويتوسع الاستعانة بالمداخل السابقة فرادى أو مجتمعة لإدخال التربية السكانية بالتعليم الجامعى، وفقا للإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية، والتخصصات الاكاديمية وإمكاناتها لاستيعاب ما يناسبها من هذه المداخل.

وجدير بالذكر أن هناك عددا كبيرا من العلوم الطبيعية والاجتماعية التى يمكن من خلالها اسهام التعليم الجامعى بتخصصاته المختلفه فى مجال الثقافة والتربية السكانية[١٤:٩١-٩٤]. وفى حالة اعتبار التربية السكانية اختصاص جديدا، عندئذ سيتم تحديد الإطار الخاص باختيار الدراسات السكانية وتنظيمه على أسس تخصصية. أما إذا تم اعتبارها وسيلة من وسائل دراسة جملة المشكلات الاجتماعية عندئذ سيميل الاطار إلى الاعتماد على مبدأ تداخل الاختصاصات. ويتطلب هذان الأسلوبان اتباع طريقة معينة فى اختيار المضمون وعملية تنظيمه بما يتناسب مع كل أسلوب[١٤:٩٨].

وتؤكد الخبرة العملية لبعض البلدان على الحاجة الى اقرار أولويات فى اختيار المتضمنات السكانية

فى المناهج المزدحمة بالفعل، وبحيث يكون هناك تأكيد أقل على المتضمنات التى تتصل بقضايا سكانية هامشيه[٨٥:٣٣].

وهناك **أساليب وطرائق** متنوعة للتربية السكانية على المستوى الجامعى سواء المتمركزة حول المعلم مثل المحاضرة والمناقشة، أو الطرائق المتمركزة حول المتعلم أو مجموعة المتعلمين مثل عصف الذهن، والعمل فى لجنة، وطريقة حل المشكلات، وأسلوب المجابهة أو المواجهة Confrontation[١٧:٤٩-٦٢].

وقد جاء فى كتيب خاص بأحد الأقطار الآسيوية من الطرائق المتمركزة حول المتعلم، وتؤدى إلى المشاركة والتعليم العملى ما يلى:[١٤:١٣٩-١٤٠].

- المسوح الميدانية العملية التى تستهدف جمع المعلومات السكانية المحلية وتدوينها وتحليلها.
- جلسات صاخبة لمناقشة التفسيرات المتباينة للمعلومات والنتائج.
- دراسة حالات فرديه بهدف التوصل إلى أدلة مادية.
- ألعاب المحاكاه والتقليد التى تتوخى تقييم مضاعفات الأحداث السكانية.

كما جاء فى كتاب آخر طرائق مثل عمليات تحليل مواد مكتوبة فى الصحف والمجلات. توسيع مدارك المتعلمين، وطرح مسائل ذات أهميه، والتقارير المكتوبة لتشجيع المتعلمين على تلخيص المعلومات.

كما أشار تقرير بوبلاسكى Poplaski إلى استخدام طرائق متعددة تمثل المكون الرئيسى منها فى استخدام أنشطة الأسئلة القائمة على الوثائق، علاوة على المناقشات التعاونية التى تقوم على مناقشات الجماعات الصغيرة ولعب الأدوار[٨٢].

كما أشارت دراسات أخرى الى استخدام أسلوب المثيرات، وإيضاح القيم[١٤:٤٩] وتؤكد الاتجاهات العامه لطرائق التدريس للتربية السكانية بالتعليم الجامعى على أهمية أن تتعدى النقل البسيط للمعارف، لتصل إلى تطوير الروح النقدية ومهارات تحليل المشكلات واقتراح الحلول لها، والاعتماد على المشاركة الفعالة للمتعلم، والتعليم عن طريق العمل[٣٣:٥٠].

وهناك عدة معايير تحكم استخدام الطريقة المثلى للتربية السكانية وبخاصة على المستوى الجامعى منها الهيكل الإدارى للنظام التعليمى، والفرص المتاحة لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالتخطيط والتجريب، ونسبة المعلمين الى الطلاب، وحجم ونوعية إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة، وتوافر المواد الخاصة بالتعليم والتعلم من وسائل إيضاح سمعية وبصرية، والظروف الطبيعية التى تسمح بتطبيق ذلك، وخبرات التعلم السابق للطلاب، الايجابية منها والسلبية[١٤:١٤٠].

ولكى يكتمل النجاح لأى برنامج موجه للجامعات، لابد أن يتوافر له العنصر التقويمى وفى هذا المجال تشير الدراسات الى أن هناك نوعين من التقويم[٣٩:١٢-١٣]، هما التقويم البنائى Formative Evaluation والتقويم النهائى Summative Evaluation، ويركز النوع الأول على الخطة والمكونات

العملية للبرنامج بهدف تحديد مواطن القوة والضعف فى البرنامج أثناء تخطيطه وعند تنفيذه، واقتراح السبل والظروف لتحسينه، وبذا يشمل جميع مكونات البرنامج من الأهداف واستراتيجيات تحقيقها، ومادة المنهج، والتدريس وعمليات التعليم، والتدريب الشخصى لأعضاء هيئة التدريس وإدارة البرنامج.

أما النوع الثانى فيتمثل فى تحديد النتائج المختلفة بعد انتهاء البرنامج بما فيها التغيرات التى تطرأ على الدارسين، وتتنوع فنيات التقويم النهائى للتربية السكانية على المستوى الجامعى، ومن أهم هذه الفنيات، المناقشات، وجهود خدمة البيئة والأنشطة الطلابيه والأبحاث العلمية والاختبارات التحريرية، والاختبارات الشفهيه، ومقاييس الاتجاهات[٤٤:٨-٢٠٩-٢] وقد حاول البحث الحالى الاعتماد على الإجراء الأخير كما سيتضح من خلال الدراسة الميدانية.

الدراسة الميدانية

اشتملت الدراسة الميدانية على القضايا المتعلقة بالطريقة والإجراءات والفروض والنتائج وتفسيرها.

أولا: الطريقة والإجراءات:

وتتناول عينة البحث وأداته وأساليب التحليل والفروض.

١- عينة البحث:

تمثلت عينة البحث فى طلبة المرحلة الجامعية الأولى من الفرقتين الأولى والرابعة بجامعة الزقازيق، وبلغ حجم العينة الاستطلاعية (١٠٠) طالب وطالبة وبلغت العينة فى حجمها النهائى، بعد استبعاد أصحاب الاستجابات غير الصحيحة، (٦٨٥) طالبًا وطالبة من كليات التربية والآداب والزراعة والعلوم، ويشير الجدول رقم (٥) إلى توزيع هذه العينة على الكليات المختلفة وفقا لمتغيرات الدراسة.

وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية، حيث روعى تقسيم العينة الى طبقات تمثل المجموعات المختلفة طبقا للفرقة الدراسية والبيئة، والجنس، والكليات وأنماطها، ثم الاختيار العشوائى من هذه الطبقات.

٢- أداة البحث:

قام الباحث ببناء مقياس للاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى، بما فى ذلك التربية السكانية بالجامعات وتلخصت خطوات بناء وتقنين الاداة، فيما يلى:

٢-١- تحديد القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى، فى ضوء الإطار النظرى للبحث.

٢-٢- التعرف على أدوات البحوث والدراسات السابقة فى مجال التربية السكانية.

٢- ٣- صياغة عبارات المقياس فى ضوء الخطوتين السابقتين، وقد بلغ عدد العبارات فى الصورة المبدئية ٧٦ عبارة.

جـــدول رقم (٥)
عينـــــة البحث

الكلية	الفرقة والبيئة		الجنس		جملة		إجمالى عام
			ذكور	إناث			
التربيـــــة	أولى	حضر	٨	٣٦	٤٤	١٣٢	٢٦١
		ريف	٣٢	٥٦	٨٨		
	رابعة	حضر	٢٤	٢٣	٤٧	١٢٩	
		ريف	٥٠	٣٢	٨٢		
الآداب	أولى	حضر	٩	٣٤	٤٣	٩٤	١٨٦
		ريف	١٧	٣٤	٥١		
	رابعة	حضر	٩	٢٨	٣٧	٩٢	
		ريف	١٧	٣٨	٥٥		
الزراعـــــة	أولى	حضر	٨	٢٠	٢٨	٥٦	١٠٦
		ريف	٢٠	٨	٢٨		
	رابعة	حضر	١٤	٩	٢٣	٥٠	
		ريف	٢١	٦	٢٧		
العلـــــوم	أولى	حضر	٢١	٣٥	٥٦	٨٢	١٣٢
		ريف	١٦	١٠	٢٦		
	رابعة	حضر	١٦	٧	٢٣	٥٠	
		ريف	٢٤	٣	٢٧		
الجملـــــة	أولى	حضر	٤٦	١٢٥	١٧١	٣٦٤	٦٨٥
		ريف	٨٥	١٠٨	١٩٣		
	رابعة	حضر	٦٣	٦٧	١٣٠	٣٢١	
		ريف	١١٢	٧٩	١٩١		
الاجمـــالى العـــام			٣٠٦	٣٧٩	٦٨٥		

٢-٤- عرضت العبارات فى صورتها المبدئية على العينة الاستطلاعية. بغرض التقنين، وجاءت عملية التقنين ونتائجها على النحو التالى:

- تم حساب **صدق المقياس** عن طريق حساب صدق العبارات من خلال معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد الذى تنتمى إليه، وكذا بين العبارة وإجمالى المقياس، كما تم حساب صدق الأبعاد من خلال العلاقة بين كل بعد وإجمالى المقياس، ومن خلال هذه الخطوة تم الاطمئنان إلى مستوى دلالة العبارات والأبعاد.

- تم حساب **ثبات المقياس** عن طريق معاملات ألفا Alpha coefficents للعبارات فى ضوء معامل ألفا لكل بعد، وفى ضوء هذه الخطوة تم الاطمئنان للعبارات الأكثر ثباتا، وفى ضوء هذه الخطوة، وخطوة صدق المفردات، تم حذف العبارات الأقل صدقا وثباتا.

كما تم حساب ثبات الأبعاد بطريقة معامل ألفا وتراوحت المعاملات بين (٠,٢٩ و ٠,٧٣) وجميعها دال عند مستوى (٠,٠١) كما تم حساب الثبات الكلى للمقياس بطريقة معامل ألفا، وكانت قيمته (٠,٨٧)، وبطريقة التجزئة النصفيه لسبيرمان براون Spearman Brown وكانت قيمته (٠,٨٤) والنتيجة فى الحالتين دالة عند مستوى (٠,٠١).

وهكذا توصل الباحث من عملية التقنين الى الصورة النهائية للمقياس. والتى تتمثل فى عدد من العبارات بلغ (٥٠) عبارة مقسمة على الأبعاد الخمسة للمقياس، بالاضافة الى ١٢ عبارة تقيس الاتجاهات نحو الكليات المسئولة عن الثقافة السكانية وآلياتها المختلفة.

وتتمثل عبارات المقياس وأبعاده فيما يلى:

- البعد الأول ويقيس الاتجاهات نحو قضايا الإنجاب والخصوبة وتمثله العبارات من (١- ٨).

- البعد الثانى ويقيس الاتجاهات نحو علاقة التزايد السكانى بقضايا البيئة والتنمية وتمثله العبارات من (٩ - ١٦).

- البعد الثالث ويقيس الاتجاهات نحو البرامج السكانية، وتمثله العبارات من (١٧ - ٣٦).

- البعد الثالث ويقيس الاتجاهات نحو المتطلبات التربوية للتزايد السكانى وتمثله العبارات من (٣٧ - ٤٦).

- البعد الرابع ويقيس الاتجاهات نحو التربية السكانية وأهميتها، وتمثله العبارات من ٤٧-٥٠.

أما العبارة رقم (٥١) وعناصرها فتتعرف على اتجاهات الشباب الجامعى نحو الكليات المسئولة عن الثقافة السكانية. بينما تستطلع العبارة رقم (٥٢) وعناصرها اتجاهات الشباب نحو آليات ومداخل الثقافة السكانية بالتعليم الجامعى، انظر ملحق البحث للتعرف على هذه العبارات.

طريقة التصحيح للأداة:

١- تم التصحيح لمتغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى على النحو التالى:

- قسمت المهن الخاصة بالوالدين إلى ست فئات، تراوحت بين المهن العليا، والمهن الفنية والإدارية، والبيع والتجارة، والبائعين الجائلين، والحرفيين، والقوات المسلحة، وتراوحت درجات تقييمها بين درجة واحدة وست درجات.

- قسمت المستويات التعليمية إلى أربع فئات بين التعليم العالى والمتوسط، والأقل من المتوسط، والأميين، وتراوحت درجات تقييمها بين درجة واحدة وأربع درجات.

- قسمت مستويات الدخل الشهرى للأسرة الى ست فئات على النحو التالى:

- أسر فقيرة ويقيم دخلها (بمئة جنيه فأقل) ويقدر بدرجة واحده.

- أسر منخفضة الدخل يتراوح دخلها بين (١٠١ - ٢٠٠) جنيها ويقدر بدرجتين.

- أسر ذات الدخل أقل من المتوسط، ويتراوح بين (٢٠١ - ٣٠٠) جنيه ويقدر بثلاث درجات.

- أسر ذات دخل أعلى من المتوسط، ويتراوح بين (٣٠١ - ٤٠٠) جنيه ويقدر بأربع درجات.

- أسر عالية الدخل ويتراوح بين (٤٠١ - ٥٠٠) جنيه ويقدر بخمس درجات.

- أسر غنية ويزيد دخلها عن (٥٠٠) جنيه ويقدر ست درجات.

- تم تقدير عدد أفراد الأسرة بمقياس متدرج يماثل هذا العدد، فمثلا الأسرة التى يكون عدد أفرادها سبعة تقدر بسبع درجات.

٢- صححت عبارات المقياس بما يتناسب مع اتجاه تأييدها أو رفضها للموقف الرسمى (المتشائم) من القضايا السكانية، وكذا فى ضوء الاتجاه الغالب لهذه العبارات ولما كانت العبارات المناهضة للمواقف الرسمية للسياسات السكانية وبرامجها، تمثل الجزء الأكبر من عبارات المقياس لذا فقد تم تصحيح العبارات فى هذا الاتجاه، أى أن المقياس يقيس فى الحقيقة الاتجاه المناهض للمواقف الرسمية من القضايا السكانية (أو يقيس الاتجاه المتفائل)، ومن هذا المنظور تم تصحيح العبارات المؤيدة للاتجاه المتشائم من القضايا السكانية بمقياس متدرج بين درجة واحدة للموافقة التامة وأربع درجات للرفض التام وتمثلت هذه العبارات فى (٢١) عبارة، كانت أرقامها (١، ٥، ٧، ٩، ١١، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٨).

أما بقية العبارات فاعتبرت ناقدة للاتجاه الرسمى حول القضايا السكانية، وتم تصحيحها بمقياس متدرج بين أربع درجات للموافقة التامة، ودرجة واحدة للرفض التام.

٣- الأساليب الاحصائية:

استخدم الباحث عدة أساليب إحصائية بما يتناسب مع أهداف البحث وفروضه، وتمثلت أهم الأساليب فيما يلى:

- النسب المئوية للتعرف على مدى موافقة عينة الدراسة على العبارات والأبعاد واجمالى المقياس .

- معاملات الارتباط للتعرف على علاقة متغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى بالاتجاهات نحو القضايا المختلفة.

- تحليل التباين بين المجموعات متبوعا باختبار شفيه Scheffe Test للتعرف على الفرق بين المجموعات وأكثرها دلالة.

- اختبار (ت) T.Test لتحديد الفروق واتجاهاتها فى حالة المقارنات الثنائية للمجموعات.

٤- فروض البحث:

صاغ الباحث فروضه فى ضوء الإطار النظرى والدراسات السابقة على النحو التالى:

٤-١- توجد اتجاهات مؤيدة للمواقف الرسمية (المتشائمة) حول القضايا السكانية بين طلبة الجامعة.

٤-٢- توجد علاقة ارتباطية بين متغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة والاتجاهات نحو القضايا السكانية والمواقف المتعلقة بها لدى طلبة الجامعة.

ويتفرع عن هذا الفرض، فروض أخرى على النحو التالي:

٤-٢-١- يتراجع التأييد للاتجاه الرسمى من القضايا السكانية مع زيادة حجم الأسرة.

٤-٢-٢- يتزايد التأييد للاتجاه الرسمى من القضايا السكانية مع ارتفاع المستوى الوظيفى للوالدين.

٤-٢-٣- يتزايد التأييد للاتجاه الرسمى من القضايا السكانية مع ارتفاع المستوى التعليمى للوالدين.

٤-٢-٤- يتزايد التأييد للاتجاه الرسمى مع ارتفاع مستوى الدخل.

٤-٣- توجد فروق بين المجموعات الطلابية المختلفة فى الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى، ويتفرع من هذا الفرض فروض أخرى على النحو التالى:

٤-٣-١- توجد فروق دالة من حيث التأييد للموقف الرسمى لصالح طلبة الفرقة الرابعة بالمقارنة بطلبة الفرقة الأولى.

٤-٣-٢- توجد فروق دالة من حيث التأييد للاتجاه الرسمى لصالح طلبة كلية التربية بالمقارنة بطلبة الكليات الأخرى.

٤-٣-٣- توجد فروق من حيث التأييد للاتجاه الرسمى دالة لصالح طلبة الدراسات والعلوم الإنسانية (الآداب والتربية) بالمقارنة بكلية الدراسات والعلوم الطبيعية (العلوم والزراعة).

٤-٣-٤- توجد فروق دالة من حيث التأييد للاتجاه الرسمى لصالح طلبة الدراسات والعلوم التطبيقية (التربية والزراعة) بالمقارنة بطلبة الدراسات والعلوم الأساسية (الآداب والعلوم).

٤-٣-٥- توجد فروق دالة من حيث التأييد للاتجاه الرسمى لصالح الطالبات بالمقارنة بالطلاب.

٤-٣-٦- توجد فروق دالة من حيث التأييد للاتجاه الرسمى لصالح الطلبة من البيئات الحضرية بالمقارنة بالطلبة من البيئات الريفية.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

جاءت نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالى:

١- النسب المئوية لدرجة الموافقة على عبارات المقياس وأبعاده.

جاءت هذه النسب على النحو التالى:

١-١- النسب المئوية للموافقة على العبارات المختلفة.

جاءت النتائج الخاصة بهذه النسب فى الجدول رقم (٦).

ومن الجدول يتبين ما يلى:

* هناك اتجاه قوى لدى الشباب الجامعى نحو بعض القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى مثل:

- التأكيد على أهمية العنصر البشرى وحسن استغلاله (٩٨,٤٪).

- الاهتمام بتشجيع الناس على الحياة فى المناطق العمرانية الجديدة (٩٧٪).

- توجيه برامج التعليم للاهتمام بمشكلات التخلف (الفقر - الجهل - المرض) (٩٥,٢١٪).

- الرغبة فى إقامة نوع من الحوار حول موقف الدين من التزايد السكاني (٩٥,٢٪).

- الاهتمام برفع المستوى الثقافى والتعليمى للنساء لمساعدتهن على اتخاذ القرارات السليمة بخصوص المسائل السكانية (٩٣,٧٪).

جدول رقم (٦)
النسب المئوية للموافقة على عبارات مقياس الاتجاهات نحو القضايا
المتعلقة بالتزايد السكانى

رقم العبارة	النسبة المئوية للموافقة	رقم العبارة	النسبة المئوية للموافقة	رقم العبارة	النسبة المئوية للموافقة	رقم العبارة	النسبة المئوية للموافقة
١	٥٣,٦	١٧	٦٣,١	٣٣	٨٢,١	٤٩	٨٥,٤
٢	٤٢,٩	١٨	٣٦,٠	٣٤	٣٢,٠	٥٠	٨٣,٠
٣	٩٨,٤	١٩	٣٧,٠	٣٥	٣٠,١	٥١ أ	٨١,٤
٤	٢٣,٤	٢٠	٥١,٩	٣٦	٤٩,٢	ب	٦٨,٨
٥	٥٧,٢	٢١	٥٥,٨	٣٧	٤١,٢	جـ	٨٣,٢
٦	٣٦,٢	٢٢	٥١,٩	٣٨	٩٥,٢	٥٢ أ	٦٢,٣
٧	٦٦,٩	٢٣	٧٠,٢	٣٩	٨٧,٧	ب	٥٧,٨
٨	١٧,٧	٢٤	٨٠,٠	٤٠	٢٦,٨	جـ	٧٧,١
٩	٨٠,٣	٢٥	٨٠,٠	٤١	٨٧,١	د	٥١,١
١٠	٨٧,٩	٢٦	٣٤,٦	٤٢	٩٥,٢	هـ	٧٣,١
١١	٥٢,٢	٢٧	٤٨,٧	٤٣	٩٧,٠	و	٧٤,٩
١٢	٦٨,٤	٢٨	٣٩,١	٤٤	٨١,٩	ز	٨٦,٧
١٣	٧٢,٢	٢٩	٨٠,٦	٤٥	٨٥,٤	ح	٨٩,٢
١٤	٦٢,٥	٣٠	٨٧,٦	٤٦	٩٣,٧	ط	٧٢,٠
١٥	٧٥,٠	٣١	٧٣,٠	٤٧	٩٢,٦		
١٦	٤٠,٦	٣٢	٨٥,١	٤٨	٨٢,٧		

- الاهتمام بمساهمة مؤسسات التربية والثقافة فى التربية السكانية (٩٢,٦٪).

وتشير النتائج السابقة إلى تفاؤل الشباب الجامعى بالعناصر البشرية وبأهمية استثمارها، والرغبة فى الخروج من حدود الوادى القديم، وضرورة الارتقاء بالخصائص التنموية للسكان، كما تعبر عن موقف فضولى للتعرف على الطرح الدينى للمسائل السكانية، والاهتمام برفع المكانة الاجتماعية للمرأة لآثاره الإيجابية على المسائل السكانية ،وكذا الاهتمام بالتربية السكانية وضرورة تدعيمها. وهكذا يمكن التأكيد على أن هناك اتجاها قويا للتفاؤل، علاوة على المواقف النقدية، لدى الشباب الجامعى، نحو القضايا السكانية وربما يتناقض ذلك نسبيا مع الفرض الأول. ومع نتائج بعض الدراسات التى أشارت إلى أن هناك نسبة كبيرة من الشباب الجامعى يؤمنون بوجود مشكلة سكانية [٤٦:٣٣، ٤٤:٨٥] وبأهمية تنظيم الأسرة[٤٦:٣٠٦].

* هناك اتجاه ضعيف لدى الشباب الجامعى نحو بعض القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى مثل:

- التقبل لفكرة الزواج المبكر للبنات (١٧,٧٪).

- الاعتقاد بأن كثرة الأولاد بركة ومصدر للرزق (٢٣,٤٪).

- الاعتقاد بأن زيادة النسل تحقق القوة بين الأمم الأخرى (٢٦,٨٪).

- الاعتقاد بأن تنظيم النسل يتصادم مع قدرة الخالق على كفالة الرزق لعباده (٣٠,١٪).

وهكذا تعبر الاتجاهات السابقة عن رفض لبعض المعتقدات والتقاليد المشجعة على زيادة النسل، كما تعبر عن تغير فى فكر الشباب الجامعى نحو الاتجاهات الليبرالية التى قد تسمح بتنظيم النسل، ونبذ المعتقدات التى قد تتصادم معه كما تشير بعض الدراسات المؤكدة على ذلك[٢٩:٥٨٩].

* يشير الجدول الى أن أنسب الكليات لإدخال الثقافة السكانية جاءت على النحو التالى:

- فى جميع الكليات (٨٣,٢٪).

- كليات الدراسات والعلوم الانسانية (٨١,٤٪).

- كليات الدراسات والعلوم الطبيعية (٦٨,٧٪).

وهذا معناه أن ثمة ترحيبا قويا لإدخال الثقافة السكانية فى جميع الكليات الجامعية ومن بعدها كليات الدراسات والعلوم الانسانية، وأن هناك ترحيبا أقل بالنسبة لكليات الدراسات والعلوم الطبيعية.

وتتفق هذه النتيجة إلى حد بعيد مع ما جاء فى بعض الدراسات من وجود اتجاهات قوية لإدخال مقررات ثقافية لكل طلبة الجامعة، حيث وصلت نسبة الموافقة على هذا الإجراء فى إحدى الدراسات الى (٨٥٪)[٢٣:٢٩٣] وما أشارت إليه دراسة أخرى بأن الموافقة على إدخاله الثقافة السكانية فى جميع الأقسام بكليات التربية بنسبة ٨٠,٧٪ وبدرجة تفوق إدخال فى أقسام بعينها أو فى الدراسات العليا[٤٤:٣:٢٠٤-٢].

وربما يعود انخفاض نسبة الموافقة على إدخال الثقافة السكانية بكليات الدراسات والعلوم الطبيعية، الى عزوف طلبة هذه الكليات عنها اعتقادا منهم فى ازدحام خططهم الدراسية أو عدم ملاءمتها مع تخصصاتهم، على حين قد يتفقوا مع طلبة كليات الدراسات والعلوم الإنسانية على إمكانية إدخالها وملاءمتها لهذه الكليات. وهذا ما تؤكده النسب المئوية لموافقة طلبة كل كلية على حده.

* تتمثل أهم آليات إدخال الثقافة السكانية بالجامعة على النحو التالى:

- تدعيم المكتبة الجامعية بالكتب والدوريات المناسبه (٨٩,٢٪).

- زيادة عدد الندوات والمؤتمرات حول الثقافة السكانية (٨٦,٧٪).

- ادماج الثقافة السكانية مع ما يلائمها من المقررات (٧٧,١٪).

- افتتاح شعب جديدة متخصصة فى الدراسات السكانية (٧٤,٩٪).

- فى الدراسات العليا (٧٣,١٪).

- جميع المجالات (٧٢٪).

- مقرر مستقل يدرسه جميع الطلاب (٦٢,٣٪).
- مقرر اختيارى ضمن مقررات اختيارية أخرى (٥٧,٨٪).
- يترك لأستاذ الجامعة حرية تناول هذه القضايا (٥١,١٪).

وتشير هذه النتائج الى وجود اتجاه قوى لدى الشباب إلى العزوف عن إدخال مقررات جديدة، واستبدال ذلك ببرامج تقوم على أساس تحرير المتعلم من الأنشطة الصفية، وليس أدل على ذلك من مجئ إسناد الأمر لأستاذ الجامعة فى آخر الآليات قبولا من الطلاب، وهذا يتفق الى حد بعيد مع ما جاء فى الدراسات المهتمة باستطلاع الآراء حول مثل هذه القضايا، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى تفضيل الادماج للثقافة السكانية، ثم يأتى بعد ذلك إجراءات مثل إدخالها عن طريق وحدات دراسية أو عن طريق مقرر مستقل(٤٤:٤-٢٠٥-٢).

١-٢- النسب المئوية للموافقة على أبعاد المقياس والدرجة الكلية:

جاءت النتائج الخاصة بهذه النسب فى الجدول رقم (٧) وشكل رقم (٣).

جدول رقم (٧)

النسب المئوية لقوة اتجاهات أفراد العينة على أبعاد المقياس والدرجة الكلية

البعـــــد	اتجاهات ضعيفة أقل من ٤٠٪ من الدرجة	اتجاهات محايدة من ٤٠ - ٦٠٪ من الدرجة	اتجاهات قوية أكثر من ٦٠٪ من الدرجة
البعد الأول	٥,٣	٥٧,٦	٣٧,١
البعد الثانى	١,٢	٤١,٧	٥٧,١
البعد الثالث	٤,١	٥٤,٠	٤١,٩
البعد الرابع	صفر	٢٠,٤	٧٩,٦
البعد الخامس	٠,١	٥,٦	٩٤,٣
جملة المقياس	صفر	٤٦,٦	٥٣,٤

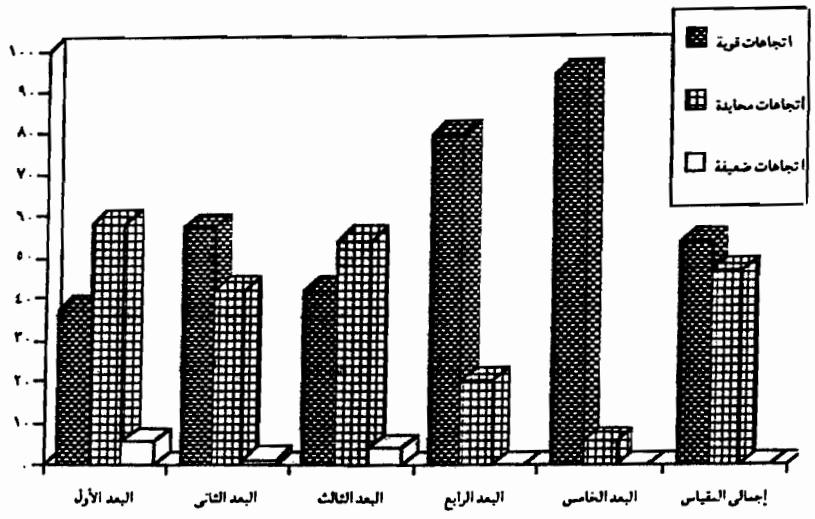

شكل رقم (٣)

النسب المئوية لقوة اتجاهات أفراد العينة على أبعاد المقياس والدرجة الكلية

(من المنظور المناهض للسياسات والبرامج السكانية)

ومنهما يتبين ما يلى:

- انقسم أفراد العينة على إجمالى المقياس بين التأييد المرتفع (أكثر من ٦٠ ٪ من الدرجة الكلية) والحياد (من ٤٠ - ٦٠٪ من الدرجة الكلية) حيث عبر (٥٣٪) من أفراد العينة عن اتجاهات قوية من النقد للسياسات السكانية وبرامجها ومواقفها، بينما عبر (٤٦,٦٪) عن اتجاه محايد نحو مثل هذه القضايا، وهذا يتفق الى حد بعيد مع ما جاء بالنسبة للعبارات كل على حده.

- جاءت اتجاهات عينة الدراسة أكثر حيادية فى البعدين الأول والثالث ومعنى ذلك أن هناك نسبة كبيرة من طلاب الجامعة يقفون موقفا محايدا من قضايا الإنجاب والخصوبة، أو البرامج والسياسات السكانية. ويؤكد فى ذات الوقت على أن طلبة الجامعة فى حالة حيرة، وعدم قدرة على تكوين رأى محدد نحو مثل هذه القضايا، التى تعتبر من أكثر القضايا السكانية جدلية.

- جاء موقف عينة الدراسة من علاقة التزايد السكانى بقضايا البيئة والتنمية أقرب ما يكون إلى الموقف العام من إجمالى القضايا السكانية، وأن كان أقرب إلى الموقف الراديكالى الذى يرى أن التزايد السكانى مظهر ونتيجة لقضايا البيئة والتنمية.

- عبرت عينة الدراسة عن موقف واضح واتجاهات محددة نحو التربية السكانية وتدعيمها من خلال

المؤسسات المختلفة، حيث وافق على ذلك ٩٤,٣٪، كما أعربت العينة عن اتجاهات قوية للتأكيد على المتطلبات التربوية للتزايد السكانى، وبخاصة من المنظور النقدى الذى يؤكد على أهمية تدعيم التعليم للارتقاء بالخصائص السكانية، وإعادة توزيع السكان وهكذا تؤكد هذه النتيجة على ما سبق أن أشارت إليه العبارات كل على حده، كما تؤكد على سيادة المواقف الراديكالية والمتفائلة فى مقابل الرؤى المحافظة والمتشائمة حول القضايا السكانية.

٢= النتائج الخاصة بعلاقات متغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى بالاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى:

باستخدام معاملات الارتباط الثنائية جاءت النتائج الخاصة بهذه العلاقات فى الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)
علاقة متغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى بالاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى

المتغيرات / أبعاد المقياس		عدد أفراد الأسرة	عمل الأب	عمل الأم	تعليم الأب	تعليم الأم	الدخل
البعد الأول	معامل الارتباط	٠,٠٩٥	٠,١١٢	٠,٠٢٥	٠,١٤٨	٠,١٢٧	-٠,٠٦٥
	مستوى الدلاله	٠,٠٥	٠,٠١	غير داله	٠,٠١	٠,٠١	غير داله
البعد الثانى	معامل الارتباط	٠,٠٦٣	٠,٠٦٢	-٠,٠٣٢	٠,١٠٤	٠,٠٨٤	-٠,٠٧٤
	مستوى الدلاله	غير داله	غير داله	غير داله	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٥
البعد الثالث	معامل الارتباط	٠,٠٧٣	٠,٠٨٧	-٠,٠١٦	٠,١١٢	٠,١١٣	-٠,٠٤٧
	مستوى الدلاله	٠,٠٥	٠,٠٥	غير داله	٠,٠١	٠,٠١	غير داله
البعد الرابع	معامل الارتباط	٠,٠٩٠	٠,٠٦٩	٠,٠٢٨	٠,٠٨٤	٠,٠٩١	-٠,٠٤٣
	مستوى الدلاله	٠,٠٥	غير داله	غير داله	٠,٠٥	٠,٠٥	غير داله
البعد الخامس	معامل الارتباط	٠,٠٣٧	٠,٠٠٤	٠,٠٢٧	٠,٠٠٢	-٠,٠٣١	٠,٠٤٨
	مستوى الدلاله	غير داله	غير داله	غير داله	غير داله	غير داله	غير داله
إجمالى المقياس	معامل الارتباط	٠,٠٨٧	٠,٠٩٩	-٠,٠٠٢	٠,١٣١	٠,١٢١	-٠,٠٥٨
	مستوى الدلاله	٠,٠٥	٠,٠١	غير داله	٠,٠١	٠,٠١	غير داله

ومن الجدول يتبين أن معاملات الارتباط، بين الدرجة الإجمالية للمقياس وأغلب متغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة، جاءت دالة عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل، ولا يستثنى من ذلك إلا العلاقة بمتغيرى عمل الأم، والدخل، كما يتفق مع هذه النتيجة الى حد بعيد علاقة كل من البعد الأول (الخصوبة والإنجاب)، والثالث (السياسات والبرامج السكانية)، بمتغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة. وبصورة أقل نسبيا علاقة هذه المتغيرات الأخيرة بالبعد الرابع (المتطلبات التربوية للتزايد السكانى)، بينما كانت معاملات الارتباط دالة بين البعد الثانى (علاقة التزايد السكانى بقضايا البيئية والتنمية) ومتغيرات تعليم الوالد وتعليم الوالدة والدخل فقط.

وهكذا تشير هذه النتائج على عمومها الى تحقق الفرض الثانى إلى حد بعيد وتتفق مع ما جاء فى الإطار النظرى وبعض الدراسات السابقة وبخاصة دراسة مكدوناه McDonough [٧٧] وصفاء محمود [٤٩:٤٩٤] من وجود علاقة ارتباطية بين متغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى، وبخاصة تعليم الوالدين والمستوى الوظيفى للأب، والاتجاهات الليبرالية نحو قضايا الأسرة وتنظيمها والبرامج السكانية والمواقف المتعلقة بها.

ومن التحليل للعلاقات الفرعية فى الجدول يتبين ما يلى:

٢-١- لم يكن لمتغير عمل الأم علاقة ارتباطية دالة بأى من أبعاد المقياس بينما كان لعمل الأب علاقة ارتباطية بإجمالى المقياس والبعدين الأول والثالث وهذا يتفق جزئيا مع فرض البحث، خاصة مع متغير عمل الأب، ولم يتحقق الفرض فى حالة متغير عمل الأم، وهذا معناه أن ثمة اتجاها متزايدا لدى الشباب الجامعى نحو تأييد الاتجاه الرسمى من القضايا السكانية، مع ارتفاع المستوى الوظيفى للأب. وربما تعود هذه النتيجة إلى أن أغلب الآباء يعملون فى الواقع فى مهن مختلفة بينما لا يوجد مثل هذا التباين فى عمل الأمهات لأن أغلبهن لا يعملن فى الواقع.

٢-٢- جاء متغيرا تعليم الوالدين دالين فى علاقتهما بإجمالى المقياس وأغلب أبعاده، مما يشير إلى تحقق فروض الدراسة فى هذا المجال، ويشير فى ذات الوقت إلى تنامى اتجاهات التأييد للمواقف الرسمية من القضايا السكانية مع ارتفاع مستوى التعليم للوالدين، وهذا يؤكد على ما جاء فى الإطار النظرى والدراسات السابقة حول دور التعليم وآثاره فى الاتجاهات الخاصة بالمسائل السكانية.

٢-٣- جاء حجم الأسرة دالاً فى علاقته بإجمالى المقياس وأغلب أبعاده وهذا معناه وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين عدد أفراد الأسرة ورفض السياسات السكانية وبرامجها ومواقفها، مما يشير إلى تحقق فرض الدراسة فى هذا المجال، ويشير كذلك الى تأثر الاتجاهات السكانية للطلاب بما يسلكه آباؤهم فى الواقع من سلوكيات إنجابية.

٢-٤- لم يُظهر متغير الدخل علاقة ارتباطية دالة بإجمالى المقياس أو بأغلب أبعاده باستثناء البعد الثانى مما يشير إلى عدم تحقق هذا الفرض إلى حد بعيد، وقد يرجع ذلك إلى أن متغير الدخل من العوامل الثانوية، وأنه ليس العامل الحاسم فى تشكيل الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى، كما جاء فى الإطار النظرى للبحث، وربما تعود العلاقة الدالة الوحيدة، مع البعد الثانى، إلى إدراك أفراد العينة

للآثار الناجمة عن التزايد سلبيا على التنمية، وبخاصة التنمية الاقتصادية، ومن ثم الدخل القومى والفردى.

٣- الفروق بين المجموعات الطلابية المختلفة على مقياس الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى:

جاءت الفروق بين المجموعات فى الجدول من (٩ - ١٤)، وشكل رقم (٤):

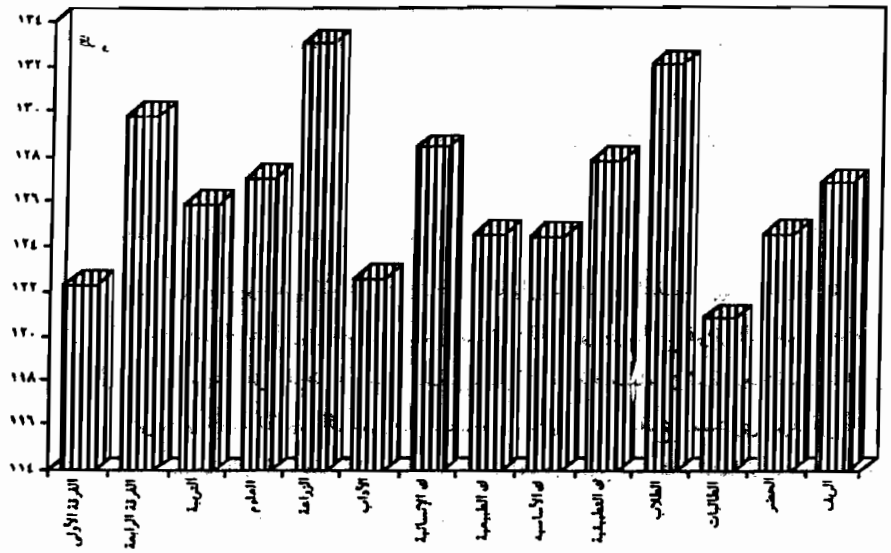

شكل رقم (٤)

متوسط اتجاهات المجموعات الطلابية المختلفة نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى

(من المنظور المناهض للسياسات والبرامج السكانية)

٣-١- الفروق بين طلبة الفرقة الأولى والفرقة الرابعة من طلبة الجامعة.

باستخدام اختبار (ت) T. Test جاءت النتائج الخاصة بهذه الفروق فى جدول رقم (٩).

ومن الجدول يتبين أن هناك فروقا فى اتجاهات التفاعل لصالح طلبة الفرقة الرابعة فى اجمالى المقياس، وأغلب الأبعاد باستثناء البعد الخامس، وهذا معناه أن طلبة الفرقة الأولى أكثر تأييدا للاتجاه الرسمى حول القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى.

جدول رقم (٩)
الفروق بين طلبة الصفين الأول والرابع الجامعى على مقياس الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى
باستخدام اختبار (ت)

البيان / أبعاد المقياس	العينـــة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البعد الأول	الصف الأول	٣٦٤	١٧,٩٠	٤,٢٠	٤,٢٠-	٠,٠١
	الصف الرابع	٣٢١	١٩,٣٥	٤,٨٠		
البعد الثانى	الصف الأول	٣٦٤	١٩,٩٥	٣,٩٣	٣,٩١-	٠,٠١
	الصف الرابع	٣٢١	٢١,١١	٣,٨٤		
البعد الثالث	الصف الأول	٣٦٤	٤٥,٥١	٩,٨٢	٥,٣٠-	٠,٠١
	الصف الرابع	٣٢١	٤٩,٦٠	١٠,٣٩		
البعد الرابع	الصف الأول	٣٦٤	٢٦,٦٨	٣,٢٨	٣,٩٢-	٠,٠١
	الصف الرابع	٣٢١	٢٧,٦٩	٣,٤٢		
البعد الخامس	الصف الأول	٣٦٤	١٢,٢٨	١,٤٥	١,٧٥	غير داله
	الصف الرابع	٣٢١	١٢,٠٧	١,٦٨		
إجمالى المقياس	الصف الأول	٣٦٤	١٢٢,٣٢	١٨,٠٩	٥,١٨-	٠,٠١
	الصف الرابع	٣٢١	١٢٩,٨٢	١٩,٧٥		

وهذه النتيجة تتناقض عموما مع ما جاء فى الفرض الخاص بأثر التقدم الدراسى، وكذا مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة McDonough[٢٧٧]، ويشير فى نفس الوقت إلى أن التعليم الجامعى لا يدعم الاتجاه الرسمي نحو القضايا السكانية والمواقف المتعلقة به، ويؤكد على ما توصلت إليه إحدى الدراسات من قصور التعليم الجامعى فى تلبية متطلبات الثقافة العامه وبخاصة تلك المتعلقة بالمشكلات المعاصرة[٢٣:٢٩١]، وما أشارت إليه دراسة أخرى من وجود فجوة بين ما هو مأمول من وظائف الجامعة وما هو حادث بالفعل[٤٨:٥١٣-٥١٥].

وقد يرجع تفوق طلبة الفرقة الأولى فى الاتجاهات نحو تدعيم الموقف الرسمى من القضايا السكانية،

إلى إدخال التربية السكانية وتضمنيها بمراحل التعليم العام بصورة تفوق ما يحدث بالتعليم الجامعى.

وربما تعود هذه النتيجة كذلك إلى رغبة طلبة الفرقة الأولى فى مسايرة الاتجاهات الرسمية والخوف من مخالفتها، بينما قد يبدى طلبة الفرقة الرابعة قوى من النقد لهذه الاتجاهات وخاصة أنهم على أعتاب التخرج.

٣-٢- الفروق بين طلبة الكليات المختلفة:

باستخدام تحليل التباين البسيط جاءت الفروق بين المجموعات كما يوضحها جدول رقم (١٠).

ويتبين من الجدول أن ثمة فروقا دالة عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل بين الكليات المختلفة سواء فى إجمالى المقياس أو أغلب أبعاده باستثناء البعد الثانى، وباستخدام اختبار شفيه Scheffe Test. وجد أن هذه الفروق أكثر دلالة فى أغلب الأبعاد لصالح طلبة كلية الزراعة بالمقارنة بطلبة كلية الآداب، بينما يقع كل من طلبة كلية العلوم وكلية التربية فى موقع متوسط بين المجموعتين السابقتين. بينما كانت الفروق أكثر دلالة فى البعد الخامس (الخاص بالتربية السكانية) لصالح طلبة كلية التربية بالمقارنة بطلبة كلية العلوم. ويقع طلبة الآداب والزراعة فى موقع متوسط.

وتعنى النتائج السابقة أن طلبة كلية الزراعة هم الأكثر انتقادا للمواقف الرسمية من القضايا السكانية، ويأتى من بعدهم طلبة كلية العلوم فطلبة كلية التربية، ثم طلبة كلية الآداب، الأكثر تأييدا لهذه المواقف.

وفى حالة الاتجاهات نحو تدعيم التربية السكانية كان طلبة كلية التربية أكثر قبولا وتأييدا ومن بعدهم طلبة الآداب ثم طلبة الزراعة وأخيرا طلبة العلوم وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع فرض البحث الخاص بهذا الجانب. وقد تتفق جزئيا مع نتائج بعض الدراسات التى وجدت فروقا دالة فى مجال الاتجاهات بين طلبة الكليات المختلفة بجامعة الزقازيق[٣٦:١٩٥-١٩٧] ، وربما تتفق إلى حد ما مع بعض الدراسات الأخرى التى أشارت الى تبنى طلبة كلية التربية لاتجاهات ليبرالية نحو قضايا التغير الاجتماعى بما فيها قضايا تنظيم الأسرة أكثر من كليات أخرى مثل العلوم والزراعة[٢٩:٥٨٩، ٦١:٥٩١].

جدول رقم (١٠)
الفروق بين طلبة الكليات الأربع على مقياس الاتجاهات نحو القضايا
المتعلقة بالتزايد السكانى باستخدام تحليل التباين البسيط

البيان / أبعاد المقياس	العينـــة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
البعد الأول	تربية	٢٦١	١٨,٤٤	٤,٥٧	٢.٦٣	٠,٠٥
	علوم	١٣٢	١٨,٧٠	٤,٥٧		
	زراعة	١٠٦	١٩,١٦	٤,٩٨		
	آداب	١٨٦	١٨,١١	٤,١٤		
البعد الثانى	تربية	٢٦١	٢٠,٣٦	٣,٧٢	١.٤٢	غير دالة
	علوم	١٣٢	٢٠,٥٣	٤,٣٢		
	زراعة	١٠٦	٢١,١٨	٤,٢٨		
	آداب	١٨٦	٢٠,٢٥	٣,٧٠		
البعد الثالث	تربية	٢٦١	٤٧,٤٣	٩,٨٦	٤.٨٦	٠,٠١
	علوم	١٣٢	٤٨,٤٤	١١,٣٦		
	زراعة	١٠٦	٤٩,٧٩	١٠,٤٦		
	آداب	١٨٦	٤٥,٣٧	٩,٦٦		
البعد الرابع	تربية	٢٦١	٢٧,٢٩	٣,٢٤	٣.٠٠	٠,٠٥
	علوم	١٣٢	٢٧,٤٧	٣,٥٥		
	زراعة	١٠٦	٢٧,٥١	٣,٥٣		
	آداب	١٨٦	٢٦,٥٤	٣,٣١		
البعد الخامس	تربية	٢٦١	١٢,٣٤	١,٥٠	٣.٨٨	٠,٠١
	علوم	١٣٢	١١,٨٦	١,٧٤		
	زراعة	١٠٦	١١,٩٧	١,٦٩		
	آداب	١٨٦	١٢,٣٠	١,٣٩		
إجمالى المقياس	تربية	٢٦١	١٢٥,٨٧	١٨,٧٠	٣.٧٢	٠,٠٥
	علوم	١٣٢	١٢٦,٩٩	٢٠,٧١		
	زراعة	١٠٦	١٣٣,٠٧	٢٠,٣٦		
	آداب	١٨٦	١٢٢,٥٥	١٧,٧٧		

٣-٣- الفروق بين طلبة الدراسات والعلوم الانسانية (الآداب والتربية)، وطلبة الدراسات والعلوم الطبيعية (العلوم والزراعة):

باستخدام اختبار (ت) جاءت النتائج الخاصة بهذه الفروق فى الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)
الفروق بين طلبة الدراسات والعلوم الطبيعية وطلبة الدراسات والعلوم الإنسانية على مقياس الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى
باستخدام اختبار (ت)

البيان / أبعاد المقياس	العينـــة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البعد الأول	العلوم الطبيعية	٢٣٨	١٩,١١	٤,٧٧	٢,٢٢	٠,٠٥
	العلوم الانسانية	٤٤٧	١٨,٣٠	٤,٤٠		
البعد الثانى	العلوم الطبيعية	٢٣٨	٢٠,٨٢	٤,٣١	١,٦٠	غير دالة
	العلوم الانسانية	٤٤٧	٢٠,٣٢	٣,٧١		
البعد الثالث	العلوم الطبيعية	٢٣٨	٤٩,٠٤	١٠,٩٧	٣,٠١	٠,٠١
	العلوم الانسانية	٤٤٧	٤٦,٥٧	٩,٨٢		
البعد الرابع	العلوم الطبيعية	٢٣٨	٢٧,٤٩	٣,٥٣	١,٨٨	غير دالة
	العلوم الانسانية	٤٤٧	٢٦,٩٨	٣,٢٩		
البعد الخامس	العلوم الطبيعية	٢٣٨	١١,٩١	١,٧٢	-٣,٣٥	٠,٠١
	العلوم الانسانية	٤٤٧	١٢,٣٢	١,٤٥		
إجمالى المقياس	العلوم الطبيعية	٢٣٨	١٢٨,٣٦	٢٠,٥٧	٢,٥٢	٠,٠٥
	العلوم الانسانية	٤٤٧	١٢٤,٤٩	١٨,٣٧		

ومن الجدول يتبين وجود فروق دالة عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل فى إجمالى المقياس، والأبعاد المختلفة، باستثناء البعد لثانى (الخاص بعلاقة التزايد السكانى بقضايا البيئة والتنمية)، والبعد الرابع (الخاص بالمتطلبات التربوية للتزايد السكانى). وكانت هذه الفروق لصالح طلبة الدراسات والعلوم الطبيعية فى إجمالى المقياس، والبعدين الأول والثالث بينما كانت لصالح طلبة الدراسات الانسانية فى البعد الخاص بالتربية السكانية.

ومعنى ذلك أن طلبة الدراسات والعلوم الانسانية أكثر تدعيما وتأييدا للمواقف الرسمية من القضايا السكانية كما أنهم أكثر اهتماما بتدعيم برامج التربية السكانية على وجه الخصوص. مما يؤكد على صحة الفرض الخاص بهذا المجال. ويتفق الى حد بعيد مع ما جاء من تفسير لنتائج المجال السابق، وما أشارت إليه إحدى الدراسات بأن التخصصات الإنسانية أكثر اعتقادا فى وجود مشكلات سكانية من التخصصات العلمية(٢٠:٢٢٢).

وربما يعود الفارق بين الكليات الانسانية والطبيعية الى طبيعة المكون المعرفى لدى طلبة هذه الكليات، حيث قد تسهم طبيعة الدراسة فى الكليات الانسانية فى تشرب بعض المفاهيم السكانية، وهكذا تتغير الحالة الوجدانية إذا تعرض المضمون المعرفى للتغير(٤:٣٩٨).

٣-٤- الفروق بين طلبة الدراسات والعلوم الأساسية (الآداب والعلوم)، وطلبة الدراسات والعلوم التطبيقية (التربية والزراعة).

باستخدام اختبار (ت) جاءت النتائج الخاصة بهذه الفروق فى جدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)
الفروق بين طلبة الدراسات والعلوم الأساسية، وطلبة الدراسات والعلوم التطبيقية على مقياس الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى باستخدام اختبار (ت)

البيان / أبعاد المقياس	العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البعد الأول	الدراسات والعلوم الأساسية	٣١٨	١٨,٣٥	٤,٣٣	-١,٢٢	غير دالة
	الدراسات والعلوم التطبيقية	٣٦٧	١٨,٧٨	٤,٧٢		
البعد الثانى	الدراسات والعلوم الأساسية	٣١٨	٢٠,٣٦	٣,٩٦	-٠,٧٨	غير داله
	الدراسات والعلوم التطبيقية	٣٦٧	٢٠,٦٠	٣,٩١		
البعد الثالث	الدراسات والعلوم الأساسية	٣١٨	٤٦,٦٤	١٠,٤٩	-١,٨٧	غير دالة
	الدراسات والعلوم التطبيقية	٣٦٧	٤٨,١١	١٠,٠٨		
البعد الرابع	الدراسات والعلوم الأساسية	٣١٨	٢٦,٩٢	٣,٤٤	-١,٦٦	غير داله
	الدراسات والعلوم التطبيقية	٣٦٧	٢٧,٣٥	٣,٣٢		
البعد الخامس	الدراسات والعلوم الأساسية	٣١٨	١٢,١١	١,٥٦	-١,٠٤	غير دالة
	الدراسات والعلوم التطبيقية	٣٦٧	١٢,٢٤	١,٥٧		
إجمالى المقياس	الدراسات والعلوم الأساسية	٣١٨	١٢٤,٤٠	١٩,١٤	-١,٨٢	غير دالة
	الدراسات والعلوم التطبيقية	٣٦٧	١٢٧,٠٨	١٩,٢٦		

ويتضح من الجدول عدم وجود دلالة للفروق بين المجموعتين سواء فى اجمالى المقياس أو أبعاده المختلفة مما يشير إلى عدم تحقق الفرض الخاص بهذا المجال.

ومعنى ذلك أنه لا توجد اختلافات حقيقية بين طلبة الدراسات الأساسية أو الدراسات التطبيقية حول الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى. وربما يعود ذلك إلى التوزيع المتوازن بين قوى التأييد للمواقف الرسمية (التربية والآداب) وقوى المعارضة لهذه المواقف (الزراعة والعلوم) بين مجموعتى المقارنة.

٣-٥- الفروق بين طلاب الجامعة والطالبات:

باستخدام اختبار (ت) جاءت النتائج الخاصة بهذه الفروق فى الجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)
الفروق بين طلاب وطالبات الجامعة على مقياس الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى باستخدام اختبار (ت)

البيان / أبعاد المقياس	العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البعد الأول	طلاب	٣٠٦	٢٠,٠٤	٤,٧٢	٧,٩١	٠,٠١
	طالبات	٣٧٩	١٧,٤٠	٤,٠٣		
البعد الثانى	طلاب	٣٠٦	٢١,٤٥	٤,١٤	٥,٢٢	٠,٠١
	طالبات	٣٧٩	١٩,٨٠	٣,٦٢		
البعد الثالث	طلاب	٣٠٦	٥٠,٥٨	١٠,٦٠	٧,٤٧	٠,٠١
	طالبات	٣٧٩	٤٤,٨٩	٩,٣١		
البعد الرابع	طلاب	٣٠٦	٢٨,٠٣	٣,٦٦	٦,٢٥	٠,٠١
	طالبات	٣٧٩	٢٦,٤٥	٣,٠٥		
البعد الخامس	طلاب	٣٠٦	١٢,١٢	١,٦٩	-٠,٩٣	غير دالة
	طالبات	٣٧٩	١٢,٢٣	١,٤٥		
إجمالى المقياس	طلاب	٣٠٦	١٣٢,١١	٢٠,٠٧	٨,٠٢	٠,٠١
	طالبات	٣٧٩	١٢٠,٧٧	١٦,٩٥		

ومن الجدول يتبين أن هناك فروقا داله عند مستوى (٠,٠١) فى إجمالى المقياس وفى جميع الأبعاد باستثناء البعد الخامس. وكانت هذه الفروق لصالح الطلاب، مما يؤكد على أنهم أكثر رفضا للمواقف الرسمية من القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى بينما تكون الطالبات أكثر تأييدا لهذه المواقف. وتتفق هذه النتيجة مع فروض البحث، ومع ما أكدت عليه العديد من الدراسات مثل دراسة ماكدوناه McDonough التى توصلت إلى أن الإناث أكثر تفضيلا لتنظيم الأسرة وبرامج تعليمها[٣٧]، وكذا دراسة صفاء محمود التى أكدت على أن طالبات الجامعة أكثر اهتماما بالتغيرات الليبرالية وبخاصة فى مجال تنظيم الأسرة[٢٩:٥٩٢]. وربما تعود هذه النتيجة إلى احتمال أن يكون الطلاب الذكور أكثر انتقادا للسياسات السكانية وأكثر صراحة فى التعبير عن أنفسهم من الطالبات اللواتى ربما يحاولن الإجابة بالكيفية التى يعتقدن أنها ترضى الآخرين[٢٩:٤٥].

٣-٦- الفروق بين طلبة الجامعة من الحضر ومن الريف:

جاءت النتائج الخاصة بهذه الفروق فى الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)
الفروق بين طلبة الجامعة من الحضر ومن الريف على مقياس الاتجاهات نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى باستخدام اختبار (ت)

البيان / أبعاد المقياس	العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البعد الأول	الحضر	٣٣٣	١٨,٢٠	٤,٥٠	-٢,١٣	٠,٠٥
	الريف	٣٥٢	١٨,٩٤	٤,٥٦		
البعد الثانى	الحضر	٣٣٣	٢٠,٣٨	٣,٨٩	-٠,٧٥	غير داله
	الريف	٣٥٢	٢٠,٦٠	٣,٩٧		
البعد الثالث	الحضر	٣٣٣	٤٧,٠٠	١٠,١٢	-١,٠٦	غير داله
	الريف	٣٥٢	٤٧,٨٤	١٠,٤٥		
البعد الرابع	الحضر	٣٣٣	٢٧,٠٣	٣,٣٨	-٠,٩٤	غير داله
	الريف	٣٥٢	٢٧,٢٧	٣,٣٩		
البعد الخامس	الحضر	٣٣٣	١٢,٢٤	١,٥٢	٠,٩٤	غير داله
	الريف	٣٥٢	١٢,١٣	١,٦٠		
إجمالى المقياس	الحضر	٣٣٣	١٢٤,٨٤	١٩,٠٥	-١,٣١	غير داله
	الريف	٣٥٢	١٢٦,٧٧	١٩,٤٠		

ويتضح من الجدول أن الفروق لم تكن دالة فى إجمالى المقياس وفى أغلب أبعاده باستثناء البعد الأول الذى يتناول قضايا الإنجاب والخصوبة، حيث جاءت الفروق فيه دالة لصالح طلبة الريف. ومعنى ذلك أنه لا توجد فروق حقيقية بين طلبة الجامعة من الحضر أو من الريف فى الاتجاهات نحو أغلب القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى، وإن كان طلبة الحضر أكثر تدعيما وتأييدا للمواقف الرسمية من قضية الإنجاب والخصوبة.

وهكذا تشير النتائج إلى عدم تحقق الفرض الخاص بهذا المجال إلا فى حدود ضيقة. وقد يكون ذلك مفهوما فى ظل ذوبان أغلب الحواجز بين البيئات المختلفة؛ فى ظل تنامى فرص الاتصال والاحتكاك بين هذه البيئات سواء من خلال الدراسة، أو من خلال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى. ومع ذلك لم يصل هذا التقارب إلى ذوبان كافة الحواجز بين الحضر والريف خاصة في مجال قضايا الإنجاب والخصوبة، وربما لأن هذا البعد أكثر حساسية من غيره للفروق البيئية، وأن أبناء الريف ما زالوا يتبنون وجهة النظر المناهضة للمواقف الرسمية من المسائل السكانية، ويؤمنون بأن التوالد والإنجاب قدر محتوم وظاهرة طبيعية وغير ذلك من المعتقدات[٤١:١٢٦-١٣٠]. وقد يكونوا فى ذلك متأثرين أكثر بوسائط التربية فى البيئة المحلية وما قد تلعبه كل من الأسرة والأقرباء والأقران والمجتمع المحلى من أدوار مهيمنة فى اكتساب ديموغرافية شعبية Folk Demography أو بمعنى آخر المعلومات والاتجاهات والقيم والأعراف التى يتبناها الناس فيما يتعلق بالشئون المرتبطة بالسكان[١٤:٢٥-٢٦].

خاتمة البحث

وتشمل أهم النتائج والمقترحات:

أولا: أهم النتائج:

تمثلت أهم نتائج البحث فيما يلي:

١- تشهد مصر معدلات عالية من التزايد السكانى تفوق ما يوجد فى كثير من بلدان العالم وأقاليمه، ومن غير المتوقع أن يتوقف هذا التزايد السكانى على المدى القريب.

٢- هناك عدد كبير من العوامل التى ساهمت فى التزايد السكانى بمصر، لعل من أهم هذه العوامل، الزيادة الطبيعية وانخفاض مستويات الدخل وسيادة الطابع الريفى فى العادات والتقاليد، وانخفاض مؤشرات التعليم، وتردى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للنساء، ووجود بعض أشكال الفهم الدينى المشجع على التكاثر والتناسل.

٣- مر النقاش حول علاقة التزايد السكانى بقضايا البيئة والتنمية بمراحل مختلفة، أفرزت فى النهاية اتجاهين متناقضين أحدهما يشجع التزايد السكانى ويراه نتيجة طبيعة للأوضاع البيئية والتنموية، والآخر يحارب التزايد السكانى ويراه السبب الرئيسى لجميع المشكلات البيئية والتنموية. وكان لكل اتجاه مضامينه ومتطلباته التربوية.

٤- عبرت السياسات السكانية رغم تطورها عن الاتجاه المتشائم ومضامينه ومتطلباته التربوية الى حد بعيد، وأفرزت هذه السياسات مجموعة من المشروعات التربوية، كان من أهمها مشروع التربية السكانية بالجامعات الذى تبنته الدولة فى إطار خطة المجلس القومى للسكان ١٩٩٢ - ١٩٩٧.

٥- تستطيع الجامعة أن تساهم بأدوار مهمة فى مواجهة تحديات التزايد السكانى من خلال ما تقوم به من وظائف.

٦- تؤكد الاتجاهات والتجارب الحديثة على أهمية الجامعة وضرورة تقبل دورها من خلال التربية السكانية وما تتضمنه من مفاهيم وأهداف ومجالات وطرائق وأنشطة.

٧- هناك العديد من المداخل والآليات التى يستطيع أن يساهم من خلالها التعليم الجامعى فى التربية السكانية للطلاب؛ مثل المقررات وطرائق التدريس والأنشطة وعمليات التقويم، والمؤتمرات، وكذا من خلال الجهود التطوعية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

٨- وقد أفرزت الدراسة الميدانية على وجه الخصوص مجموعة من النتائج يمكن إيجازها على النحو التالى.

٨-١- هناك اتجاهات قوية لدى الشباب الجامعى تعبر عن التفاؤل بالعناصر البشرية وبأهمية استثمارها، والرغبة فى الخروج من الوادى القديم، وضرورة ترقية الخصائص التنموية للسكان، ورفع المكانة الاجتماعية للنساء، والاهتمام بمعرفة الموقف الدينى من القضايا السكانية، وضرورة تدعيم التربية السكانية من خلال الوسائط التربوية والثقافية المختلفة، مع وجود اتجاهات قوية للنقد للسياسات السكانية وبرامجها ومواقفها.

٨-٢- هناك اتجاه متنام لدى الشباب الجامعى نحو نبذ بعض المعتقدات والتقاليد المشجعة على زيادة النسل.

٨-٣- عبرت عينة الدراسة عن رغبة قوية فى إدخال الثقافة السكانية بجميع الكليات الجامعية، وبخاصة من خلال تدعيم المكتبة الجامعية بالكتب والدوريات المناسبة، وزيادة عدد الندوات والمؤتمرات حول الثقافة السكانية، وإدماج الثقافة السكانية مع ما يلائمها من المقررات، مع افتتاح شُعب جديدة متخصصة فى الدراسات السكانية.

٨-٤- وجدت علاقات ارتباطية قوية بين متغيرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى لأسر طلبة الجامعة، والاتجاهات، نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى، حيث كان هناك تأييد للمواقف الرسمية من القضايا السكانية لصالح الفئات الأعلى وبخاصة فى مجالات تعليم الوالدين، وعمل الأب وحجم الأسرة.

٨-٥- وجدت فروق دالة بين المجموعات الطلابية المختلفة فى الاتجاهات، نحو القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى على النحو التالى:

- كان طلبة الفرقة الأولى أكثر قبولا للمواقف الرسمية من التزايد السكانى بالمقارنة بطلبة الفرقة الرابعة.

- كان طلبة الآداب أكثر قبولا للمواقف السابقة ويأتى من بعدهم طلبة التربية، ثم طلبة العلوم ثم طلبة الزراعة.

- كان طلبة الدراسات والعلوم الانسانية أكثر قبولا للمواقف السابقة، بالمقارنة بطلبة الدراسات والعلوم الطبيعية.

- لا توجد فروق دالة فى المواقف السابقة بين طلبة الدراسات والعلوم الأساسية، وطلبة الدراسات والعلوم التطبيقية.

- أظهرت الطالبات اتجاهات أكثر قبولا للمواقف السابقة بالمقارنة بالطلاب.

- أظهر طلبة الجامعة من الحضر اتجاهات أكثر قبولا للمواقف السابقة بالمقارنة بطلبة الريف.

ثانيا: مقترحات البحث:

بناء على ما جاء من تحليلات ونتائج خاصة بالإطار النظرى والدراسة الميدانية، يؤكد الباحث على الحاجة لكل مما يلى:

١- التعجيل بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة، فى تبنى الاتجاهات المرغوبة بخصوص المشكلات السكانية المختلفة. ويتطلب ذلك على سبيل التمثيل:

١-١- تنمية العناصر البشرية وتوظيفها فى مجالات الانتاج المناسبة لها.

١-٢- تنمية الموارد المادية فى المناطق العمرانية الجديدة وتشجيع الشباب على إعمارها.

١-٣- توجيه برامج التعليم والتربية للارتقاء بالخصائص السكانية فى المجالات المختلفة كالثقافة والصحة والانتاج.

١-٤- رفع المستوى الوظيفى والثقافى للنساء على وجه خاص، لمساعدتهن على اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص الزواج والحمل والإنجاب بحرية تامة.

٢- النهوض بأشكال الثقافة السكانية من خلال الوسائط المختلفة للتربية، ويتطلب ذلك مثلا:

٢-١- إقامة ندوات دينية حول القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى وبخاصة من خلال وسائل الإعلام.

٢-٢- توجيه برامج تثقيفية للكبار تتصل بالقضايا السكانية لآثارها المباشرة فى تعديل اتجاهاتهم، ولآثارها غير المباشرة فى تعديل سلوك ابنائهم، وبخاصة فى المناطق الريفية.

٢-٣- توجيه برامج تربوية وإعلامية متخصصة لتحليل ونبذ بعض المعتقدات المؤثرة سلبيا فى السلوك الإنجابى للفرد وبخاصة فى البيئات الريفية.

٢-٤- تدعيم قضايا التربية السكانية من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة مع توجيه اهتمام خاص بالمسائل المرتبطة بالتزايد السكانى.

٣- النهوض بالثقافة السكانية بالتعليم الجامعى على وجه الخصوص لعلاج أشكال القصور فى

الاتجاهات السكانية لدى طلبة الجامعة بالمقارنة بطلبة التعليم العام، ولمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص القضايا السكانية سواء كأفراد أو قادة فى المجتمع، ويتطلب ذلك على نحو خاص:

٣-١- توجيه برامج للتربيه السكانية مع الاهتمام على نحو خاص بكليات الدراسات والعلوم الطبيعية، سواء فى إطار التخصص الأكاديمى أو فى إطار الثقافة العامة.

٣-٢- تدعيم الآليات المختلفة المساعدة على تعزيز دور الجامعة فى التربية السكانية وذلك على النحو التالى:

- تدعيم المكتبة الجامعية بالكتب والدوريات المناسبة فى مجال الثقافة السكانية.
- زيادة عدد الندوات الجامعية والمؤتمرات حول الثقافة السكانية والتربية السكانية.
- إدماج الثقافة السكانية فيما يلائمها من المقررات الجامعية.
- افتتاح شُعب جديدة متخصصة فى الدراسات السكانية.
- التأكيد على الثقافة السكانية فى برامج الدراسات العليا.
- العمل على بناء مقررات مستقلة فى التربية السكانية إجبارية أو اختيارية يدرسها الطلاب فى المرحلة الجامعية الأولى.
- تدعيم الوسائل التعليمية وأدلة الطلاب والمعلمين فى مجال التربية السكانية.
- تدعيم الأنشطة الطلابية المتصلة بالمجتمع وخدمة البيئة وبخاصة فى مجال نشر الوعى السكانى.
- تشجيع الطلاب على القيام بالبحوث والمشروعات المتعلقة بالقضايا السكانية.
- تنمية وعى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالقضايا السكانية وتنمية اتجاهاتهم نحو إدخال الثقافة السكانية فيما يقدمونه من خبرات تعليمية .
- التأكيد على العناصر السكانية فى عمليات التقويم للطالب الجامعى.

٤- وقد تكتمل المنظومة باتباع مجموعة من الخطوات لتوفير العناصر التخطيطية والتنظيمية اللازمة لنجاح أى برنامج للتربية السكانية على المستوى الجامعى، وتتمثل أهم هذه الخطوات فيما يلى:

٤-١- تكوين لجنة لإعداد البرنامج ومتابعته والإشراف على خطواته المختلفة، وقد تتمثل أهم مهام هذه اللجنة فيما يلى:

- مراجعة الخبرات العالمية والمحلية فى مجال التربية السكانية بالجامعات.
- دراسة ما تحتويه المقررات الحالية من خبرات سكانية، وإمكاناتها فى تضمين خبرات أخرى.
- دراسة الامكانات المادية والبشرية المتوفرة والمستهدفة.
- تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للبرنامج.
- بناء المقررات وتحديد طرائق التدريس والأنشطة والوسائل التعليمية والعناصر التقويمية.

- إعداد دليل وبعض المراجع المناسبة لأعضاء هيئة التدريس.

٤-٢- عقد حلقات دراسية وورش عمل حول المحاور السابقة للخروج بما يلزم من إجراءات.

٤-٣- تحديد المدى الزمنى المناسب للبرنامج، سواء فى فصل دراسى أو أكثر وبأى الفرق الدراسية.

٤-٤- تحديد المدخل المناسب سواء فى صورة مقررات دراسية مستقلة أو وحدات أو شكل اندماجى مع المقررات الموجودة، أو يترك الأمر لأعضاء هيئة التدريس.

٤-٥- تحديد الصيغة المقترحة للمقررات سواء فى صورة إلزامية لجميع الطلاب أو اختيارية أو صيغ بديلة تجمع بين الشكلين.

٤-٦- تجربة التصور المقترح فى إطار محدود، وليكن فى كلية التربية، ثم دراسة إمكانيات تعميمه فى نطاق أوسع بعد توفير ما يلزم من مقومات مادية وبشرية وتنظيمية.

٤-٧- إنشاء مكتب رئيسى للإشراف على البرنامج المقترح وإجراءاته المختلفة.

بحوث مقترحة:

وتعميما للفائدة من البحث الحالى يقترح الباحث إجراء دراسات وبحوث فى المجالات التالية:

- دراسات مقارنة للاتجاهات نحو القضايا السكانية بين طلبة الجامعات المختلفة.

- بحوث امبريقية حول مداخل الجامعة وآلياتها المختلفة فى مجال التربية السكانية، وقد يتفرع عن ذلك دراسات وصفية أو تجريبية حول المقررات، وطرائق التدريس، والأنشطة، وأساليب التقويم للتربية السكانية.

- دراسات وصفيه وتحليليه حول علاقة الديموغرافيا الشعبية بأشكال الاتجاهات السكانية والسلوك الإنجابى.

- دراسات وصفيه وتحليلية حول علاقة البحث العلمى فى القضايا السكانية، بعمليات التطوير للبرامج التعليمية.

- دراسات متعمقة حول علاقة المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسر، بالاتجاهات السكانية وأشكال الوعى السكانى والسلوكيات الإنجابية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(١) إبراهيم أبو العلا حسن: «دراسة مقارنة لنظام إعداد وتدريب معلم التربية السكانية للمرحلة الثانوية بكل من جمهورية مصر العربية وتونس والفلبين وكوريا الجنوبية»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٣م.

(٢) أبو الأعلى المودودى: **حركة تحديد النسل**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جده، ١٩٨٤م.

(٣) أحمد حسين اللقانى وحسن حسن القرشى: السكان والموارد، فى المجلس القومى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان: **مشروع التربية السكانية بالجامعات ،وحدات التعليم الذاتى لكليات التربية**، القاهرة، ١٩٩٦م.

(٤) أسماء عبد المنعم إبراهيم: اتجاهات طالبات الجامعة نحو نظم التعليم المعاصرة، بحث ميدانى، **مؤتمر التعليم الجامعى فى مصر. تحديات الواقع والمستقبل**، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ٢٤ - ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤م.

(٥) البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٨م.

(٦) ــــــــــــــ: **تقرير عن التنمية فى العالم**، ١٩٨٨م.

(٧) **الجمعية العامة لتنظيم الأسرة: بحث اتجاهات الإنجاب ومستوى الخصوبة لسكان مدينتى القاهرة والاسكندرية**، ١٩٧٤م.

(٨) **الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء: التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت**، ١٩٩٦م.

(٩) السيد أحمد الشيخ، ومحمد السيد جميل: **تجربة مصر فى التربية السكانية، دراسة حالة**، المطبعة الفنيه، القاهرة، ١٩٨٠م.

(١٠) ألفريد سوفى: **مشكلة السكان فى العالم**، ترجمة جلال صادق، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر، والطباعة ، القاهرة د. ت.

(١١) المجلس القومى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، **مشروع التربية السكانية بالجامعات**، مرجع سابق.

(١٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩م.

(١٣) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: **تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية، من ١٩٩٤ - ١٩٩٦**، القاهرة، ١٩٩٦م.

(١٤) اليونسكو: **التربية السكانية اهتمام معاصر، دراسة دولية حول مفاهيم التربية السكانية ومنهجيتها**، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، بيروت، ١٩٨٢م.

(١٥) أمل يوسف العربى: مستويات الزيادة الطبيعية واتجاهات النمو السكانى فى دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س (١٧)، ع (٦٦)، يوليو ١٩٩٢م، ص ١٥ - ٤٠.

(١٦) جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، الكويت، أغسطس، ١٩٨٦م.

(١٧) جرجس رزق أسعد وآخرون: تدريس التربية السكانية، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية، القاهرة، ١٩٨٨م.

(١٨) جمال محمد أبو الوفا: نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمى فى الجامعة المصرية فى ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية، مؤتمر التعليم الجامعى فى مصر تحديات الواقع والمستقبل، مرجع سابق.

(١٩) جميل زايدة: التحدى الغذائى أمام مصر التسعينات، المؤتمر الثانى عشر للاقتصاديين المصريين، ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٨٧، الأهرام الاقتصادى، ع (٩٨٣)، ١٩٨٧م، ص ١٨ - ١٩.

(٢٠) راضى عبد المجيد طه: «أثر بعض تخصصات المعلمين على اتجاهاتهم نحو التربية السكانية. دراسة ميدانيه بمحافظة أسوان» رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية بأسوان، جامعة أسيوط، ١٩٩١م.

(٢١) رافائيل م. سالاس: دور التعليم السكانى فى النظام الدولى الجديد، فى المعهد الدولى للتخطيط التربوى: التعليم العالى والنظام الدولى الجديد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

(٢٢) رضا محمد توفيق: «برنامج مقترح فى التربية السكانية لإعداد معلمى الدراسات الاجتماعية بكليات التربية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٤م.

(٢٣) روى كالن: عالم يفيض بسكانه، ترجمة ليلى الجبالى، تقديم صبحى عبد الحكيم، عالم المعرفه، الكويت، سبتمبر، ١٩٩٦م.

(٢٤) سعيد جابر المنوفى: دور كليات التربية فى تنمية الاتجاهات الايجابية نحو مهنة التدريس لدى طلابها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة المنوفيه، س (٧)، ع (٢)، ابريل ١٩٩١م.، ص ١٦٧ - ١٩٤.

(٢٥) سعيد طه محمود، وعبد الله محمد شوقى: دور المعاهد الثانوية الأزهرية فى تنمية المسئولية البيئية لطلابها، دراسة تقويمية بمحافظة الشرقية، مجلة كلية التربية ببنها، ع (٢٥)، جـ (١)، اكتوبر ١٩٩٦م، ص ٢٨٠ - ٣٤٣.

(٢٦) سمير عبد الوهاب الخويت: التربية والتزايد السكانى. دراسة تخطيطية للتربية السكانية بكليات التربية فى مصر، مجلة التربية المعاصرة، س (١٠) ، ع (٢٧)، يونيو ١٩٩٣م، ص ١٣٣ - ١٦٤.

(٢٧) سوزان جورج: كيف يموت النصف الأخر من العالم، ترجمة كمال خورى، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى، دمشق، ١٩٨١م.

(٢٨) صبرى الدمرداش: التربية البيئية. النموذج والتحقيق والتقويم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.

(٢٩) صفاء محمود عبد العزيز: اتجاهات الشباب الجامعى نحو التغير الاجتماعى فى مصر، مؤتمر التعليم الجامعى فى مصر. تحديدات الواقع والمستقبل، مرجع سابق.

(٣٠) صلاح الدين نامق: اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

(٣١) عبد التواب عبد اللاه عبد التواب: «دراسة تحليلية لدور التربية فى مواجهة مشكلة الانفجار السكانى فى جمهورية مصر العربية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، ١٩٨٢م.

(٣٢) عبد الله بو بطانه: الجامعة وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية، **عالم الفكر**، الكويت، يوليو - سبتمبر ١٩٨٨م، ص ٩٣ - ١١٢.

(٣٣) عبد المحسن حماده: أهمية تدريس الثقافة العامه فى التعليم الجامعى فى تحقيق رسالة الجامعة، **المجلة التربوية**(الكويت)، ع (٢٢)، جـ (٦)، صيف ١٩٩٠م، ص ٢٦٥ - ٣٠٣.

(٣٤) على محمود على شعيب: بعض محددات الاتجاه الدينى لدى طلبة وطالبات الجامعة، فى الكتاب السنوى للتربية وعلم النفس «**التعليم الجامعى فى الوطن العربى**»، جـ (١٤)، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٧م.

(٣٥) عواطف حسان عبد الحميد: «مرجع وحدة تدريسية فى التربية السكانية للصف الأول الثانوى»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٨٥م.

(٣٦) فوزى أحمد الحبشى، ومنصور أحمد عبد المنعم: الاتجاهات البيئية لدى طلاب جامعة الزقازيق، دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، ع (٥)، يناير ١٩٨٨م، ص ١٦٧ - ٢٠٧.

(٣٧) ليلى عبد الستار علم الدين: «المدرسة الثانوية العامة كمؤسسة اجتماعية ودورها فى مواجهة مشكلة الانفجار السكانى فى مجتمعنا»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٧٨.

(٣٨) ليوبولدو تشيابو: التربية البيئية والعالم الثالث، ترجمة محمود عبد الحميد، **مستقبل التربية**، ع (٤)، ١٩٨٧م، ص ٦٠ - ٧١.

(٣٩) محمد السيد جميل: **التقويم فى التربية السكانية**، مكتب التربية البيئية والسكانية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨٠م.

(٤٠) ـــــــــــــ: **السكان والتنمية الزراعية**، مكتب التربية البيئية والسكانية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨٠م.

(٤١) محمد السيد جميل: **مرجع وحدتين دراسيتين فى مادتى التربية وعلم النفس، والمجتمع وخدمة البيئة يعالج بعض مفاهيم منهج التربية السكانية لمرحلة دور المعلمين والمعلمات**، مكتب التربية البيئية والسكانية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨٣م.

(٤٢) محمد أمين المفتى، ومصطفى هاشم محمد: المشكلة السكانية فى مصر، فى المجلس القومى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، **مشروع التربيه السكانية بالجامعات**، مرجع سابق.

(٤٣) محمد سمير حسانين: **دراسات فى مشكلات التعليم الجامعى والعالى**، مطابع غباشى، خنطا، ١٩٨٩م.

(٤٤) محمد صالح أحمد نبيه: «أهمية الثقافة السكانية فى إعداد طلبة كليات التربية. دراسة ميدانية»، رسالة ماجستير، غير منشوره، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٨م.

(٤٥) محمد صبارينى، وأحمد عودة، وخليل الخليلى: المعلومات البيئية لدى طلبة جامعة اليرموك، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت، ١٩٨٨م، ص ٢١ - ٤٠.

(٤٦) محمد على محمد: الشباب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، **مؤتمر مشكلات الشباب فى العالم الإسلامى**، المركز الدولى الاسلامى للدراسات والبحوث السكانية، القاهرة، ٣٠ مارس - ٣ ابريل ١٩٨١م.

(٤٧) محمد نبيه بدير : الاتجاه نحو مهنة التدريس لدى طلبة الدبلوم العام تفرغ والعاديين بكلية التربية من الجنسين، **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، ع (١٢)، جـ (١)، ديسمبر ١٩٨٩م، ص ٢٦٥ - ٢٩١.

(٤٨) مصطفى عبد الباقي: الصورة المثالية والواقعية للجامعة من منظور المجتمع والعاملين فيها. دراسة ميدانية، المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية بكلية التربية بالمنصورة «**التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية**، ٢٢- ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م.

(٤٩) نبيل عبد الحليم متولى: دراسة ميدانية لقيم طلاب بعض الجامعات السودانية وعلاقتها ببعض المتغيرات، المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية بكلية التربية بالمنصورة، **التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية**، مرجع سابق.

(٥٠) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية: **الاجتماع الاستشارى لعمداء كليات التربية حول ادخال التربية السكانية فى مقررات كليات التربية «التقرير الختامى»**، القاهرة، ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٩١م.

(٥١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية، **المشروع المصرى للتربية السكانية بالتعاون مع صندوق، الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، المرجع فى التربية السكانية غير المدرسية**، القاهرة، ١٩٨٦م.

(٥٢) وزارة التعليم: **مشروع مبارك القومى. إنجازات التعليم فى خمسة أعوام (٩١ - ١٩٩٦)**، القاهرة، اكتوبر ١٩٩٦م.

(٥٣) وزارة السكان وتنظيم الأسرة: **مشروع التربية السكانية بالجامعات. مذكرة تفسيرية، ١٩٩٥م.**

(٥٤) يحيى عطيه سليمان، وعلى أحمد الجمل: المشكلة السكانية والتنمية، فى المجلس القومى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، **مشروع التربية السكانية بالجامعات**، مرجع سابق.

ثانيا المراجع الأجنبية

(55) Axinn, W.G.: The Effects of Children' Schooling on Fertility, **Population Studies**, 47, 1993, pp. 481 - 93.

(56) Boyd, R.L.; Educational Mobility and the Fertility of Black and White Women, **Population and Policy Review**, Vol. 13, No. 3, Sep. 1994, pp. 275 - 81.

(57) Bulatao, R. A.: **Reducing Fertility in Developing Countries. A Review of Determinants and Policy Levers,** World Bank Staff Working Paperes, and Population and Development Series, No. 5, World Bank, Washington, 1984.

(58) Clark, J. I.: Education, Population, Environment and Sustainable Development, **International Review of Education**, Vol. 39, No. 1-2, Mar. 1993, pp. 53 - 61.

(59) Cochrane, S . H., et al. : Education, Encome, and Desired Fertility in Egypt. A Revised Perspective, **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 38, No. 2, Jan. 1990, pp. 313- 39.

(60) Could, W. T. S.: **People and Education**, Longman, London, 1993.

(61) Cuilter, F. : Effective Characteristics of Student Teacher, in Dunkin, M. J., (ed.), **The Encyclopedia of Teaching and Teacher Education**, Pergamon Press, Oxford, 1987.

(62) Davis, C.T.: Population Education, in Husen, T., and Postlethwaite, T.N. (eds.) **The Encyclopedia of Education**, Pergamon Press, New York, 1985.

(63) De Blois, A. J.: Can Population Topics Form The Subject of Educational Action? The Demographer's Point of View, **International Review of Education**, op. cit., pp. 24- 29.

(64) De Vargas, D. M.: Can Population Topics Form the Subject of Educational Action? The Educator's Point of View, **International Review of Education**, op. cit., pp 19-24.

(65) Department of Education and Culture; **Teacher Guide in Population Education For Health Education (and Social Studies)**, 1st-4th year, Secondary Level, (Revised for Muslim Filipinos, Manila, 1981.

(66) El- Wardini, E. ; Initiatives and Resistance in the Arab States, **International Review of Education**, op. cit. pp. 113-18.

(67) Feinberg, J.: The Rights of Animals and Unborn Generations, in Velasquez, M., Rostankowski, G. (eds.), **Ethics. Theory and Practice**, Printic Hall inc, New Jersey, 1985.

(68) Frey, W. H. : **Investing Social Demographic Change in America. An Introductory Social Demography Course**, Overview and Data Sets, Population Studies Center, Michigan University, Ann Arabor, 1992.

(69) Fuller, C. C., et al.: **Why Teach population Education,** State University, Towson (Maryland), 1982.

(70) Green, R. M.: Intergenerational Distributive Justice and Environmental Responsibilility, in. velasquez, M., Rostankowski, C., (eds). **Ethics. Theory and Practice** op. cit.

(71) Hane, B. F.: Women and Education. A Determining Equation For Human Development in Africa, **International Review of Education**, op. cit.. pp. 88-91.

(72) Hartman, H.; **Syllabi and Instructional Materials For Courses in Demography. Resource Materials For Teaching**, American Sociological Association, Washington, 1984.

(73) Huckle, J. (ed.): Environmental Education, in **Geographical Education. Reflection and Action,** Oxford University Press, London, 1973.

(74) Jacobsen, J. E.; **Population Growth Understanding Global Change. Earth Science and Human Impacts**, Glabal Change Instruction Program, National Center for Atmospheric Research, Boulder (Colorado), 1993.

(75) Jaramillo, J. A.; **The Socio-Economic, Educational and Health Status of Chicanos in Arizona and throughout the United States**, Washington, 1995.

(76) Mahran, M.: Can Population Topics Form the Subject of Education Action? The Politican point's of View, **International Review of Education**. op. cit., pp. 15-19.

(77) Mc Donough, M.J.: Attitudes of Selected Secondary Students Toward Family Plaining Education, **Diss. Abst. Inter.** (A), Vol. 6, No. 12, June 1980, p. 6123.

(78) Muito, G.; Initiatives and Resistances in English Speaking African Countries. **International Review of Education**, op. cit., pp. 97- 102.

(79) Muley, D.S.: The Indian Experience, **International Review of Education** op. cit. pp. 118-24.

(80) Panjaphonges, C.: Knowledge, Attitudes and Beliefs about Population Education of Teachers in Thailand. Accomparison of Secondary School Teachers, Teachers in Training and Instructors in Teachers Training Institutes, **Diss. Abst. Inter.** (A) Vol. 36, No. 1, Jul. 1978, pp 47 - 48.

(82) Poplaski, R.: **Assessing Population Education Issues Through the Use of Document Based Question Model,** Fulbright Overseas Seminar, Curriculum Project Centre For International Education, Washington, 1994.

(83) Powers, M.G.: The Effect of Education on Population Structure, in Muhsam, H.V. (ed.): **Education and Population Mutual Impacts,** International Union for the Scientific Study of Population, Dulhain (Belguim), 1975.

(84) Rath, F. J.; Population Education. Acconstituent for General Culture in 21st Century, **International Review of Education** op. cit., pp. 5 - 13.

(85) Sikes, O. J., et al.; Key Non-Controvesial Concepts of Population Education, **International Review of Education,** op. cit., pp. 31-36.

(86) Teitelbaum, M., Winter, J.: The Missing Linkes. the Population - Environment Debates in Historical Perspective, in Ness, G., et al. (eds.): **Population - Environment Dynamics,** The University of Michigan Press, Ann Arbor, 1995.

(87) UNESCO; Recent Trends and Developments; Regional Cooperation in Population Education **Population Education in Asia and The Pacific news lette· and Forum,** No. 32, 1990, pp. 23 - 27.

(88) _____, **Trends and Strategies of Action in Population Education for 1992 - 1995,** Report of a Regional Consultative Seminar on Population Education, Principal Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok, 21 - 28 May, 1991.

(89) UNESCO., UNEP. : **Intergovernmental Conference on Environmental Education** (Final Report), Tbilissi (USSR.), 14 - 26 October, 1977.

(90) Valentei, D., et al.; **Population and Socio-Economic Development,** United Nations Fund for Population Activities, Progress Publishers, Moscow, 1986.

(91) Valerien, J.: Instructional Materials for Population Education, **International Review of Education,** op. cit., pp. 37-51.

(92) Villanueva, C. (ed.): Evaluation Urges Strengthening of Universities Role in Promoting Population Education, **Population Education in Asia and Pacific Newsletter and Forum,** Vol. 37, No. 34, 1992, pp. 23-25.